

قاسيون

ياعمال العالم، وياأيّتها الشعوب المضطّهدّة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلاكس (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



الافتتاحية

نحو دستور جديد..

◀ علاء عرفات

لم يعد هناك خلاف في سورية على عمق الأزمة التي تشهدها البلاد، فهي أزمة سياسية اقتصادية اجتماعية عميقة، لا مخرج منها إلا بإجراءات من النوع نفسه وبالعُمق نفسه. وما لم تصل الإجراءات إلى هذا العمق نفسه فإن الأزمة ستطول بغض النظر عن شكل تطورها والاختلالات التي ستصيبها، بما تعنيه من تزايد للأخطار التي تتهدد البلاد في وحدتها الوطنية.

إن البنية السياسية القائمة في سورية والمرعنة عبر الدستور الحالي، أثبتت بما لم يعد ثمة شك أنها تعاني من مشاكل كبيرة في التعبير عن مصالح الشعب السوري وتحقيق تطلعاته في مختلف المجالات، مما ولد منسوباً عالياً من عدم الرضا لدى الشارع السوري، وقد تم التعبير عنه بأشكال مختلفة، وبحركة شعبية تمارس حراكها سواء عبر التظاهر أو بالنقاش أو بالتفكير.

إن صياغة بنية سياسية جديدة أصبح ضرورة أساسية لا يمكن تحقيقها إلا بدستور جديد، فالتعديلات الدستورية التي كان يجري الحديث عنها، وخاصة المادة الثامنة لا تلبّي وحدها ما هو مطلوب.

المسألة تتلخص في أن الدستور الحالي هو تعبير عن حالة لم تعد موجودة كما كانت حين جرت صياغته قبل أربعين عاماً، بل طرأ على هذه الحالة تغييرات كبرى سياسية واقتصادية واجتماعية.

إن المطلوب إذاً هو دستور جديد يعبر تماماً عن المرحلة القائمة حالياً للسير نحو المستقبل، ويسمح بانبثاق جديد للبنية السياسية والسلطات المختلفة (التفديزية والتشريعية والقضائية) التي ينبغي تحقيق الفصل فيما بينها. وإن أهم ملامح الدستور الجديد يجب أن تكون:

● أن يحافظ ويعمق ويعزز الوحدة الوطنية عبر ترسيخ مكونات الدولة الوطنية.

● أن يؤمّن حقوق المواطنة الكاملة والمشاركة لجميع المواطنين السوريين بغض النظر عن الدين أو الطائفة أو القومية أو الجنس... في جميع المجالات والمناصب الرسمية بمختلف مستوياتها.

● أن يضمن فعلياً كل الحقوق، بما فيها الحريات السياسية، وكل الأدوات اللازمة لممارستها ومنع التضييق عليها.

● أن يأخذ بعين الاعتبار أن البلاد دخلت مرحلة تغيير عميق في بنائها السياسية، مما يعني نشوء فضاء سياسي جديد سيتم فيه موت أشكال وقوى سياسية واختفائها من الواقع، إن لم تكن قد اختفت فعلياً من حيث الدور على الأقل، وأن قوى وأشكالاً سياسية جديدة ستنشأ، وقوى ذات أشكال سياسية ستتكيف مع الواقع الجديد.

إن كلاً من الدستور الجديد وقانوني الأحزاب والانتخابات الجديدين من أهم عناصر الإصلاح السياسي، الذي يجب أن يكون جذرياً لضمان العبور إلى المرحلة الجديدة مع الحفاظ على الوحدة الوطنية وتأمين أعلى منسوب للحريات السياسية، التي ستسمح بإحداث التغييرات المطلوبة اقتصادياً واجتماعياً في حياة الشعب السوري، وتسمح بالقضاء على الفساد والنهب وتحقيق الرقابة المجتمعية على أجهزة الدولة المختلفة، والتي بات مطلوباً إعادة هيكلتها وفقاً لمصالح المجتمع ومتطلبات ومعطيات المرحلة الجديدة.

إن ما يجري في المجتمع السوري من حركة ونقاش يؤشر في جوهره إلى مضمون وجوهر الدستور الجديد، وهذا المضمون سواء أتى بشكل حوار رسمي أم لا، فإن صوت الحركة الشعبية عال إلى درجة لا تخطئها أذان السامعين أو بصيرتهم، وتؤشر لعمق التغييرات المطلوبة في حياة البلاد، والتي ينبغي أن يرصدها ويعبر عنها دستورها المنشود.

إن عامل الزمن في هذه التغييرات هو عامل مهم، لأن تأخيرها أو إعاقته من أية جهة كانت، يعني إعاقه ظهور عناصر حل الأزمة والسماح باستمرار الأخطار المرافقة لها على مستقبل البلاد والعباد، وعلى الضمانات الفعلية لكرامة الوطن والمواطن. ■■



«أنا لا شيء يعجبني...»

سورية على مفترق طرق... ص ٨-٩

◀ الدستور والحكومة الجديدة..

هل قرأ وزير النفط المادة السابعة من الدستور؟ ... 2

◀ القرار الاقتصادي كان مخترقاً..

من امتنهن السمسرة طويلاً يدفع مواقعه الآن إلى الأمام! 6

الصحة.. والفساد

من المعروف أن الأدوية التي يحتاج إليها مرضى السرطان في بلدنا غالبية الثمن لأن معظمها أجنبي، يتم استيراده بواسطة مؤسسات صحية أو شركات أو جهات أو وسطاء من القطاع الخاص، أو العام، وهنا تنشأ مشكلة كبيرة، وربما مزمنة كبقية المشكلات الصحية المستعصية، شقها الأول أن المريض محدود الدخل والإمكانات والحلول، لا يمكنه أن يحصل على دوائه إلا عن طريق المشاي في العامة، وشقها الثاني أن بعض الشركات التي يتم التعامل معها على نطاق كبير محلياً، وخاصة في مشاي القطاع العام، تعتمد إلى الاحتيال والغش، وتشرع بالترويج لأدويتها التي غالباً ما تكون غير مطابقة للمواصفات المطلوبة، ولكنها تتجح بالفوز بالمناقصات المطروحة بمساعدة عملائها المحليين، المتنفذين الذين لا يقوى أحد على مواجهتهم بفسادهم، ويصبح الدواء غير النافع، أو الضعيف الفعالية، أو المخالف للمواصفات قيد التداول بعد الفوز بالمناقصة بوقت قصير، وبالتالي لا يدفع ثمن هذا الفساد ولا يقع ضحيته إلا المواطنون السوريون، والفقراء منهم على وجه الخصوص..

نقول هذا الكلام بناء على جملة من المعطيات التي نعرفها يقيناً، والتي أكدها لنا عدد من الأطباء والعاملين الإداريين في مشفى البيروني، وعليه، فإننا نطالب وزارتي الصحة والتعليم العالي بفتح تحقيق جدي بهذا الموضوع، وتحويله للتحقيق المركزي إن تطلب الأمر، فضحة الناس ليست للبيع والربح والعبث..

أكبر قضايا الأمن الوطني وأشرف بصورة شخصية على الملاحقات التي توجت الشهر الماضي بعملية سرية لقتل زعيم القاعدة أسامة بن لادن. وقد تم ترشيح الجنرال ديفد بترابوس قائد القوات الأمريكية والدولية في أفغانستان لخلافة بانيثا في منصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية. يشار إلى أن التصويت بالإجماع نادر الحدوث بمجلس الشيوخ الأمريكي، وقد جاء عقب نقاش تضمن «إشادة» بانيثا و«قلقاً» بشأن التحديات التي سيواجهها في خفض ميزانية الدفاع والإشراف على بدء انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان، الشهر المقبل، في مقابل زيادة التورط العسكري الأمريكي في ليبيا والتهديدات الموجهة ضد سورية. ■■

وافق مجلس الشيوخ الأمريكي بالإجماع على تعيين مدير وكالة المخابرات المركزية المنتهية مدة عمله «ليون بانيثا» وزيراً جديداً للدفاع محل «روبرت غيتس» الذي سيتقاعد. وكان الرئيس باراك أوباما قد رشح بانيثا- الذي تولى على مدى عقود مناصب رفيعة مختلفة في واشنطن- لتولي منصب وزير الدفاع في مطلع الشهر المقبل، ليكون «صقراً» في مواقع متنفذة أعلى في هرم السلطة الأمريكية احتكارية الطابع.. واعتبر رئيس لجنة القوات المسلحة بالمجلس كارل ليفين أن «خبرة بانيثا الطويلة جعلته الرجل المناسب في المكان المناسب». وأشار إلى أن هذا الشخص شغل منصب مدير وكالة المخابرات المركزية منذ شباط ٢٠٠٩ مما جعله مشاركاً بصورة وثيقة في

بصراحة

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل: لا يوجد تسريح جماعي للعمال

◀ **عادل ياسين**

قال وزير الشؤون الاجتماعية والعمل في لقاء مع جريدة (تشرين) بتاريخ٢٠١١/٦/١٩ : (أصدرنا في سورية نصوصاً قانونية كثيرة، ومنها ما تم بسرعة، وكانت ترتكب أخطاء بصياغة النصوص..)، وجاء تصريحه هذا في معرض رده على أسئلة حول العديد من القضايا العمالية والاجتماعية التي تعمل الوزارة على معالجتها، ومنها قانون العمل الجديد رقم ١٧ ، وبهذا القول فإن الوزير قد قفز فوق أمرين اثنين كان لهما الدور الأساس بصياغة القوانين: الأمر الأول: إن أي قانون يصدر هو تعبير عن موازين القوى التي تتصارع من أجل أن تكون مواد القانون لمصلحتها، وبالتالي فإن احتمالات الخطأ في صياغة المواد القانونية غير وارد من حيث أهداف مواد القانون ومصلحة من تحقق، حيث يجري التمهيص والتدقيق من جهات مختلفة، وبالأخص من لهم مصلحة مباشرة بهذا القانون، مثلما جرى لقانون العمل رقم ١٧ الذي أخضع لنقاش واسع على مدار أكثر من ثلاث سنوات، سواء في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، أو في أوساط أرباب العمل ممثلين بغرف التجارة والصناعة، أو في الاتحاد العام لنقابات العمال، إضافة للأحزاب السياسية، وكذلك الصحف الخاصة والعامه. وكل جهة من هذه الجهات كانت تدلي بدلوها وتقدم وجهة نظرها حول ما يجب أن تكون عليه مواد القانون، حتى خرج في النهاية من أروقة مجلس الشعب مصدقاً عليه بحلته الحالية، حيث عبر بشكل لا لبس فيه عن انحياز هذا القانون بشكل شبه كلي لمصلحة أرباب العمل والمستثمرين، الذين أرادوه حاضناً وحامياً لاستثماراتهم التي ما كانت لتأتي وتستثمر دون أن يكون هناك قانون عمل جديد يكونون فيه أحراراً غير مقيدين في التحكم المطلق بالعمال ومستقبلهم وحقوقهم، وهذا ما أكدت عليه وزيرة العمل السابقة ديانا الحاج عارف أن القانون الجديد «سيشجع قدوم المستثمرين ويليبي رغباتهم».

الأمر الثاني: إن القانون جاء منسجماً مع التوجهات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة السابقة وفريقها الاقتصادي، ومع العلاقات الرأسمالية السائدة التي عبر عنها تبني اقتصاد السوق، فأصبح هو الناظم للتوجهات الاقتصادية الليبرالية للحكومة وللفريق الاقتصادي، وجاءت تلك التوجهات منسجمة مع التوصيات التي تقدم بها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، والكل يعلم أن هاتين المنظمتين خاضعتان بالتمام والكمال للتوجهات الرأسمالية في الغرب، وعلى رأسها الإدارة الأمريكية، ويخدمان مصالحهما الاقتصادية والسياسية، وهما بمثابة قاعدة ارتكاز في اختراق اقتصاديات الدول والهيمنة عليها تحت شعار (إعادة الهيكلة)، حيث توافق هذا الشعار مع التوجهات الاقتصادية الليبرالية للحكومة وفريقها الاقتصادي التي قامت بإنجازات (عظيمة) سيقدرها لها الشعب السوري، ولن ينساها على الإطلاق، فقد عمقت مؤشرات البطالة في المجتمع ووسعت امتداداتها لتشمل شرائح وطبقات كانت محسوبة لفترة قريبة على أنها شرائح متوسطة، بالإضافة لتخريب الصناعة الوطنية بقطاعيها العام والخاص. وهنا لن ننسى الارتفاع الجنوني للأسعار، ورفع الدعم عن حوامل الطاقة، وغيرها الكثير من التوجهات التي عمقت الفرز داخل المجتمع، بزيادة غنى الأغنياء وتمركز رؤوس الأموال عندهم، وزيادة فقر الفقراء الذين تمركزت في صفوفهم الأمراض الاجتماعية الفتاكة من كل نوع.

لقد بلغ السيل الزبى عند فقراء الشعب السوري من تلك السياسات الكارثية التي أوجدت الأرضية الخصبة للحراك الشعبي السلمي المطالب بالإصلاح والديمقراطية اليوم، والذي عبر عن نفسه بشعارات واضحة ضد النهب والفساد والحرامية ورموزهم.

إن اعتراف وزير الشؤون الاجتماعية والعمل أن هناك ثغرات في قانون العمل حول التسريح التعسفي والمحكمة العمالية، يعدّ مقدمة ضرورية لإعادة النظر بمواد هذا القانون، وخاصة مواده التي تنص على حرية أرباب العمل في تسريح العمال دون رقيب أو حسيب، حيث نفى الوزير أن هناك تسريحاً جماعياً في صفوف العمال، مع العلم أن كل المؤشرات والدلائل تشير إلى تسريح جماعي يجري للعمال، فقد أغلقت الكثير من المنشآت الصناعية أبوابها، والبعض منها خفض وارديات العمل، وبالتالي يسرح العمال الفاضون عن الوارديتين، والمنشآت الأخرى تعطي إجازات مفتوحة للعمال وعلى حسابهم الخاص، أي أن هناك أشكلاً وطرقاً عديدة يقوم بها أرباب العمل للتخلص من عمالهم، متحججين بالأزمة الحالية، ويؤكد قولنا التقرير أو الخبر الذي نشرته جريدة (تشرين) مؤخراً، حيث أشارت إلى أن «عدد العمال المنفكين من مؤسسة التأمينات الاجتماعية، منذ بداية العام ٢٠١١ حتى منتصف شهر أيار الحالي في جميع المحافظات يقارب الـ ١٤ ألف عامل، وهو يشير إلى وجود (انتكاسة) في سوق العمل يجب العمل سريعاً على معالجتها، مع العلم أن هذا الرقم خاص بالعمال المسجلين في مؤسسة التأمينات الاجتماعية، الأمر الذي يطرح تساؤلات عن عدد العمال الذين تركوا وظائفهم في القطاع غير المنظم أو الذين هم غير مسجلين في التأمينات الاجتماعية».

وتابع التقرير: «وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي فإن المعلومات الخاصة تكشف أنه كالعادة جاءت المحافظات الثلاث الأولى بعدد المنشآت في ترتيب المحافظات، إذ حلت محافظة ريف دمشق أولاً بنحو ١٠ آلاف عامل، فدمشق بنحو ٨.٨ آلاف عامل، وحلب ثالثاً بنحو ٦ آلاف عامل».

إذاً، يا سيادة الوزير، إن تسريح العمال الحاصل ليس بسيطاً كما عبرت في اللقاء، بل هو ظاهرة تستوجب المعالجة السريعة والحاسمة. نظراً لنتائجها الخطرة المترتبة عن التسريح الجماعي، وفي هذا مسؤولية خاصة تتحملها نقابات العمال، دفاعاً عن حقوق العمال المسرحين، وأهمها حقهم بالعمل.

■ ■

هل قرأ وزير النفط المادة /٧/ من الدستور؟

المادة السابعة من الدستور تؤكد على أن (القسم الدستوري) على الشكل التالي:



إن السيد وزير النفط يرفض بإصرار تنفيذ قرار قضائي، مبرم لصالح عمال الشركة السورية للنفط، وعمله هذا (جرم جزائي ثابت)، عن سابق تصور وتصميم، يقع تحت طائلة المادة /٣٦١/ من قانون العقوبات العام.

كما أن عدم احترام الوزير للقانون (يعتبر حنتاً باليمين الدستورية التي اقسمها أمام السيد رئيس الجمهورية)، فهل يستحق (ثقة السيد الرئيس) بعد ذلك في (دولة القانون) وفي عز مرحلة (الإصلاحات) التي يتلفه الشعب لتنفيذها بأسرع ما يمكن؟!

■ ■

حالة تعديل الوزارة فيقسم الجدد منهم فقط».

أما المادة /٣٦١/ من قانون العقوبات العام تحتوي على أن:

«كل موظف يستعمل سلطته أو نفوذه، مباشرة أو غير مباشرة، ليعوق أو يؤخر تطبيق القوانين أو الأنظمة وجباية الرسوم أو الضرائب أو (تنفيذ قرار قضائي) أو مذكرة قضائية أو أي أمر صادر عن السلطات ذات الصلاحية **(يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين)**..

«إذا لم يكن الشخص الذي استعمل سلطته أو نفوذه موظفاً عاماً فلا تتجاوز العقوبة السنة».

«أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على النظام الجمهوري الديمقراطي الشعبي، وأن (أحترم الدستور والقوانين)، وأن أرعى مصالح الشعب وسلامة الوطن، وأن أعمل مخلصاً وأناضل لتحقيق أهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية».

وتتضمن المادة /١١٦/ بأن:

«يقسم رئيس مجلس الوزراء ونوابه (الوزراء) ونوابهم ـ أمام رئيس الجمهورية عند كل تشكيل وزارة جديدة القسم الدستوري الوارد في المادة /٧/ من هذا الدستور قبل مباشرتهم أعمالهم، أما في

عمال القطاع الخاص يلتزمون من رئيس الجمهورية إنصافهم

لهذا التمييز وإن كان سببه عرف فيما يلي:

أما في ٢٠٠٦/٢/١ فقد صدر المرسوم التشريعي رقم /١٤/ بمنح العاملين في القطاع العام زيادة قدرها خمسة بالمئة من الراتب الشهري المقطوع يضاف إليها مبلغ ثمانمئة ليرة سورية.

لكن وزيرة العمل آنذاك ديانا الحاج عارف، التي يعتبرها العمال عدوهم الأشرس، رفضت تقرير أية زيادة لعمال القطاع الخاص، دون أي مسوغ قانوني أو منطقي أو إنساني، رغم ارتفاع الأسعار الفاحش. ولا شك أنها لم تكن تعاني شظف العيش الذي يعانيه عمالنا الفقراء، وعملها هذا يعتبر من أسوأ أنواع الفساد الإداري الذي يستوجب المحاسبة العلنية، ولعل قصدها كان أكثر من التواطؤ مع أصحاب العمل ضد العمال، لأنه في الحقيقة نية شريرة لدفع العمال إلى التذمر والانفجار الذي نرى آثاره في الأحداث المؤسفة هذه الأيام.
■ المحامي منير عبد الله

ضمن خطة دائمة لفتح الحوار مع الإعلاميين

القادري؛ الفريق الاقتصادي كان يهرب إلى الإمام، دون تقديم الحلول



بعد أن أصبح الواقع السياحي مخيفاً جداً، وضرورة دعم المنتج الوطني من خلال الإقبال على استهلاكه دون سائر المنتجات المستوردة الأخرى». وفي حديثه عن الوضع الاقتصادي أكد القادري أن «الفريق الاقتصادي في الحكومة السابقة كان يتعامل مع الوضع الاقتصادي بطريقة الهروب إلى الأمام، بحيث كان يترك كل القضايا معلقة دون حلول، والانتقال إلى مواقع أخرى، ومن هنا كان رأي الاتحاد حيال اللجنة الاقتصادية التي تم تشكيلها للإصلاح الاقتصادي بأن المنظمة النقابية ومن خلال ممثليها في هذه اللجنة قدمت ورقة عمل للجنة يمكن وصفها بأنها واقعية جداً، حيث وضعت حلولاً على ثلاثة مستويات: الأول مستوى إسعافي والثاني مستوى متوسط، والثالث مستوى استراتيجي».

■ ■

في أية قضية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية يمكن أن يوجهها في مؤسسته، بالإضافة إلى وضع الشكاوى أو القضايا العمالية بحيث يأخذ الإجابة بشكل مباشر من الاتحاد بالوقت المحدد».

ونوه القادري بضرورة «تعزيز أخلاقيات العمل والتخلص من حالة اللامبالاة وتعميق الشعور بالمسؤولية تجاه القطاع العام، الذي لا يحتاج إلى المزيد من التشخيص لحل مشاكله، وأن المطلوب الآن هو وضع خطط تنفيذ فورية لحل تلك المشكلات، والبعد بالقطاعات الإستراتيجية الهامة، وأن الاتحاد سيكون مشاركاً مع باقي القطاعات في تكثيف الجهود للتخلص من الآثار السلبية التي خلقتها الأحداث، وذلك عن طريق إطلاق حملة لتعزيز السياحة الداخلية، بدلاً من السياحة الخارجية لكل العاملين في مؤسسات الدولة،

أكد جمال القادري رئيس إتحاد عمال دمشق خلال لقائه وسائل الإعلام، بحضور أعضاء المكتب التنفيذي لإتحاد عمال دمشق، أن النقابات العمالية تسعى مع القطاعات الأخرى إلى مساندة حملة دعم الليرة السورية وتنشيط السياحة الداخلية بين العمال، وتشجيع استهلاك المنتج المحلي لإنعاش الاقتصاد الوطني.

وقال القادري إن «المحافظة على منشآت الدولة تشكل الضمانة للحفاظ على الاستقرار في سورية، حيث بينت الظروف التي مرت بها سورية ضرورة إعادة النظر في الكثير من القضايا وأهمها ضرورة الإسراع بعملية الإصلاح في مختلف المجالات للوقوف في وجه التحديات الراهنة».

وأشار القادري إلى أن«الاتحاد بصدد إطلاق موقع الكتروني تفاعلي لربط العمال بمؤسساتهم حيث يمكن للعمال التواصل عبر الموقع والمشاركة

أصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رضوان حبيب قراراً يقضي بتشميل العاملين المياومين وبالتنقيط والدوام الجزئي والإنتاج والأجر الثابت والمتحول في الجهات العامة، التي حددها المرسومان التشريعيان رقم ٤٠ و٤٤ الصادران في شهر آذار الماضي لعام ٢٠١١، والمتعلقان بزيادة الرواتب والأجور للعاملين في الجهات العامة.

ونص القرار على احتساب هذه الزيادة للعاملين المياومين وبالتنقيط، من خلال تحويل أجر العامل النافذ بتاريخ ٣١ من شهر آذار الماضي، إلى أجر شهري باعتبار الشهر ٣٠ يوماً، وتضاف إلى الأجر الشهري المبين في الفقرة السابقة نسبة الزيادة المقررة في المادة الأولى من المرسوم التشريعي رقم ٤٠ والمرسوم رقم ٤٤.»

والزيادة، بموجب المادة الأولى من المرسوم ٤٠، كانت بمبلغ قدره ١٥٠٠ ليرة للراتب المقطوع، يضاف إليها زيادة قدرها ٣٠٪ من الرواتب والأجور المقطوعة دون الـ ١٠٠٠٠ ليرة

شهريا، وزيادة قدرها ٢٠٪ من الراتب أو الأجر الشهري المقطوع والبالغ ١٠٠٠٠ ليرة فما فوق.

وبين قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل أنه «يعاد حساب الأجر اليومي الجديد للعمال بتحويل الأجر الشهري المبين في الفقرة السابقة إلى أجر يومي باعتبار الشهر ٣٠ يوماً».

وبالنسبة لأجور العاملين على أساس الإنتاج، أوضح القرار أن«إنتاج العامل يؤخذ خلال السنة السابقة لتاريخ ٣١ آذار، ويقسم على عدد أيام العمل الفعلية للحصول على متوسط الإنتاج اليومي، وتؤخذ الأجور، التي يتقاضاها العامل خلال الفترة ذاتها، وتقسم على عدد أيام العمل الفعلية للحصول على متوسط الأجر اليومي، ويحول متوسط الأجر اليومي إلى شهري باعتبار الشهر ٣٠ يوماً ويضاف إلى متوسط الأجر الشهري نسبة الزيادة المقررة بالمادة الأولى من المرسومين رقم ٤٠ و٤٤.

وفيما يخص العاملين بأجر الثابت والمتحول، ذكر القرار

شؤون عمالية

بيان الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب

بشأن استمرار عدوان «الناتو»

على المدنيين الليبيين

أصدر الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب بياناً في ٢٠١١/٦/٢٢ أدان فيه العدوان العسكري على ليبيا وجاء فيه: لم يحترم حلف شمال الأطلسي (الناتو) القرار الدولي الظالم الذي أتاح له، ويغطاء من الجامعة العربية، أن يستمر في تنفيذ عدوانه ضد ليبيا، أرضاً وشعباً وحضارة، بل سعى لترويع المدنيين، وحصدهم واستهدافهم، ومن ثم يصدر بيانات عن أخطاء في العمليات العسكرية، ملفقة بصيغة اعتذار وعناء مخالفة لقراري مجلس الأمن الدولي اللذين يقضيان بفرض منطقة حظر جوي فقط دون ممارسة أية عمليات عسكرية.

إن الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب إذ يعبر عن بالغ غضبه وإدانته الشديدتين لاستمرار العدوان الأطلسي على ليبيا، يعتبر أن هذا العدوان ما كان له أن يدمر ما بناه الشعب الليبي طوال أكثر من اربعة عقود خلت، لولا حالة التخاذل العربي التي سوغت للبدء في هذا العدوان الشامل على ليبيا، فتدافعت قوى الشر من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وبرعاية أمريكية، لاستهداف ليبيا عسكريا، متشددة بحقوق الإنسان، ومتناسية ما يفعله الكيان الصهيوني بأهلنا في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة من جرائم يندى لها جبين الإنسانية والتي هي خير دليل على ازدواجي معايير الغرب الاستعمارية في التعامل مع القضايا العربية.

إن الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب إذ يستصرخ الضمير الإنساني العالمي، فإنه متيقن تماماً بأن هذا الضمير لم يمت ابداً، ولهذا يدعو جميع المنظمات النقابية العربية والعالمية إلى التضامن مع الشعب الليبي الشقيق لوقف العدوان الأطلسي، الذي حصد أرواح المئات بين قتل وجريح، ودمر ما لا طاقة للشعب الليبي أن يعيد بناءه.

ويشدد الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب على أن المستهدف أساساً كسر إرادة الشعوب العربية، وقطف ثمار التحركات الاحتجاجية المحقة خوفاً من أن يتحول غضب الجماهير المنتفضة في وجه ظلم حكائها إلى معاداة للسياسات الغربية والأمريكية والتي هي بالأساس أصل الداء والبلاء.

■ ■

كيف سيتم تشميل العمال المياومين وبالتنقيط والدوام الجزئي والإنتاج؟

أن «الأجر الشهري يؤخذ الثابت بتاريخ ٣١ آذار، كما يؤخذ متوسط الأجر الشهري المتحول المحسوب على أساس العمل الفعلي في السنة السابقة ٣١ آذار، ويجمع الأجر الشهري الثابت، ومتوسط الأجر الشهري المتحول، وتحسب النسبة المئوية لكل منهما في هذا المجموع، تضاف إليها نسبة الزيادة المقررة في المادة الأولى من المرسوم التشريعي رقم ٤٠ والمرسوم رقم ٤٤، كما يعاد حساب الأجر الشهري الثابت ومتوسط الأجر الشهري المتحول على أساس النسبة المئوية لكل منهما من مجموع الأجر الجديد من الزيادة.

ويعاد حساب أجر الوحدة المنتجة قطعة، متر بتقسيم الأجر المتحول اليومي الجديد على متوسط الإنتاج اليومي. السؤال الذي طرحه العمال هو: لماذا كل هذا التعقيد، فبعد أن كنا في عقدة الراتب، أصبحنا بحاجة لمن يشرح لنا حجم الراتب والقرار والمرسوم معاً؟!

■ ■

الأزمة في سورية تنعكس على أجواء الامتحانات

هل أصبح الفساد، العنف، الغش، التخوين والتكفير ثقافة المجتمع السوري؟!

◀ يوسف البني

تصادف الدورات الامتحانية للشهادتين، الثانوية بكل فروعها، والتعليم الأساسي، إضافة إلى الامتحانات الجامعية في هذه الأيام، مترافقة مع الأوضاع المتوترة والحراك الشعبي، والمواجهات المسلحة في معظم المدن والمناطق السورية. ويواجه كل من الفريقين (الطلاب والمراقبين) صعوبات ومشاكل كثيرة، أنتجتها السياسات التعليمية الخاطئة التي مورست على مدى عقود، وما أنتجت سوى التخلف والفساد الذي صبغ الكثير من الممارسات، وكأنه شيء طبيعي غير طارئ على العملية التعليمية. وكأن الفساد أصبح ثقافة عامة، وأكثرنا ثقافة هو أكثرنا ابتكاراً لأساليب الفساد والتحايل والتجاوز على الأعراف والقوانين.

وانعكست الأزمة والأوضاع المضطربة التي تعيشها سورية، وملامحها السيئة الطارئة على المجتمع السوري من تكفير وتخوين واحتقار للآخر، والتي لم تكن يوماً تعرف لها وجوداً بيننا، على نفوس طلابنا وتصرفاتهم وممارستهم العملية والفكرية، فقد انغمست بعض شرائح المجتمع السوري بالفكر التكفيري، وإنكار الآخر وحقه وحرية الشخصية، ففي بعض مناطق ريف دمشق تم الاعتداء بالقذف بالحجارة على سيارة سرفيس تستقلها مراقبات غير محجبات، قادمات من منطقة أخرى للمراقبة في بعض مدارس قرى ريف دمشق. وأحد الطلاب يقوم بمحاولات متكررة للغش، ويحمل قصاصات من الورق مدون عليها ملاحظات دراسية أو أسئلة محلولة (روشيتة) وعندما منعه المراقبة من القيام

■ انعكست الأزمة التي تعيشها سورية، وملامحها السيئة الطارئة على المجتمع السوري، من تكفير وتخوين واحتقار للآخر، على نفوس طلابنا وتصرفاتهم وممارستهم العملية والفكرية

■ البديل النقدي غير عادل وغير كاف، فأجرة المراقبة التي حددتها وزارة التربية هي ٥٠ ل.س للساعة الواحدة، والمراقبون يدفعون ضعف ما يتقاضونه بدلَ مواصلات، على وزارة التربية أن تنظر إلى هذه المظلمة بعين الاعتبار وتحسن تعويضات المراقبين المادية بزيادة أجور ساعة المراقبة والتصحيح

■ تفشت ظاهرة الغش في الامتحانات نتيجة ثقافة الفساد الأخلاقي والاجتماعي والتجاوزات التي نتجت عن سياسات الفساد الاقتصادي، حيث يعيش الطالب انعكاساً فاضحاً للفساد الذي تفشى في كل مفاصل الدولة والمجتمع



بالغش وصادرت له (الروشيتات) فاجأها باتهامها بالطائفية، وقال لها :«فقط لأنني من منطقة كذا ... تعاملني هكذا!»

إنه زمن التخوين في كل المجالات

مراقب قال لزميله: «حرام أن يضيع تعب الطالب خلال عام كامل في ساعة واحدة من الزمن. فأولاد المسؤولين الذين توصلهم إلى باب مركز الامتحان سيارات المرسيدس، ولا يتم تفتيشهم، وقد تبقى هواتفهم الخليوية معهم رغم منع ذلك بقرار من وزير التربية، وقد يكون هناك في الامتحانات من سرب لهم نماذج من الأسئلة، فهؤلاء ليسوا أفضل من باقي الطلاب، فلنساهل قليلاً مع أبنائنا في القاعة، كي لا تضيع سنوات عمرهم هكذا». فصاح به زميله: «لا، هذه خيانة للوطن، هل تريد أن ينجح من لا يستحق النجاح دون جهد؟! نعم، المواطن الدريش بفعله صغيرة خاطئة تكون خيانة للوطن، ولكن المسؤولين وأبنائهم بأخطائهم الكبيرة، لا تعتبر خيانة للوطن، بل من الممكن أن تكون حقاً لهم مكتسباً .

هموم المراقبين

شكا لنا كثير من المدرسين والمدرسات أن وزارة التربية قد قضمت الكثير من حقوقهم دون اكتراث بتعويضهم بدلاً عادلاً ومقابلاً عنها، ومن هذه الشكاوى:

- المدرّسة نور فياض قالت: «إن العاملين في مجال التعليم من مدرسين ومدرسات يتم تكليفهم بمراقبة الامتحانات للشهادتين الثانوية والتعليم الأساسي، ثم يكلفون بتصحيح أوراق الامتحان، وهذه السنة وبعد صدور مرسوم الدورة الإضافية لطلاب الشهادة الثانوية العامة بفرعيها العلمي والأدبي، والتي ستبدأ في ٢٤ تموز، ثم يكلفون بتصحيح أوراق امتحان الدورة الإضافية، ما يعني أنهم محرومون من عطلة صيفية مفترضة محسوبة عليهم إسمياً فقط، فمع أنهم يمضون فترة الصيف كله في دورتين امتحانيتين وتصحيح أوراقهما، فإن عطلة الصيف المفترضة تمنع إمكانية حصولهم على إجازات سنوية مثل باقي الموظفين بالدولة خلال الفصلين الدراسيين في العام الدراسي، حيث يحق للمدرس ثلاثة أيام فقط إجازة في الفصل الأول ومثلها في الفصل الثاني خلال العام الدراسي الكامل، بحجة أنهم يحصلون على عطلة صيفية كاملة».

- المدرسة (إيمان ك) قالت: «إذا كانت الوزارة تقول إنها تعوض علينا بالبديل النقدي، فإننا نؤكد أن هذا البديل النقدي غير عادل وغير كاف، فأجرة المراقبة التي حددتها الوزارة هي ٥٠ ل.س للساعة الواحدة، أي أن أجرة المراقبة لبعض المواد هي ٥٠ ل.س لكامل المادة، وبعضها ٧٥ ل.س للمادة التي مدتها ساعة ونصف، و١٠٠ ل.س للمادة التي مدتها ساعتان، بينما هناك مراقبون يتم تعيينهم في مراكز امتحانية بعيدة عن مكان سكنهم، وبذلك يدفعون ضعف ما يتقاضونه بدلَ مواصلات، وهنا نطالب وزارة التربية أن تنظر إلى هذه المظلمة بعين الاعتبار وتحسن تعويضات المراقبين المادية بزيادة أجور ساعة المراقبة والتصحيح. وهنا الوضع مشابه تماماً لما يعانيه مراقبو الامتحانات الجامعية، حيث شكت لي زميلتي أن أجورها لا تتناسب مع متطلبات الواقع، وتبلغ فقط ١٠٠ ل.س للجلسة الامتحانية التي مدتها ساعتان، وحتى هذه السنة ١٠٠ ل.س يقتطعون عليها ضريبة دخل، ويستلمها المراقب ٩٥ ل.س وهذا ظلم».

الغش في الامتحانات

حالة القلق النفسي الذي يعانيه طلابنا منذ عقود خوفاً من الفشل في الامتحانات المفصلية في حياتهم، وبسبب السياسات التعليمية الفاسدة، وطرق الامتحانات والرغبة التي يعانيها الطلاب في فترتها، والخوف والقلق من سلم العلامات



وطرق التصحيح وحدوث الأخطاء والملابسات التي يتوجسها طلاب الشهادة الثانوية بوجه خاص، لأنها مفترق طرق هامة في حياتهم وتقرير مصير، كل هذا القلق والتوجس أصبح مركباً في هذه الأونة، بسبب الأوضاع القلقة والتوتر الذي تشهده البلاد، وهذا يمنع اكتساب المعرفة وإنتاجها، ويؤثر على مردود العملية التعليمية، بل ويؤثر سلباً على الحالة النفسية للطلاب، ويظهر ذلك في تصرفاتهم وممارستهم، ومن الممارسات السيئة التي يَبْغِها الطالب أثناء الامتحان محاولات الغش وعدم الاعتماد على الإمكانيات الذاتية لتحصيل العلامات، فالطالب يبحث حتى في الوسائل السيئة للحصول على علامة إضافية قد تكون فارقاً هاماً في حياته العلمية، وهذه الظاهرة أنتجها الفصام الذي يعيشه كثير منا في مجالات شتى، وخاصة بين العلم والعمل، لأنه قد استقر في ذهن الطالب أنه لا علاقة بين العلم الذي يتعلمه، وبين العمل الذي يجب أن يأتي به بعد هذا العلم.

أسباب الغش في الامتحان

١. تفشت ظاهرة الغش في الامتحانات نتيجة ثقافة الفساد الأخلاقي والاجتماعي والتجاوزات التي نتجت عن سياسات الفساد الاقتصادي، حيث يعيش الطالب انعكاساً فاضحاً للفساد الذي تفشى في كل مفاصل الدولة والمجتمع.

٢. ضعف التربية المنزلية من الوالدين، وذلك بسبب انشغال الوالد بتأمين لقمة العيش عن طريق عمليْن أو أكثر أحياناً، بحيث لا يرى أبنائه سوى ساعات قليلة في الأسبوع، وهذا ما يحرمه أن يجلس مع ابنه لينصحه ويذكره بسوء معنى الغش، وعواقبه الوخيمة وتأثيرها السيئ على مستقبل ابنه.

٣. ضعف الثقة بالمنهاج والأسئلة والتصحيح والمصححين، فيتهيأ لكثير من الطلاب أن الأسئلة ستكون صعبة، والنجاح بالامتحان لا يتم إلا بالغش (الترشيت)، فيصرف الأوقات الطويلة في كتابة (الروشيتات) واختراع الحيل وطرق الغش، ولو بذل نصف هذا الوقت في المذاكرة بإمعان وتركيز، لكان من الناجحين المتفوقين.

٤. الخوف من الرسوب الناجم عن الكسل وضعف الشخصية، فالطالب الذي يرى زملاءه يجدون ويجتهدون من بداية العام، ويصحو بعد فوات الأوان، ويطلب النجاح ولو بالغش، الذي هو دليل على ضعف الشخصية وانعدام الثقة بالنفس بالقدرة على تجاوز الامتحان بالإمكانيات الشخصية.

مبررات الغش عند الطالب

على باب أحد مراكز الامتحان لشهادة التعليم الأساسي التقينا الطالب حسام ق، وسألناه عن سبب لجوء الطالب إلى الغش، فقال: «أستطيع التحدث باسم زملائي طلاب الصف التاسع الذي هو كالمناهة بالنسبة للطلاب، حيث يجمع كافة المواد الأدبية والعلمية في آن واحد، فالطالب الذي ميوله علمية ويُبدع في الرياضيات والفيزياء والكيمياء والعلوم، ما ذنبه ليحفظ ٣٠ درس تاريخ؟ وغيرها أكثر من ٢٠ درساً من مواد ليست أكثر من كلام فارغ؟ ولذلك يحاول اجتياز امتحان هذه المواد بالغش والنقل والترشيت، لأنه غير مقتنع بها ولا تتماشى مع طموحاته، فلا يفهمها أصلاً»

الطالب توفيق ر. أضاف: «ناهيك عن وجود بعض المواد المحشوة حشواً ضمن المواد الأساسية الهامة، وهي لتعبئة الفراغ فقط ولتضييع وقت الطالب، ففي اللغة العربية مثلاً هناك كتاب القراءة والنصوص الذي يحوي ٣٦ درساً، وكتاب (صور من حياتنا) الذي يحوي ٢١ درساً قصصياً، وفي الامتحان على كل كتاب من هذين الكتابين علامتان فقط، وقد تكونان على مقطع سقط من حفظك سهواً، فبدلاً من تضييع وقت الطالب يجب التركيز أكثر على

القلق النفسي الذي يعانيه طلابنا منذ عقود خوفاً من الفشل في الامتحانات المفصلية في حياتهم، وبسبب السياسات التعليمية الفاسدة، وطرق الامتحانات والرغبة التي يعانيها الطلاب في فترتها، والخوف والقلق من سلم العلامات ومعدلات القبول الجامعي، إضافة إلى الأوضاع القلقة والتوتر الذي تشهده البلاد، كل ذلك يؤثر سلباً على الحالة النفسية للطلاب، ويظهر في تصرفاتهم وممارستهم لمحاولات الغش وعدم الاعتماد على الإمكانيات الذاتية لتحصيل العلامات

قواعد اللغة العربية وتاريخ الأدب العربي وقيمته».

وعلى باب أحد مراكز امتحان الشهادة الثانوية العامة التقينا الطالب سلمان ع، وعن السؤال نفسه أجاب: «الذي يضطر الطالب أحياناً للغش بالامتحان والاعتماد على (الروشيتات) هو أسلوب التدريس الخاطئ الذي يجبر الطالب على الحفظ البصم، والخوف الأكبر من سلم التصحيح وملابساته، ومعدلات القبول الجامعي وظلمها، ومستقبل الطالب ومسيرة حياته الكاملة التي تتوقف على علامة واحدة قد تتحكم بالوضع الاقتصادي للأسرة، فيما لو دخلت التعليم الجامعي العادي أو الموازي، بينما بعض الطلاب يحصلون على درجات عالية ومستقبل باهر وشهادت عليا لا يستحقونها، كل ذلك يجبر الطالب أحياناً أن يتبع وسائل الغش ويقاتل ويخاطر لينقل كلمة واحدة والحصول على علامة إضافية».

ولا تخلو أحياناً من مظاهره العنف

بغية تحقيق هدف تحصيل علامات إضافية، والشعور بالخطر إذا لم يتحقق هذا الهدف، قد يقوم الطالب الذي يقوم بمحاولات الغش بتصرفات متهورة وخاطئة، كالاعتداء على المراقب الذي يمنعه من الغش، وقد حدث هذا وأثبت رسمياً، حيث تعرضت إحدى المراقبات في امتحان الثانوية العامة في أحد المراكز الامتحانية في منطقة الحجر الأسود للاعتداء من إحدى الطالبات بعد نهاية امتحان إحدى المواد، حيث قامت الطالبة بالغش وتم ضبطها وهي تحمل قصاصات ورقية (روشيتات)، ومنعتها المراقبة من استخدامها، وسحبها منها، ولكنها سمحت لها بمتابعة الامتحان، ولم يرق ذلك للطالبة فاتصلت بأفراد عائلتها الذين سارعوا لملاقاها على باب المركز والاعتداء على المراقبة أثناء خروجها منه.

وفي حادثة مشابهة أقدمت الطالبة (ر) على ضرب المراقبة (ي) أثناء قيامها بالمراقبة لامتحان إحدى مواد الشهادة الثانوية العامة في اللاذقية، فبعد مضي نصف المدة المقررة للامتحان قامت الطالبة بعدد من المحاولات للغش، وحاولت المراقبة منعها، فانهالت الطالبة عليها بالضرب بكربي كان موجوداً بالقاعة. وكان من المقرر إحالة الطالبتين للقضاء بتهمة التهجم وضرب موظف أثناء عمله. ومن جهة أخرى ضبط مدير التربية باللاذقية. خلال امتحان إحدى مواد الشهادة الثانوية العامة، عشر سماعات بلوتوث مع عدد من الطلاب، خلال الجولات الميدانية التي يقوم بها على المراكز الامتحانية في المحافظة.

التطلع إلى مستقبل أفضل

إضافة إلى التراكمات السيئة التي أوصلتنا إليها السياسات التعليمية، ضمن سلسلة السياسات التدميرية الليبرالية للحكومات السابقة، عاش الطلاب السوريون هذا العام ظروفاً دراسية قلقة نتيجة الاحتجاجات التي تشهدها البلاد، والاستنفار الأمني والمعالجات والمواجهات المسلحة التي أدت إلى تعطيل المدارس لفترات متقطعة خلال الفصل الدراسي الثاني، وخاصة في المناطق والمدن والمحافظات التي شهدت توترات واضطرابات أمنية، وقد انعكس هذا التوتر والأزمة بكثير من تفاصيلها المخترعة، في تصرفات وممارسات وتفكير الجيل الشاب الذي يمثل طلبة الجامعات والشهادات الثانوية بكل فروعها وصولاً إلى طلاب نهاية مرحلة التعليم الأساسي، وظهرت بعض الانعكاسات السلبية للأزمة بمظاهر العنف والتكفير والطائفية والغش والفساد. ونتمنى أن يتجاوز طلابنا هذه المظاهر الهدامة، ويعودوا إلى التأخي والتعايش الآمن تحت سقف الوطن، واستعادة رص صفوف الوحدة الوطنية التي اشتهرت بها سورية على مر التاريخ.

تحقيق

مطببات

العراة

◀ **عبد الرزاق دياب**

أكثر من ٤٠٠ رجل وامرأة في بريطانيا قاموا بالتعري على شاطئ في جنوب ويلز على إثر دعوات على الانترنت وذلك لتحقيق رقم قياسي، وجاء في الخبر أن الناطقة باسم هذا التجمع عبرت عن سعادتها بالحدث، وقالت إحدى المشاركات والتي جاءت من البرازيل إنه لحدث عظيم وممتعة كبيرة أن نتعري وننزل في المياه الباردة، فيما قالت منظمة الدعوة إنها تشعر بالسعادة لأنها لم تتوقع مثل هذا الحضور الكبير.

واقعنا المضطرب لا يحتمل نقاشاً حول الأسباب التي دعت هؤلاء للاستجابة لهذه الدعوة، أو من هم، وما هي معتقداتهم أو هويتهم الوطنية، مع أن الخبر يميل إلى تعدد جنسياتهم، ولم يحد ألوأنهم وثقافتهم، ولكن السبب الجلي هو تحطيم رقم قياسي في عدد المتعرين.

يتعري البشر إذاً من أجل سبب كبير أو ضيع، وفي أهم الأسباب هو استمرار النسل البشري، فنحن نتوالد عندما نتعري، ونتكاثر ونحن عراة، وقد يكون الدافع إلى التعري كما يحصل في اسبانيا احتجاجاً على قتل المصارعين للثيران في الحلبات، أو يتعري البريطانيون احتجاجاً على ثقافة السيارات ودفاعاً عن البيئة، أو استجابة لدعوة (مادونا) التي تقول بأن على الإنسان أن يسير عارياً ولو مرة واحدة في حياته.. وينادي بعض نشطاء حقوق الإنسان مطالبين بما يسمى حق التعري.. لكننا في النهاية نتعري عندما نستحم، ونتعري جزئياً للتغوط أو التبول أكثر من مرة في اليوم.

اليوم نخرج إلى شوارعنا عراة بأصواتنا، وليس مهماً ما نقول، وما نهتف.. اليوم باستطاعة أي منا أن يجد مخرجاً لرغبة مكبوتة في داخله، ولصوت يتصدع في صدره منذ زمن، ألم يقل كل واحد منا لصديقه أو زوجته أو جاره ذات يوم: «أريد أن أصرخ».

منذ وقت قصير نجرب عادة لم تكن في قاموس أيامنا، وقد يقول البعض إننا كنا نخرج سابقاً وفي مناسبات كثيرة، مرة من أجل دعم المقاومة، ومرة من أجل مساندة قطر عربي يستباح، ومرات من أجل فلسطين، ومرة ضد استباحة الغرب لمقدساتنا الروحية... نعم.. لكن ما نفعله اليوم أمر آخر، ومهما كان موقفنا، وموقعنا.. نخرج اليوم فقط، من أجلنا، ومن أجل وطن كبير، وأثنا نتعالى اليوم على كل مشاكلنا النفسية والاجتماعية والمالية من أجل أن نكون قاموساً جديداً لهاتفنا، ومهما يكن الشارع الذي اخترناه نجدد اليوم ذواتنا، ونتدرب على إيقاع يعلمنا أناشيد الموحدة، وينظم حناجرنا على نبضات القلوب.

اليوم فقط ندرك أننا بحاجة إلى عري لأكثر من مرة، وإلى عري بسبب، ليس من أجل رقم قياسي، أو دفاعاً عن حيوان يذبح على حلبة مصارعة، بل من أجل عري يلخص لفكرة أسمى هي الوطن.

الشوارع خرجت منذ أيام قليلة، وانفتحت على أناشيدها، ويصرخ السوريون اليوم من كل قلوبهم الخالصة التي نعرفها .. لكنهم بحاجة إلى التذكر دائماً أينما كانوا، ومهما تكن الفكرة التي يؤمنون بها، أن يتعروا قبل خروجهم من البغضة، ومن الكراهية التي لا تقبل الآخر إلا عدواً.

إلى كل الخارجين إلى الشارع العريض الذي يتسع للجميع، أعلنوا براءتكم من فتنة الإفصاء، فهنا كلنا نتقاسم شراكة البقاء والموت، فالطائفية والبغضاء والكراهية ليست سوى عباءة النهاية التي ستجعلنا جميعاً إلى مذبح العار.

عراة نسير إلى وطننا جميعاً.. من كل الجهات لا قلب لنا سوى دمشق الخالدة، ولا شريان سوى بردى.. ولا نشيد ينقذنا جميعاً سوى.. موطني.. موطني.

برسم وزير التربية: المعلمات والمعلمون يناشدون

◀ تيسير مخول

السيد وزير التربية؛ لقد تعهدتم عبر وسائل الاعلام كافة بالاهتمام والحرص المتواصل على حاضر ومستقبل أطفالنا وشبابنا وتربية أجيالنا، ونحن نتمنى أن يترجم هذا القول فعلاً نافعا، وسعياً متواصلاً نحو الأفضل في التربية والتعليم. ونرجو النظر باهتمام إلى بعض الملاحظات والآراء التي تعاني منها الكثير من المعلمات المتزوجات وغير المتزوجات .

فبالنسبة لقرارات تعيين خريجات كلية التربية من جامعة تشرين، والناجحات في مسابقة الوزارة الأخيرة بمن فيهن المتزوجات خارج محافظاتهن، وتحديدأ في ريف حلب أو المحافظات الشرقية، أكد الوزير السابق أن أي تعيين زيادة عن الفائض في محافظتي طرطوس واللاذقية يعني فساداً بشكل أو بآخر وهو يرى أن من يضغط بهذا الاتجاه من الإعلاميين يساهم في هذا الفساد دون قصد.. هذا ما قاله الوزير السابق .وأضاف : إن الحاجة ملحة لهن في المحافظات الشرقية والشمالية لعدم وجود كادر كاف في الكثير من المدارس..ثم هناك تعهد موقع من جميع المتسابقات وخريجات كليات التربية يتعهدن فيه بقبول تعيينهن في أي مكان على امتداد ساحة الوطن ولمدة ٥/ سنوات دون أن يحق لأي منهن طلب النقل.. وهذا الشرط كان معلناً ويعرفه كل من شارك في المسابقة وكل من دخل كليات التربية (معلم صف) وبالتالي لا يحق لأي كان الاعتراض على قرارات التعيين حتى بالنسبة للمتزوجات، وفوق كل ذلك إن عدم وجود كادر مؤهل في مدارس المحافظات الشرقية والشمالية سيؤدي إلى فشل مشروع المناهج الحديثة وهذا غير مسموح به أبداً! وهنا لابد من السؤال: إذا لم يتم تأمين كادر من أبناء سورية فمن أين نؤمنه؟

تلقت «قاسيون» رسالة من إحدى المدرسات تشرح مشكلتها حول هذا الموضوع، علماً أن هذه المشكلة لا تخصها وحدها، بل هي مشكلة عامة تضررت بها مدرسات عديدات، وتقول الرسالة:

”

خلفيات الاحتقان الشعبي

في بلدة مضايا

◀ آلان كرد

لماذا تريد مضايا إسقاط النظام؟ منذ بدء الحراك الشعبي في سورية، سجلت تظاهرات عديدة في بلدة مضايا، وكان لكل من تظاهر مبرراته ودواعيه الموضوعية في ذلك، ولكن الالاف للنظر ان هذه البلدة الجميلة التابعة لناحية الزبداني ذات الثلاثة عشر ألفاً من السكان تريد اسقاط النظام، ولا شك أن هذا الشعار جاء تعبيراً عفوياً عن احتقان شعبي عاناه الأهالي في مضايا، وله خلفيات اقتصادية اجتماعية أدت إلى تفجر التظاهرات العفوية فيها. يعمل معظم سكان مضايا في زراعة الأشجار المثمرة (الكرز والتفاح والدراق والرمان والتين والتوت وغيرها)، وتشكل هذه الأعمال صلب النشاط الاقتصادي للبلدة، ويقوم المزارعون بسقاية مزارعهم وبساتينهم من مياه نهر البارد ومن مجموعة من الينابيع، مثل عين صالح وعين حداد وأربعة ينابيع أخرى، وتشكل مصادر المياه هذه العماد الأساسي للزراعة في هذه المنطقة.

منذ بداية التسعينيات قامت الحكومة بوضع وتنفيذ مشاريع لمصلحة مؤسسة مياه دمشق، وذلك لتأمين مياه الشرب لمدينة دمشق تمثلت بوضع مضخات وخزانات على الينابيع والنهر وبالتالي تسبب هذا المشروع بأضرار عديدة لأعمال الزراعة التي تعيل معظم سكان مضايا، وذلك لعدم تأمين الحكومة لبديل عن مصادر المياه السابقة للبلدة، وبالتالي أدى هذا إلى ازدياد البطالة بين الشباب واتجاه بعضهم لممارسة أعمال غير مشروعة (كتهريب الدخان) بغية تأمين لقمة العيش في واقع مسدود الأفق، وقد راجع أهالي البلدة المسؤولين مراراً وتكراراً في مضايا والزبداني ودمشق، ولكن «اذن من طين وأخرى من عجين»، وقد جرت احتجاجات شعبية في البلدة نتيجة ذلك عام ٢٠٠٧ بسبب مطالبة الأهالي بالمياه ومماطلة المسؤولين.. وها هي الآن تتجدد!.

أما ما أوصلهم إلى الشعار بسرعة، فهو كما يقول بعضهم لجوء قوى الأمن إلى كل مظاهراسلح حين الوقوف في وجه المتظاهرين السلميين الذين كانوا يرفعون مطالبهم المتجذرة العمق حتى ساعات قليلة من البدء بإطلاق الرصاص!.

“

«أنا وكثير من زميلاتي المدرسات تم تعييننا في المناطق الشرقية، وفي الحسكة تحديداً، بالمسابقة الأخيرة، يعني ما زلنا في أول الطريق وعلينا البقاء ٥ سنوات بموجب التعهد الذي تعهدنا به أثناء تقديمنا المسابقة. تقدمنا للمسابقة الماضية التي جرت في عام ٢٠٠٧ ونجحنا في الامتحان الكتابي، لكن أنا شخصياً كان يلزمني ٢٠ علامة في الشفهي، أي العلامة الكاملة، وبالطبع لم أحصل عليها، بعد ذلك درست دبلوم تأهيل تربوي مواز، ولكن لسوء الحظ كان معدل الإجازة أعلى من معدل الدبلوم بأجزاء من العلامة، الأمر الذي اضطرني في المسابقة التي جرت مؤخراً إلى التقدم على أساس الإجازة، والمفارقة كانت أن المتعين بموجب الدبلوم تعين في حلب أما الإجازة ففي المناطق الشرقية، صدرت أسماء المتعينين في المسابقة بتاريخ ٢٠١٠/٩/١٨ وباشرت كمكلفة في ٢٠١٠/١٠/١٠ وجاء قرار التثبيت في ٢٠١١/١/٢٢ أي أنني وزميلاتي ذات الوضع المشابه خسرنا عاماً كاملاً من أجل ٢٢ يوماً..ومع ذلك لم ترض وزارة التربية أن تدعنا حتى في الصيف، فأقامت لنا دورات في المناهج



والمخابر ودمج التكنولوجيا بالتعليم والمراقبة والتصحيح لدورتين في المناطق التي تعيناً فيها، فهل يُعقل أن نبقى في الحسكة صيفاً وشتاءً ولا نستفيد مما يسمى بالعطلة الصيفية؟ عدا عن عناء السفر لأن الطريق من اللاذقية إلى الحسكة يستغرق ١٢ ساعة بالبولمان، ناهيك عن تبديل البولمان في حلب، وإن لم نذهب للدورات والمراقبة نجد العقوبات بانتظارنا .

إن شرط قبول التعيين في أية منطقة دون حق الاعتراض هو أن تمسكونا من يدنا التي توجعنا، ونحن مضطرون للقبول به لأنه لا أحد يضمن أن يجد وظيفة يأكل منها لقمة العيش إلا بهذه الطريقة، لذلك نناشدكم باسم جميع المعلمات المتعينات في المحافظات الشرقية، أن تصلوا صوتنا إلى وزير التربية الجديد . في المنطقة التي تعينت بها عدد المعلمات حوالي ٤٠ معلمة، ولا واحدة منا متزوجة بسبب عدم وجود الزمان والمكان المناسبين للتعارف وهذه مشكلة اجتماعية تضاف إلى مشاكل التعيين، نحن في هذه الظروف نحتاج لأن نكون جانب أهلنا وبهذا العمر نحتاج أن نعيش حياتنا بشكل طبيعي في محافظتنا، فهل التوقيع

السيد وزير الصحة.. يرجى الإنصاف

الأطباء المقيمون يطالبون بجزء من حقوقهم



وثلاث سنوات وهؤلاء عددهم ليس بالقليل. هؤلاء الأطباء ومن خلال صحيفة «قاسيون» يتوجهون إلى وزير الصحة آملين إنصافهم أسوة ببقية زملائهم وهم مقتنعون سلفاً بعدم ضم كامل الخدمة، وإنما كحد أدنى سنتين أو على الأقل سنة واحدة، حتى تسوى أمورهم، لأن في ذلك كل الضمانة لإعادة بعض من حقوقهم.

المدة التي قضاها في وزارة الصحة)، وحصل على الاختصاص، وبعد رجوعه إلى الوطن تم تعديل شهادته حسب القوانين النافذة وأيضاً تم إنصافه دون أية عموقات. أما القسم الثالث، فهم الفئة الأكثر تعرضاً للظلم، لأنهم تقدموا إلى مفاضلة جديدة بالاختصاص نفسه، وتم قبولهم فيها بشرط عدم المطالبة بضم سنوات الخدمة السابقة، والتي كما ذكرنا سابقاً تراوحت بين سنتين

أما هؤلاء الأطباء وبعد حالة الفصل من الاختصاص، فقد تم توزيعهم على ثلاث فئات أو حالات رضيت بالكتاب، فالقسم الأول رضي بالأمر الواقع وتخلى عن فكرة الاختصاص إلى أن أصدر من قبلكم مؤخراً قرار بإمكانية تقديمهم للامتحان ولدورة واحدة وهكذا فقد تم إنصافهم. والقسم الثاني يضم من سافر خارج القطر وعمل في الاختصاص نفسه (مع احتساب

أحداث متفرقة.. «تذكر وما تنعاد»

فردها صائحاً في وجهه: «شو هاد؟ عم نشحد منك؟ نحن أربع عناصر». أكمل الشاب المبلغ إلى خمسةمئة ليرة مع غليظ القسم: «والله العظيم ما عندي غيرها». حدث صديقه الصانع بالحادثة فضحك وقال: «يومياً يصطادون العشرات بهذا الأسلوب الدنيء، وأحمد ربك أنهم قبلوا بخمسةمئة ليرة».

وسط شارع عام لمدينة كبرى، وقفت دورية أمن، توقف كل مار وتأخذ منه هويته بحجة أن سرقة كبرى قد حدثت في هذا الحي: «تعال بكرة لتأخذ هويتك».. ويصبح هذا: «أنا قادم من العمل»، وآخر، «أنا عائد من السهرة ومعني زوجتي وأولادي».. لكن عبثاً نجوا من إعطاء الهوية. وهكذا جمع الأمن عدداً كبيراً من الهويات، ولم يعدها إلى أصحابها إلا بعد دفع كل مواطن حسب تقديره لوضعه المادي بين ٥٠٠/ ١٠٠٠/ ليرة سورية!.

الأمن عدداً من أساليب الابتزاز التي استخدمت في عديد من المدن العربية والسورية. ودائماً هناك تشابه بين هذه الأساليب وبين مواقف الأحداث التي جرت هنا وهناك، وهو تأكيد على صدق علاقتها بشحن النفوس وصحة القول بهذه العلاقة. وهو كذلك دافع لإدانة من ارتكبتها لأنها تشكل وصمة عار في جبينه.

اتجه شاب برفقة خطيبته إلى سوق الصاغة في تلك المدينة لزيارة صديق له، وإذا بدورية شرطة تعترض طريقهما، ويصبح رئيسها بانزعاج: «شو هالفلتان؟ بالله معني ع المخفر». رد الشاب: «ما عملنا شي برا الأدب». فرد الشرطي: «قول هالحكي للقاضي بكرة، أنتو ضيوفنا هالليلة». «مصيبة».. قالها الشاب في نفسه، فسيقضي ليلته في المخفر! أخرج من جيبه مئتي ليرة سورية قدمها لرئيس الدورية،

◀ عبدي يوسف عابد

إن فرض قانون الطوارئ في أي بلد كان يشل دستوره وقوانينه المرعية، ويتخطى القيم الأخلاقية والعادات والتقاليد، طالما أن فرضه يزيد قوة القوى الأمنية فيه على اختلاف مهامها، ويمنحها صلاحيات مطلقة، فتتخذ من مقولة «كل مين إيده له» شعارها الرئيسي المقتدى، لذا تتفنن في ابتكار أساليب ابتزاز المواطنين دون الخوف من حسيب ورقيب لأن الكل «في الهوا سوا».

وما الفساد المستشري في معظم مفاصل الدولة إلا نتيجة حتمية لفرض قانون الطوارئ، فقد جمعت بعض أجهزة

شؤون محلية: الحراك الشعبي: البداية.. والحال الراهنة

◀ عتاب لباد

شَكل انطلاق معظم الحراك الشعبي في سورية من المساجد فرصة لاتهامه بشكل سطحي بأنه ذو صفة فُتوية من نوع ما، وجاء تعاضم نشاط هذا الحراك يوم الجمعة تحديداً، ليرسُخ هذه الفكرة أكثر لدى الكثيرين خصوصاً مع انتشار المفردات الطائفية بشكل ملفت وتعالِي الموجة الفُتوية في البلاد..

ورغم هذا الملمح الأولي الهام أقتنع بعض المثقفين والناشطين أنفسهم بأن الخروج للتظاهر من المساجد ليس له صفة دينية، فإمكان الاحتشاد العامة غير متوفرة أو مسموحة، وبالتالي فإن التجمع الوحيد المسموح في سورية هو المسجد، وخصوصاً في «صلاة الجمعة»، وأن المسجد بحكم هذه الإمكانية هو المكان الوحيد الذي من الممكن أن تنطلق منه هذه المظاهرات، فشاركوا بتردد ..

وقد انطلقت المظاهرات بدايةً لتهدف للحرية والعدالة والتعددية السياسية وهو ما جعل العلمانيين وغير المتدينين عموماً، المشاركين في الاحتجاجات، يشعرون بشيء من الارتياح فازدادت نسبة المنضمين منهم إلى هذا المركز العام للتجمع، وهو ما طبع الشهر الأول للحركة الاحتجاجية في البلاد .

ولكن ما لبثت المساجد ورودها أن تحولوا؛ بسبب البطء في المضي نحو الإصلاحات، والإصرار على الحل الأمني، والشحن الطائفي الذي تبثه مختلف المحطات الفضائية، والمحلية الرسمية وشبه الرسمية منها على وجه الخصوص، إلى متطرفين يدعون إلى الجهاد .. وارتفعت الهتافات الطائفية من كل نوع.. دون أن يطرح واحد من رافعي هذه الشعارات الدخيلة سؤالاً عميقاً على نفسه: الجهاد ضد من؟؟ ومع من؟؟!!..

وهكذا انحدر الخط البياني لمفهوم المواطنة في الحراك، ومن ثم في سورية بشكل ملحوظ تحت ضغط الاحتقان المتزايد والفرز الوهمي والتجيش الإعلامي.

وطبعاً كان لصفحات «الثورة السورية» وغيرها المثيلة أو المناهضة لها، إلى جانب الاستمرار في الحل الأمني من جانب السلطات السورية، والتقليدية المقيتة التي يعيش فيها الخطاب الرسمي السوري، الدور الكبير في إحداث هذا الانزياح الواسع عن الوجهة المطلوبة للحركة الاحتجاجية، وأنجر راكبو الحراك وراء مسميات فُتوية أو ما قبل مدنية أو وطنية، وهكذا بتنا نرى مصطلحات قروسطية من قبيل «جمعة الحرائر» أو «جمعة العشائر»، وهو ما جعل العديد من المثقفين الذين دعموا التحركات الشعبية تحت مسمى دعم الحرية والتغير الديمقراطي، جهاراً أو ضمناً، يقصون أنفسهم ويقفون مطولاً أمام هذه المسميات والأفكار التي تبثها صفحات تحمل مثل هذا الفكر، وتسعى إلى نشره بين الشباب، ما شوه التحركات الشعبية المطالبة المحقة، وجعل المتظاهرين المطالبين بالإصلاح عرضة للاستهداف الأمني بسبب التداخل بين المطالبين بالحرية والديمقراطية الشعبية، وبين متطرفين يسعون نحو إمارات مذهبية وطاائفية. المراقب العام للإخوان المسلمين في سورية، التنظيم سيئ السمعة، والذي بدأ مع الشحن الطائفي وتعالِي الحالة الإلغائية، يستعيد شيئاً من قاعدته الشعبية، أثنى على ما أسماه «الموقف التركي تجاه الشعب السوري وامتنح اتصالات رئيس الوزراء التركي بالرئيس السوري بشار الأسد التي طالبه فيها بتسريع وتيرة الإصلاح» مستدركاً «لكن لا حياة لمن تنادي...».

وبعد هذا الخطاب يمكننا أن نقول إن الحراك الفُتوي في سورية بدأ البحث عن الحلفاء المشابهين في المنطقة وهو أمر مخيف حقاً، فبعد محاولات التواصل مع التيارات المشابهة في كل من مصر والأردن ولبنان، بدأ البعض يحاول التواصل مع تركيا، التي اندفعت نحوهم بشكل كبير بعد تصريحات رئيسي الوزراء والجمهورية اللذين يمثلان التيار الإسلامي في تركيا، وبدأت تركيا بالتشجيع استعداداً لحماية «أهل السنة» في سورية، وهو ما ضخم الاحتقان الطائفي في البلاد .

اليوم ومع تعالي الأصوات الطائفية إلى مستوى غير مسبوق في البلاد، على المثقفين السوريين الدفع نحو إعادة الحراك الشعبي في سورية إلى نقائه الأول، وإقصاء التوجهات الإلغائية منه عوضاً عن إقصاء أنفسهم، وهو ما ينتظره المتطرفون الذين يبدو حقدهم تجاه التيارات الفكرية الأخرى ناجماً عن حقد على كل ماله علاقة بالوحدة الوطنية والتسامح والثقافة.

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

على وحدة أبناء محافظتهم ذات السمات الاجتماعية الخاصة، والتي تجعل من حوادث كتلك سبباً أكيداً لضرب أبناء البلد بعضهم ببعض، سبباً للفتنة والتفرقة.. المتظاهرون يرفضون الرد وغيرهم يستخدم «سلميتهم» سلاحاً ضدهم..!

في يوم الجمعة، خرج أحد القاطنين في الساحة من بيته وساعد الشاب على الخروج من دائرة «الضرب» وأدخله إلى منزله، وقفت زوجته الحامل أمام كل «الضريبة» وصاحت بهم: «يا أنذال، كلكم ضد واحد؟ إن كنتوا رجال بتدخلوا الدار ويتاخذوه على جثتي!». في يوم الجمعة، هرب الوطن من هدير الأهازيج الشعبية تتغنى بالدفاع عن الوطن، واختبأ في قلب هذا الشاب الذي كان يثُن: ليس تعباً من الضرب، بل خوفاً على بلاده.

يومها، كلنا تعلمنا دروساً كثيرة، في الشجاعة والبطولة والوطنية.. حين وقف الشاب وحده، وقف يدافع عن نفسه، عن جزء صغير من وطن يقبع في قلبه، لئلا يعتدي عليه أحد .

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

وحضنه أبناء مجدل شمس، ولعله بكى فوق أرض مجدل شمس... ولم يسألوا ليعلموا أنه هو ذاته شارك في استعادة جثامين بعض الشهداء الذين سقطوا على أرض الجولان المحتل في ذكرى النكسة... للأسف، ربما لن يعلم أحد منهم كيف يرى هو لا غيره: «أن الوطن وإن كانت أرضه بوراً.. سينمو فيه الزهر ويثمر»..

هذا الشاب، يوم الجمعة الماضية، كان هو الخطر على الوطن، أما الآخرون؛ للصوص المجرمون، تجار الدعارة، مروجو المخدرات، الفاسدون والمفسدون، كانوا هم المدافعون عن الوطن.. وعناصر أجهزة الأمن كانوا هم الجمهور!!.

ظل الشاب واقفاً أمام كل من حاول الاعتداء عليه، ليس لأنه خارق لقوى الطبيعة، أو لأنه مسلح «بغير الحب»، ظل واقفاً لأنه صاحب حق، ومواطن كريم يرفض الذل والخنوع والخوف..

في السويداء تكرر حالات الاعتداء على المتظاهرين منذ بدء الحراك الشعبي، ولطالما رفض المتظاهرون الرد على الاعتداءات خوفاً

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

تابع الرد دروساً بالشجاعة والبطولة بعد أن تكاثر «الزعماء» من حوله... رفض الإهانة، رفض أن يحني رأسه ويكمل طريقه المسلوب.. دافع عن مساحة صغيرة كان يقف فيها، فبأي حق يمنع المرء من المشي في شوارع وطنه.. في شوارع مدينته تحديداً؟! بأي حق يقف كل عناصر أجهزة الأمن وأفراد الشرطة متفرجين على اعتداء سافر مثل الذي تعرض له؟؟ بأي حق يتدفق مشاغبون لضرب الشاب/ المواطن، وهم ينشدون الأهازيج الوطنية الشعبية؟ بأي حق يقف ضابط في جهاز أمني، ويصيح لـ«المضادين الأشاوس» وهم يتجهمون على الشاب الوحيد: «ابطحوه ع الأرض و دعسو عليه»؟؟.. أم أن ضابط الأمن اشتهى في تلك اللحظات أن يتجول إلى «سيناريسـت» لفيلم «قرية البيضا» الإصدار السابع؟!

لم يعلم أحد ممن شارك بالاعتداء «الشعبي» أن هذا الشاب نفسه ذهب في ذكرى النكبة حاملاً دمه على كفه عندما دخل الوطنيون الأبطال (سوريون وفلسطينيون) إلى أراضي الجولان المحتل، شرب من ماء مجدل شمس،

السكن الشبابي.. حين ينقلب الحلم إلى كارثة!



الأخرى، وجاء بكل وضوح نتيجة تقصير وتلاعب واحتيال وسرقة مارسها الفاسدون الذين لا يتركون فرصة إلا ويعطلون فيها مصالح الوطن والمواطن لتحقيق مصالحهم الشخصية الضيقة». «قاسيون»تضم صوتها إلى رافع الشكوى،ومع الإشارة إلى أنمعظم أصحاب المرحلة الثانية (السبع سنوات) لم يحصلوا حتى على منازلهم حتى نظرياً حتى الآن، وفي هذا الصدد تؤكد «قاسيون» وقوفها إلى جانب مطالب المواطنين المحقة والمشروعة بالحصول على حقوقهم في السكن والعيش الكريمين وتشدد على ضرورة تنفيذ كل القرارات السابقة المتعلقة بالسكن الشبابي والعمالي وسكن الادخار، وطبعاً إلى جانب تؤكد وقوفها في خندق واحد مع كل من يحمل راية مكافحة الفساد ويخوض هذه المعركة الضرورية لحماية الوطن، والتي يتطلب توجيهها في المسار الصحيح جرأة وصداقاً مع الذات، لأن الفساد الذي غرسته السنوات الماضية هو السبب الأول لما تعانيه سورية هذه الأيام من مشكلات تزداد يوماً بعد يوم للسبب نفسه.

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

ورد إلى «قاسيون» شكوى من أحد المسجلين على مشروع السكن الشبابي في دمشق، وتحديداً الذين كان موعدهم مع السكن في ضاحية قدسيا الجديدة، وجاء في الشكوى: «كان تسجيل بيوت السكن الشبابي في عام ٢٠٠٣ بدمشق ومحافظات أخرى، وكان من بين العروض منزل بمساحة ٨٥ متراً مربعاً، على أن تكون القيمة النهائية للمسكن ٥٦٠٠٠٠ ل.س تدفع بالتقسيط خلال مدة ٢٥ سنة وتكون معفاة من الفوائد، ومقدار القسط ٢٠٠٠ ل.س، أما مدة التسليم فكانت محددة به أو ٧ أو ١٠ سنوات تم الاقتراع عليها في حينه، وكان العدد المقرر من هذه الشقق ٢٥٠٠ شقة فقط.

لقد جاء المشروع في حينه استجابة لرؤية رئيس الجمهورية التي قدرت ظروف الشباب، فكان أن أقرت الحكومة عبر وزارة الإسكان مشروع السكن الشبابي لسد حاجة عدد كبير من الشباب، فكان الإقبال على التسجيل كبيراً ولكن أحداً من المسجلين لم يكن يتوقع عام ٢٠٠٣ أن يتحول موضوع السكن الشبابي، سكن الحلم إلى كارثة غير طبيعية، فالفاسدون أمسكوا بزمام هذا المشروع منذ أن تحول من مرسوم سطره الرئيس إلى مشروع قيد التنفيذ، فسنوات الخمس الأولى للتسليم امتد قسم منها ثمانى سنوات، وكانت السنوات قابلة للزيادة لولا بعض الضغوط التي ألزمت المؤسسة العامة للإسكان بوجوب إنهاء المرحلة الأولى فكان الإنهاء على الورق فقط ولم تسلم جميع المنازل المنضوية تحت فئة خمس سنوات حتى اليوم، فقد تم تنظيم عقود وتخصصات للمستفيدين من المرحلة الأولى، ثم بدأت رحلة «راجعنا الشهر الجاي» التي استغرقت وحدها ثمانية أشهر.

ورغم أن عدداً كبيراً من المسجلين استلموا منازلهم، ولكن كان من المحال لأحد السكن فيها، فلا الطرقات ولا المداخل ولا علب الكهرباء التي ستركب العدادات ضمنها جاهزة، ناهيك عن سوء نوعية الإكساء الذي لابد لكل ساكن جديد من إعادة تشطيبه بنسبة لا تقل عن ٣٠ بالمئة بسبب سوء التنفيذ .

الأهم في هذا الموضوع والذي يعتبر كارثة، هو أن سعر البيت الذي كان ساعة التعاقد ٥٦٠٠٠٠ ل.س ارتفع لبعض المستفيدين إلى ما يعادل ٧٠٠٠٠٠ ل.س، بينما ارتفع لدى آخرين إلى ٩٠٠٠٠٠ ل.س، أما الذين ابتلوا بالمصيبة الأكبر فتسلموا منازلهم بما يقارب مليون و١٤٦ ألف ليرة، ناهيك عن أنهم كانوا أكبر المتضررين من حيث المدة التي طالت ثلاث سنوات إضافية عن موعد التسليم،

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

■ ■

القرار الاقتصادي كان مخترقاً.. ولكن كيف تم ذلك؟!

الرأسمالية التي امتهنت السمسرة تعمل الآن لدفع مواقعها إلى الأمام على حساب الوطن

◀ نزار عادلة

هل في سورية اختراق للقرار الاقتصادي من قبل قوى متنفذة في الدولة؟! الجواب نعرفه جميعاً، نعم نعرفه عندما نعلم أن الرأسمالية التي نشأت في سورية خلال سنوات التوجه نحو اللارأسمالية ليست زراعية وليست صناعية بل هي رأسمالية تجارية توسعت أفقياً في ميدان الخدمات، وطفت كشكل منحرف وعقيم من أشكال الاستثمار، ولم تأت هذه الظاهرة عفوياً، وإنما كانت نتيجة أخطاء في البناء الاقتصادي، والتي لا تزال أثارها قائمه، وتنعكس بشكل خطير على الميدان الزراعي والصناعي.

الإصلاح مغلوط

الإصلاح الزراعي أعلن على أساس مغلوط حيث تم تعميم الملكيات الفردية، وأنشئت مزارع الدولة وبعض التعاونيات، ولكن تم إفشال مزارع الدولة وضربت التعاونيات، فنفقت الأرض مع عدم القدرة على التمويل أو توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي، وكانت النتيجة انخفاض الإنتاج، وإلحاق الضرر الكبير بالسياسة الزراعية، وهجر الفلاحون للأرض وهاجموا المدن، ومن لم يهاجر تم تهجيرِه في الأعوام الأخيرة. أما على المستوى الصناعي، فقد تم إنشاء القطاع العام من الشركات المؤممة، بالإضافة إلى تلك التي أحدثت بالخطط التتموية اللاحقة، واستطاع أن يتقدم خطوات ولكنه توقف، نعم توقف!. لأننا لم نعمل على خلق بيئة تشريعية وعملية لجذب رؤؤس الأموال الفرية، وتبنيها في صناعات حتى لو كانت مشتركة بين القطاعين العام والخاص، وفي هذه المعمعة برزت فئة من إداريين في القطاع العام ومن سماسرة في السوق عملت كوسيط بين شركات القطاع العام من جهة والبيوتات الأجنبية كوسيط وسمسار من جهة أخرى، وأقامت تحالفاً مكشوفاً ومستتراً مارس تخريباً للقطاع العام، وأدى إلى استنزافه بالكامل، وفرض هذا التحالف علاقات اجتماعية وإنتاجية متخلفة، وقاد عمليات البناء والتخريب والسرقة على امتداد سنوات طويلة.

«حرامي» الاقتصاد الوطني

الرأسمالية الزراعية والصناعية لا تشكل خطراً اقتصادياً أو اجتماعياً أو سياسياً لأنها رأسمالية وطنية، ومعالجتها ترتبط بالوطن، والتنمية، وإقامة المشاريع التتموية، ولكن الأمر مختلف تماماً مع الرأسمالية التي امتهنت السمسرة والوساطة وأشكالها، وقد نمت هذه الرأسمالية وقوت، وهي تعمل الآن لدفع مواقعها إلى الأمام على حساب القطاع العام والقطاع الخاص المنتج، وعلى حساب الوطن والدولة،

قرار «إيجابي»..

والمستفيد «مهربجي»

قرار انتظره السوريون طويلاً، ليحل بكل ثقله مطلباً على رأس قوائم مطالبهم، لأنه يمتلك بقوته الذاتية القدرة على تحسين واقعهم المعيشي أو إرجاعه خطوات إلى الوراء إا ما كان معاكساً، وبعد موجة من الاحتجاجات الشعبية جاء القرار الحكومي بخفض سعر المازوت بنسبة ٢٥٪، ولكن هذا القرار الإيجابي ترافق مع انعكسات سلبية أفسدته أهميته، لا بل إن حسرة البعض وصلت لدرجة القول «يا ريت يازيد ماغزيت».. فبعد ساعات قليلة من تخفيض سعر المازوت سارت قوافل المهربين محملة بآلاف اللترات من المازوت إلى خارج القطر، لتخلف وراءها موجة من الاختناق والتزاحم على بعض لترات من المازوت من الكازيات في مختلف المحافظات، وقافلة من المنتظرين تطول، وعلى رأسهم أصحاب سيارات النقل العامة، والذين استهجنا انتظار دورهم الطويل على محيط هذه الكازيات، وخلف ذلك أزمة خانقة على مادة المازوت لا يمكن حلها إلا بوقف تهريبه ..

إذاً القرار الإيجابي أخذ، ولكن المستفيد الأول كما هي العادة هم قلة من «ماфия تهريب المازوت» فقط، فما الذي يعنيه مصادرة صهريجين مهربين بقيمة ٣٢ مليون ليرة سورية، فمن الذي يستطيع تهريبه غير شبكة متكاملة من المهربين؟!

■ ■

◀ حسان منجه

زيادة الرواتب وكذلك تخفيض سعر المازوت بنسبة ٢٥٪، جاءا استجابة لطالب شعبية طالما انتظرها السوريون، لما يتركانه من أثر إيجابي على الاقتصاد الوطني وعلى المستوى المعيشي للسوريين عموماً، والذي لم يتلمس السوريون إلا جزءاً منه حتى الآن، إلا أن سهام النقد بدأت تصوب من جانب البعض مدعية عدم صوابية هذين القرارين، وخاصة ضمن أوساط الفريق الاقتصادي لحكومة العطري المقالة ومستشاريها الاقتصاديين، مبشرين بانهيار اقتصادي لعدم توفر الفوائد المالية الكفيلة بتغطية هذين القرارين، ومعتبرين أن لجوء الحكومة للاستدانة مؤقتاً من المصرف المركزي ما يقارب ٥٠ مليار ليرة، وبالتالي اعتماد التمويل بالعجز، ما هو إلا خطوة على هذا الطريق.وفات هؤلاء البحث عن الموارد الخفية غير المستغلة التي نملكها، ولم يعبؤوا بالمردود الإيجابي لهذا القرار على المؤشر الكلي للاقتصاد السوري وقدرته على رد تكاليف هذين القرارين أضعافاً مضاعفة!..

٧٩ مليار ليرة للرواتب

نقطة الانطلاق والأساس ستكون من خلال حساب التكلفة الإجمالية للقرارين السابقين، فرفع الرواتب والأجور للعاملين في القطاع العام بمقداره ١٥٠٠ ليرة سورية على الراتب الشهري، بالإضافة إلى زيادة بنحو ٣٠ بالمئة لمن رواتبهم دون الـ١٠ آلاف ليرة، وزيادة قدرها ٢٠ بالمئة لمن رواتبهم فوق الـ١٠ آلاف ليرة، أي أن وسطي الزيادة سيكون ٢٥٪، وهذا يعني أن كلفة زيادة الرواتب الأخيرة على خزينة الدولة تبلغ نحو ٢ مليار ليرة سورية شهرياً بالنسبة لبند ١٥٠٠ لـس المقطوعة، وهذا يعني ما يقارب ٢٤ مليار



الدولية والعولة، وإنما بسبب واقع القطاع العام، وإخفاقه في التمية والخسائر التي يحققها القطاع العام، وعدم توفر إيرادات كافية للدولة، وبرزت فئة أو فئات تطالب بتصفية القطاع العام لأنه بات عبئاً عليها بعد أن سرقته، ونهبته، وتراكت أموالها من القطاع العام، لذلك عليها أن تتابع نهب المجتمع من خلال الانفتاح والاستثمارات بعد تخلي الدولة عن دورها الاقتصادي، وكان من الممكن أن يواجه هذا الطرح برفض قاطع من قواعد الحزب الحاكم، والأحزاب اليسارية الأخرى في الجبهة الوطنية لذلك فقد احتاط الطاقم الحكومي لاقصادي وأجرى حواراً بين بعض التيارات والفعاليات ووضع بعض البنود الوعود:

– الانتقال التدريجي وفق خطة زمنية محددة بعيداً عن الصدمات.

– استمرار دور الدولة في الحياة الاقتصادية بأسلوب أكثر حداثة وتطوراً والانتقال التدريجي إلى لعب أدوار غير مباشرة في الحياة الاقتصادية.

– إعادة تأهيل القطاع العام الاقتصادي في القطاعات الاستراتيجية. وذلك وفق خطة زمنية محددة وتوفير كافة الإمكانيات لذلك.

– تخلي الدولة والقطاع العام تدريجياً عن بعض الأنشطة بعد إرجاء دراسة اقتصادية لكل مشروع أو استنفاد البدائل

المتاحة للاستثمار أو المشاركة في الإدارة مع المحافظة على حقوق العاملين.

– إلغاء جميع أشكال التقييد والحصر والحماية توفيقاً مع الاتفاقيات الثنائية التي وقعتها سورية مع بعض الدول واتفاقية منظمة التجارة الحرة العربية والشراكة مع أوروبا والتي لم توقع حتى الآن.

– تعزيز نهج التعددية الاقتصادية وتقديم الدعم والتشجيع لجميع القطاعات.

بالمحصلة «فافوش»

فهمت النقابات العمالية وأحزاب اليسار ومنها حزب البعث أن اقتصاد السوق الاجتماعي نظام ذو بعدين اقتصادي مجتمعي يقوم على الموازنة بين نظام السوق ونظام الرفاه الاجتماعي، ولكن وفي المحصلة، وبعد خمس سنوات، تراجع الإنفاق الاستثماري عاماً بعد عام، والذي يعني تراجع الدور التتموي للدولة، وقد أدى ذلك إلى عدم إمكانية توليد فرص عمل في القطاع العام، في حين بقي القطاع الخاص عاجزاً عن ردم الفجوة الاستثمارية، وقد أدى ذلك إلى ملايين العاطلين عن العمل، وبالانتقال إلى تحرير التجارة الذي خلق تحديات وصعوبات للقطاع العام وللخاص المنتج أيضاً بسبب المناقشة، وأدى ذلك إلى إغلاق مؤسسات إنتاجية عديدة الأمر الذي فاقم من البطالة،

وهذا ما تريده البعثات الطفيلية التي اغتنت خلال ٤٠/ عاماً من القطاع العام، لذلك فقد تضاعفت ثرواتها مئات المرات من خلال السمسرة ومكاتب الاستيراد والتصدير والوساطة والدعارة والاستثمار العقاري، كما تراجع الانفاق على التعليم والصحة وتم تحرير أسعار السلع الأساسية كالمشتقات النفطية وحوامل الطاقة الأخرى، كما شجع التهرب الضريبي من قبل السماسرة وتجارة العقارات هذه الفئات على نهب المجتمع، وقد انعكس سلباً على مجمل الاقتصاد الوطني، وقصص من إمكانية الدولة من الحصول على الموارد الكافية واللازمة لتمويل إنفاقها الاجتماعي، وهذا ما يؤكد الاتجاه نحو عدم العدالة في توزيع الدخل، وعدم قدرة الدولة على إنصاف ذوي الدخل المحدودة يصل الانفاق العام في الدول المتقدمة إلى ٥٠٪/، وفي سورية لم تتجاوز في سنوات سابقة ٨٪/ من الناتج المحلي الإجمالي، كما تم ضرب القطاع الزراعي، حيث هاجر أكثر من ٧٠٠٪/ ألف مواطن من المناطق الشرقية إلى دمشق. وعد كل هذا من حقنا أن نسأل: هل هناك اختراق للقرار الاقتصادي من قوى متنفذة في الدولة؟! نعم، هناك اختراق من الذي يقود التتمية، ويمنح أقل التتمية لمن نهب القطاع العام والاقتصاد الوطني عبر سنوات طويلة!

■ ■

تجفيف ١٣٪ من منابع الفساد كفيل بتمويل قراري زيادة الرواتب وتخفيض سعر المازوت

الزيادة، وكذلك هو حال مكافحة الفساد الجمركي وتكلفة دخول مواد مهربية ومخالفة للقانون أو تغيير لمواصفات بعض المواد على الحدود لتخفيض حجم رسومها الجمركية، أو معالجة الفساد الذي يطغى على المناقصات، الداخلية منها والخارجية، التي تصل حصتها إلى ٤٠٪ من حجم الفساد الإجمالي. إذاً تأمين موارد مالية لدعم الاقتصاد أو تحسين المستوى المعاشي للسوريين ليس بالأمر المستحيل، فلنبحث عنها في قنوات الفساد الغزيرة التي تنخر جسد مؤسساتنا وقطاعاتنا الاقتصادية!..

لنرَ النتائج الايجابية أيضاً

وبالعودة إلى المردود الإيجابي لقرار تخفيض سعر المازوت أو رفع الدعم، لا بد من تذكير البعض أن رفع أسعار المازوت مثلاً في العام ٢٠٠٨ أدى لتراجع الإنتاج الزراعي بالأسعار الثابتة بما يتراوح بين ٤ – ٨ مليار ليرة سورية مقارنة بالعام ٢٠٠٦، والذي يضاف إلى تراجع حصة الزراعة من ميزان الصادرات السوري بنسبة ٧٪ أي ما يعادل ٥٠ مليار ليرة سورية لتحول جزء من الصادرات السورية إلى بند الاستيراد، كالقمح الذي استوردنا منه ما يقارب ٢ مليون طن لثلاث سنوات على التوالي، وأدى ذلك إلى زيادة عجز الميزان التجاري من ٣١ مليار ليرة في العام ٢٠٠٦ إلى ١٠٥ مليار ليرة في عام ٢٠٠٧ ليصل إلى نحو ١٢١ مليار ليرة في العام ٢٠٠٨، بينما تعدى هذا العجز في ميزاننا التجاري حاجز الـ٢٢٦ مليار ليرة في العام ٢٠٠٩، وهذا يؤشر على سلسلة من التراجعات التي طالت ميزاننا التجاري المترافق مع تراجع الإنتاج الزراعي، حيث تشكل المنتجات الزراعية ٢٠٪ منه، وهذا مؤشر واضح على النتائج السلبية المترتبة على ترجع إنتاجية القطاع الزراعي الإجمالية علي مجمل الميزان التجاري والاقتصاد الوطني عموماً، فالقرار صائب والعلاج بالصددمات الاقتصادية ضروري حتى لو كانت تكلفته المبدئية كبيرة، إلا أن مردوده الاقتصادي الكلي إيجابي لا يمكن إنكاره بالتأكيد..

■ ■



لنضبط قنوات الفساد..

وبالانتقال لقرار الحكومة الحالية خفض سعر المازوت بمقدار ٢٥٪ (٥ ليرات لللتر)، نصل إلى أن تكلفتها الإجمالية على الخزينة العامة للدولة تتجاوز ٢٨ مليار ليرة، على اعتبار أن سورية تستهلك نحو ٧,٥ مليار لتر من المازوت سنوياً، وبالصورة الإجمالية نصل إلى أن التكلفة السنوية لزيادة الرواتب وخفض سعر المازوت معاً لـ ٧٩ + ٢٨ = ١١٧ مليار ليرة سورية سنوياً، فهل هذا الرقم كبير نسبياً؟! وهل تداعياته الايجابية تستدعي اتخاذه بغض النظر عن تكلفته المبدئية؟! وهل نمتلك موارد مالية مهدورة بقنوات الفساد يمكن ضبطها واستغلالها في تمويل مثل هذه القرارات، خاصة إذا ما علمنا أن ضبط ١٣٪ من قنوات الفساد في الاقتصاد الوطني يكفي لتمويل هذين القرارين، والذي يبتلع ٣٠٪ من الناتج المحلي البالغ ٩٠٠ مليار ليرة سورية!..

إن معالجة بند التهرب الضريبي للشركات والمنشآت الخاصة في سورية قادر على تغطية هذه

ليرة سورية سنوياً، على اعتبار أن القطاع العام يضم في مؤسساته وشركاته ما يقارب ١,٢٥ مليون عامل..

وبالانتقال إلى البند الثاني من زيادة الرواتب الذي حدد ٢٥٪ كوسطي لزيادة رواتب وأجور العاملين في القطاع العام، نصل إلى أن وسطي التكلفة الشهرية لهذه الزيادة على الخزينة العامة للدولة ٤,٥ مليار ليرة سورية، لأن الكتلة الإجمالية السنوية لرواتب وأجور العاملين في القطاع العام تصل لـ٢٢٠ مليار ليرة سورية، وهذا يعني أن الكتلة الشهرية الإجمالية للرواتب لا تتعدى ١٨,٣ مليار ليرة سورية، وهذا يعني أن التكلفة الإجمالية لزيادة الرواتب السنوية للعاملين في القطاع العام بنسبة ٢٥٪ سيصل إلى ٥٥ مليار ليرة سورية.. وجمع هذين المؤشرين أو البندين لزيادة الرواتب نصل إلى أن ٢٤ + ٧٩ = ١٢٣ مليار ليرة سورية هي التكلفة الإجمالية السنوية لمرسوم زيادة الرواتب بجانبيهما النسبة والمقطوع...

«الحداثة والتنمية والعولة والهوية».. في الثلاثاء الاقتصادي

كامنة في أعماق وجداننا، في جذور ثقافتنا الحديثة، صراع بين ماضٍ يحضر في داخلنا وحولنا، ومستقبل يتحدانا .

التخلف منشأ الأزمة

وأشار د . هيلان إلى الأسباب البعيدة للأزمة تكمن في سيورة التخلف الذي عمره قرون، أما الأسباب المباشرة فهي التي نعيشها ونعينا، وبعبارة موجزة، يكمن سبب أزمتنا في هذا بالذات، في عجزنا عن تحقيق مشروعنا الحضاري الذي نسعى ونؤكد عليه دائماً، تارة باسم التقدم، وتارة أخرى باسم التنمية الاقتصادية أو التنمية الشاملة، أو «تنمية تشاركية محورها المواطن» (عنوان الخطة الخمسية العاشرة)، أليس من أهم نتائج هذا العجز فقدان مصداقية وشرعية النظم السياسية والاجتماعية والثقافية العربية والمؤتمنين عليها، واتساع الهوة بينها وبين أجيالها الشابة، وبينها وبين العالم المتقدم؟.. وما ينجم عن ذلك من ممارسات فاسدة، وعلاقات استبدادية، وقمع وكبت، وهجرة أدمغة وأموال، وانتشار مشاعر القلق والضيق، والخوف على المستقبل، لكن هل المسؤولية تقع على كواهل النظم السياسية وحدها؟

فالأزمة كما يعلمنا الواقع، وتبته العلوم الاجتماعية والتاريخية، هي ظاهرة طبيعية في حياة الأفراد والجماعات والدول والحضارات، بمعنى أنها ليست حدثاً استثنائياً طارئاً، وإنما تحدث وفق قوانين التطور التاريخي الموضوعية .

هل من حل قادم؟

جملة من الأسئلة طرحها د . رزق الله هيلان لتكون أجوبتها بمثابة حلول ومخرج للأزمة الحالية، حيث تسأل (دون أن يجيب): «هل يمكن إنهاء التخلف والأزمة؟ هل يمكن أن نمارس الديمقراطية والحرية والمسؤولية؟ هل يمكننا أن نحدث اختراقات علمية سياسية أو غيرها؟ ربما، ولكن في أي زمن، وفي أي شروط داخلية وخارجية؟ هل شرطنا الداخلي مهياً لاقتناص الفرص السعيدة وتجنب الفرص الحزينة؟ الأرجح، لا! لماذا؟ لأن الأهداف لا تتحقق بالإرادة وحدها، وزمن المعجزات قد ولى، الديمقراطية لا تهبط علينا على طبق من فضة، فالأهداف الرائعة لا تتم بقوانين إصلاحية أو ثورية، وإن كانت مثل هذه القوانين الوضعية ضرورية، شرط أن تأتي في وقتها، بل إنها تبدأ بخطوات قليلة متعثرة مترددة على طريق واسع طوله لا يقل عن المسافة التي تفصل مدرستنا الابتدائية عن مركز أبحاث علمية في جامعة رائدة، ولكن المهم أن نبدأ، وأن يكون العقل هادياً لنا، لا عقل النص والطقوس، وإنما عقل الروح، عقل المعرفة والعلوم، فهل نحن قادرون على إنتاج هكذا عقل، هذا هو التحدي الأعظم الذي يقع علينا مسؤولية مواجهته؟! هذه ضرورتنا التاريخية وهي من الأم الأزمة ومآسيها سنولد.» ■■

«فاتورة للرسوم الكهربائية»..

وتوابعها !

« فاتورة للرسوم الكهربائية» هي البديل الحقيقي لكلمة فاتورة الاستهلاك الكهربائي، لأن رسومها تقوq عند الشريحة الغالبة من الشعب السوري حجم الاستهلاك لكثرة ما تحمل من رسوم وضرائب، وقد يعتبرها البعض «قليلة، وليست ذات قيمة»، إلا أنها على المستوى الكلي تعني المليارات، أما على المستوى الفردي فهي تعني الكثير لمن لا يملكها وخصوصاً من هم ضمن وتحت خط الفقر، وهؤلاء ليسوا بالقلائل، فهـ«الجمال بقرش وما في قرش»... هذه هي حال السوريين..

واليكم ما يدفعه المواطن على فاتورة الكهرباء..

هناك ثلاثة رسوم على فاتورة الكهرباء وهي، رسوم مالية – رسم النظافة – رسوم إدارة محلية، وفي التفاصيل، نجد أن رسم النظافة يتراوح بين ٢٥ – ٧٠ ليرة سورية في الدورة الواحدة المكونة من شهرين بحسب حجم المدينة، والرسم الثاني هو المالي الموحد، ونسبته ١٠,٥ ٪ من قيمة الاستهلاك، أما الرسم الثالث فهو للإدارة المحلية ونسبته ١١٪.. وبذلك تكون نسبة الرسوم التي تضاف على الفاتورة نحو ٢١,٥ ٪ من قيمة الفاتورة، وليس لوزارة الكهرباء أي عائد من هذه الرسوم، وهذا يعني أن من يستهلك بـ ١٠٠ ليرة كهرباء في الدورة الواحدة، ستأتي فاتورته على الشكل التالي: ٢١,٥ ليرة سورية للرسوم، بالإضافة إلى نحو ٧٠ ليرة لرسم النظافة، وهذا يعني أن الفاتورة الإجمالية ستصل إلى ١٩٠ ل.س، أي أن الرسوم ستضاعف حجم الفاتورة الإجمالية عند هذا المواطن المستهلك لثروته الكهربائية..

المواطن العادي هو الذي يدفع الرسوم والضرائب المترتبة عليه، وهذه الرسوم والضرائب تصل إلى نسبة ٥٨٪ من المساهمة الإجمالية في الموازنة العامة، بينما يتهرب عمالقة النهب السوريين من مئات المليارات عبر تهريبهم الضريبي على منشآتهم وشركاتهم الخاصة ونشاطاتهم الخفية!!..



بها انتشاراً وعمقاً، أي أن العولة لم تضع حداً نهائياً للأزمة، بل على العكس من ذلك، استمرت هذه وتفاقت ممتطية ظهر العولة ذاتها، ومتغلغلة في أحشائها، والعولة بدورها عمقت الأزمات وعولمتها .

السلع الأوروبية بوابة الغزو

وبالحديث عن منشأ الأزمة تاريخياً، أوضح د . هيلان أن الأزمة الشاملة التي تصيب بنية المجتمع بكليتها، كما هي حالة أزمة العالم العربي، هي حالة عامة من الخلل والتمزق والفساد في مجمل علاقاتنا الاقتصادية والسياسية والثقافية والأخلاقية، في علاقاتنا مع أنفسنا أولاً، وفي علاقاتنا مع بعضنا بعضاً وطنياً وقومياً وعلاقاتنا مع الآخر ثانياً، ومنه الغرب بخاصة، والحقيقة أن هذا النموذج لم نأخذه بخيارنا، وإنما دخل علينا بصورة طبيعية تماماً عبر التبادل التجاري غير المتعادل، حيث بدأ مجتمعنا يستقبل السلع الأوروبية، ومع هذه المصنوعات الأوروبية بدأت تتغير مفاهيمنا وأفكارنا، ولكن المشكلة نشأت مع الغزو العسكري المباشر وما أحدثه ذلك من صدمة للوجدان، بيد أن العدوان الاستعماري لم يتوقف عند تلك الصدمة الأولية، وصولاً إلى الحرب وسايكس – بيكو، وتفكيك بلاد الشام، وخلق الكيان الصهيوني، وما تلا ذلك من أحداث جسام، ووصولاً إلى هزيمة حزيران ١٩٦٧ وهزيمة المشروع التنموي، لذا فالأزمة

حماسة جماهير وزعماء، أين الخطأ إذن؟ في الاستبداد؟ في خيانة الزعماء أو في كفاءة تهم المزيفة؟ في الأجنبي؟

العولة عرجاء

وبين د . هيلان أن العولة والأزمة ظاهرتان منفصلتان ومتشابكتان في أن، الأولى طبيعية بمعنى أنها كامنة في أساس التقدم الإنساني والتطور التاريخيين، ويفرضها التقدم العلمي والتكنولوجي بخاصة، لكن العولة ليست فقط ثورة الاتصال والمعلومات بل هي حرية العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول والبلدان، وحرية التبادل التجاري، وحرية انتقال الأشخاص، وهذا وجهها الثاني المكمل للأول، هنا تختلف الأمور عما هي عليه في وسائل الاتصال والإعلام.. فالتبادل التجاري، وانتقال الرأسمال والأشخاص يتم باتجاه وحيد الجانب، من الشمال الغني إلى الجنوب الفقير، أما في الاتجاه المعاكس، فحرية التبادل والانتقال محدودة بقيود تفرضها دول الشمال وقوى النظام الذاتية بما يحقق مصالحها هي، وبالتالي فالعولة عرجاء تمشي على رجل واحدة.

وأضاف د . هيلان أن الواقع يؤكد كل يوم أن الأزمة والأزمات السابقة التي نشأت بعيد الحرب العالمية الثانية، قد ركبت مركب الشركات العالمية والدول القومية والصراعات والحروب فيما بينها، كما ركبت صهوة الثورة العلمية – التقنية الجامعة لتزداد

«الأزمة الاقتصادية العالمية ومستقبل سورية الاقتصادي» في ندوة الثلاثاء..

انهيارات عالمية متكررة نتيجة تجاهل خطر هيمنة عالم المال على الاقتصاد

المحدودة غير كافية لحل أزمة نادي الرفاه على حساب الآخرين! فما هو المخطط القادم؟! وأين سينفذ؟

الشرق الأوسط والأزمة

تطرق د . درغام إلى أن ضخامة أزمة الغرب حالياً تشكل مشروع مارشال جديد للصين والقوى البازغة دون أن تضطر لخوض أي حرب، وقد برهنت الدول البازغة وعلى رأسها الصين قدرتها على فرض بعض شروطها دون الحاجة لحرب حقيقية. فهل سيقبل الغرب الاستمرار بمنافسة يفترض أنها حرة وفق قوانين السوق لكن تكرر فيها هزائمه؟ سيؤدي تفاقم أزمة الغرب لتكرار تصدير مشاكله للخروج من كل أزمة اقتصادية واجتماعية عصفت به.

ورغم تطويره أدوات جديدة من الاستعمار غير المباشر إلا أن عدم فعاليتها مؤخراً يفسر عودته إلى الاستعمار المباشر الذي طالما اعتقدنا أنه لم يعد مقبولاً مع انتشار مفاهيم ما يسمى بـ«حقوق الإنسان».

واعتبر د.درغام أن ورشات دول المتوسط العربية من الناحية الاقتصادية مقدمة ضرورية للورشة الحقيقية الأكبر (أي الدول النفطية في الخليج التي يمكن من خلال ورشتها ضمان هدفين: زيادة الطلب على منتجات الغرب ودعم أدوات صراعه في وجه الدول البازغة وخاصة الصين عبر التحكم«بالنفط» الخليجي)، ولا يمكن لهذه الورشة أن تقوم دون تأزيم المتوسط لإلهاء القوى البشرية والعسكرية في الدول العربية عن نجدة الخليج عندما يحين موعد الورشة الكبرى.

تطلعات للمستقبل

وبين د . درغام أن الأزمة العالمية لا تكفي لتفسير أزمت المجتمعات النامية، ولكنها فاقمت البطالة والتضخم في دول فهمت الانفتاح دعوة للاستيراد وأهملت التصدير، والتي بدأ بها كمدخل للحديث عن مستقبل سورية الاقتصادي، حيث تؤكد الدراسات

«أنجزنا خطوات كبرى بالتعاون مع قوى التحرر والتقدم العالمية الصاعدة.. في هذه الأجواء الخماسينية بنيت المشاريع الاقتصادية الكبرى، وانتشر التعليم بمستوياته المختلفة، وتكونت في قلب مجتمعاتنا التقليدية، وفي صراع حوار معها، عناصر محاكية للثقافة الحديثة بشقيها الرأسمالي الغربي السائد من ناحية، والاشتراكي النقدي المعارض له من ناحية ثانية، ولكن بعد ذلك بدأ العد العكسي، وانتشر الزمن الرديء، وانبعثت الأزمة من رقادها...».. هكذا استهل د. رزق الله هيلان محاضرته خلال ندوة **الثلاثاء الاقتصادي تحت عنوان «الحداثة والتنمية والعولة والهوية»..**

إرهاصات الأزمة

أكد د . رزق الله هيلان في مقاربتة لأزمة الصراعات العالمية على الثروة أنه على نطاق العالم الصناعي، أدت الأزمة إلى تراجع النظام التشاركي التوافقي، وصعود الهيمنة الأميركية، وتفجر الأزمة النقدية ثم الاقتصادية، وانبعاث القوى الرأسمالية المحافظة وإطلاقها مشروع أو نظام العولة، ففرض قانون السوق على العالم أجمع، وتمت خصخصة الدولة لخدمة السوق، وسيطر «الحلف المقدس» بقيادة الرأسمال الأميركي على كل توجه اجتماعي- إنساني. هذا على المستوى العالمي، أما عربياً، فقد تجلّى ذلك بهزيمة حزيران ١٩٦٧، وانتكاس المشروع القومي، وتفكك وصراع القوى الوطنية، وصعود قوى الرأسمالية الربعية والمالية، وتفشي الجريمة المنظمة والفساد المعمم، وسيطرة الحزب الواحد والخطاب المخشوشب والمؤسسة الأممية، وتراكم الثروات النقدية وانتشار الفقر والبطالة، الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، تصاعد التبعية والمديونية، وتضعضع ثم انهيار العملة الوطنية بتوجيه صندوق النقد الدولي، وتراجع عملية التنمية وخصخصة الدولة.

المازق

أشار د . هيلان إلى أن المجتمعات العربية تنزلق باسم الحداثة الجديدة والعولة على منحدر خطير يدفعنا إلى بخس الحياة الجماعية التي تعطي لحياة الإنسان هوية ومعنى، كمثل البيئة الاجتماعية النظيفة، التربية الصادقة، جودة الخدمات العامة، الغيرة على قضايا النفع العام وتعزيزها، بينما نغرق في أحوال المنفعة الفردية الخاصة وهوس القوة والمتعة والاستهلاك.. ثم يسأل: «أليس في هذا الانزلاق ضياعنا، مآزقنا، عبوديتنا؟» وجاء الجواب صارخاً مدوياً، بمجيء الثورة العربية الجامعة، وأتى زمن الوعي، وزمن مساءلة الذات، زمن الحساب.. لا يجدي الاعتقاد بأن المشروع الذي نادينا به كان صحيحاً وكان جميلاً، نعم، كل المشاريع كانت صحيحة وكانت جميلة وأثارت

مستجدات الأزمة الاقتصادية العالمية هي القضية التي كرس لها د. دريد درغام محاضرته في ندوة الثلاثاء الاقتصادي الرابعة والعشرين بتاريخ ٢٠١١/٦/١٤، وتطرق خلالها إلى طبيعة هذه الأزمة.. متسائلاً عن كونها أزمة حقيقية أم تأزم مفتعل، ليقتترح بعدها آفاق التطور الاقتصادي المستقبلي في سورية..

لا يصلح العطار ما أفسده الدهر

تحدث د . درغام عن الانسجام بين المصلحة الفردية والمنافسة والعرض والطلب، وهذا الانسجام هو الذي يضمن توزيع موارد المجتمع، موضعاً أن إحصاءات معظم الدول الغربية تبين انخفاض نسبة الادخار وزيادة نسبة الديون الخارجية إلى عتبات خطيرة تجاوزت النسب التي اعتبرها الغرب سابقاً مؤشراً خطراً! فقد وصل إجمالي الدين الخارجي (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) إلى نحو ١٠٠٪/ في الولايات المتحدة وتجاوزها في العديد من الدول المتقدمة كما يظهر المخطط التالي (حيث يلاحظ زيادة مديونية البعض بسبب دوره المالي والمصرفي كالمملكة المتحدة)...

وأشار د. درغام إلى أن متابعة مؤشر داو جونز منذ ٨٠/٪ علماً أن ارتفاعاته غير البررة في التسعينيات أدت إلى انهيارات متكررة بسبب تجاهل خطر هيمنة عالم المال على الاقتصاد الحقيقي، وبحار مقرضو الغرب بين طلب تسهيل قروضهم (خطر منخفض قيمتها) أو تجديدها (خطر حرب العملات لإنعاش الاقتصاد).. أما الدول المأزومة فقد أظهر التاريخ أن الكوارث والحروب تعتبر الطريقة الفعالة لخلط الأوراق والخروج من أزمتها، وغالباً ما شهد التاريخ الحديث حروباً موضعية، ولكن فداحة أزمة الغرب حالياً (مديونية مرتفعة، بطالة، تنافسية الدول البازغة) قد تجعل الورشات الموضوعية أو

سورية على مفترق طرق..

في الاصطفافات المؤقتة وطنياً..

كتاب بعنوان «السلام المجزأ في الشرق الأوسط»، وهو كتاب جاء كنتيجة ورشة عمل حول التطبيع مع الكيان الصهيوني بوصفه «سلاماً»، واللافت للنظر أن اسم «زيادة» يظهر إلى جانب «باحثين» اثنين من الكيان الصهيوني، في شبهة تطبيع فاضح، يذهب «زيادة» بعيداً عن الوعي الشعبي الوطني في سورية في الكتاب حيث يعلن أن «على سورية الاستجابة لمطالب «إسرائيل» في مواضيع الأمن والمياه والتطبيع»! ما يذكره ليس جديراً جداً بالبحث، فالوعي الشعبي السوري يصحح اليوم أكثر من ذي قبل: «لا سلفية ولا إخوان بدنا تحرير الجولان...» وعندما يتحدث الشعب عن تحرير فهو بالضرورة يحدد مواقفه من التطبيع الذي يطرحه «زيادة».

ولكن ما يناقش هنا هو أن يطرح هؤلاء أنفسهم لوهلة وكأنهم متحدثون رسميون باسم الشعب السوري المحتج، هم أنفسهم من ينتقدون المفاضلة بين الممانعة من جهة والحرية والكرامة من جهة أخرى، هم أنفسهم من يقولون إن شعباً بلا حرية لا يمكن له أن يقاوم، وكان الأحرى بهم أن يسألوا أنفسهم: شعب لا يقاوم، هل يمكن أن يكون حراً؟

الشعب السوري اليوم أمام مفترق طرق تماماً، تلك الأصوات المعزولة تاريخياً عن وعيه وطريقة حياته، تحاول اليوم التدخل وركوب الموجة، بغية حرق المطالبات المشروعة بالحرية والكرامة عن مسارها، وتحويلها إما إلى ثورة ملونة تعزل المطلب الديمقراطي عن الاقتصادي المتمثل بضرب الفساد ومحاسبة رموزه، أو عن الوطني المتمثل بالاندماج كلياً في نهج المقاومة وتحرير الجولان، أو تحويلها إلى مقدمة لتقسيم سورية إلى دويلات، يعي الشعب السوري تماماً أن من يمكن له أن يعبر تطلعاته المشروعة هو من كان في الجولان حين نادى، هو من يربط المهام الديمقراطية بالديمقراطية بالافتصادية وليس من يعزلها عن بعضها، أو من يطلق الاتهامات لمن لبي نداء الجولان بأنه يعمل وفق أجندة النظام كي يخلق حدثاً يغطي على أحداث الاحتجاجات، مشككين في وطنية الشعب وفي رغبته بتحرير أرضه..

■ ■



أنفسهم على أنهم معارضة سورية في الخارج، لتلميع صورتهم أمام الشعب السوري، حيث أنه في ظل التعاطي الأمني المطلق مع الاحتجاجات، والتعاطي الموبوء من الإعلام الرسمي مع الأحداث، فإن من يظهر على الشاشات مدغداً المشاعر بكلمات تستثير العواطف أكثر من العقول، سيكون قادراً على كسب تأييد يأتي ضمن سياق الاصطفافات المؤقتة. وضمن هذا الإطار يأتي الظهور المتكرر لرضوان زيادة على سبيل المثال على القنوات الفضائية ليبتدئ حديثه بالبكاء على أرواح الشهداء – وكلنا نفعّل- ليتطور حتى يصل إلى أن يشرح لنا ما يقوم به في سبيل استصدار قرار دولي ضد سورية في مجلس الأمن بهدف استحضار التجربة الليبية في سورية، تلك التجربة التي رفضها متظاهرو الشعب السوري قبل غيرهم. وبغض النظر عن أن هذا التدخل في ليبيا، كان محاولة أميركية للالتفاف على الثورات العربية، عبر إعادة إنتاج شكل للتخلص من الديكتاتورية مرتبط بالضرورة بالسلح الخارججي، فإن الشعب السوري بمعظم فئاته، وخصوصاً المتظاهرين في الداخل، رفضوا تماماً أي تدخل خارجي، ليبقى لمعارضات الخارج الظواهر الصوتية فقط.

أخص رضوان زيادة بالذكر حيث أنهى للتو قراءة

المنشورات الوطنية التي يوزعها متظاهرو دير الزور... يؤكد أن الإصطفافات المؤقتة والثائيات الوهمية في طريقها نحو التحلل ووجود حركة وطنية بين المتظاهرين سيساهم بشكل فعال جداً في توحيد الصف الوطني.

من هنا فإن مهمة جديدة تتولد أمام الشخصيات والقوى الوطنية في وطننا الحبيب، ألا وهي تعرية كل من ساعده الاحتقان الداخلي المتراكم والاندفاع المشروع نحو الحرية والكرامة، على تلميع صورته والظهور بمظهر الديمقراطي المعتق والمطالب بالحرية مخفياً في العمق فساداً وتغصناً وما هو أعظم.

أقول تعرية هذه الحالات هي من الضرورة بمكان، بحيث كونها خطوة أساسية لتحليل هذه الإصطفافات وتفتيدها، كمقدمة لتشكيل اصطفافات جذرية وحقيقية على الأرض، قد تأخذ الشكل التالي:
قريب من الشعب ومن مطالبه بالديمقراطية والإصلاح الاقتصادي وتحرير الجولان، بعيداً عن الأميركيان ومشاريعهم، في مواجهة قريب من الأميركيان والمشروع الاستعماري الجديد، وعلى هذا بعيد كل البعد عن الشعب ومطالبه حتى وإن ادعى غير ذلك.

قدمت المرحلة الماضية فرصة ذهبية لمن قدموا

◀ محمد أبو حجر

توطئة لا بد منها:

إن ما أحاول التوصل إليه عبر هذا الكلمات يأتي على النقيض تماماً من السياق الذي يحاول البعض جر البلاد إليه بالتخيير بين الحرية والكرامة من جهة، وبين الأمن الاجتماعي والوطني ممثلاً بمقاومة المشروع الأميركي – صهيوني من جهة ثانية، بل وعلى العكس تماماً، فإنه يأتي في سياق العلاقة الجدلية التي تربط مفردات الحياة العامة ببعضها، والتي كانت دائماً جوهر رؤية اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين عبر ربط الوطني بالديمقراطي بالاقتصادي – الاجتماعي، ومن هنا فإن الوطني مرتبط ارتباطاً جدلياً بالديمقراطي، والارتباط الجدلي بين طرفين يعني أنه لا مجال للمفاضلة بينهما في أي حال من الأحوال، فأي تطور في مسار لا بد أن يرافقه تطور على المسارات المرافقة، وعلى هذا فإن ملاقة الضرورات الوطنية تحتم ملاقة مطالب الشعب المشروعة في الحرية والكرامة وضرب الفساد..

ما بعد التوطئة:

كتب الرفيق جهاد أسعد محمد عن الاحتراب في ساحات ضد أومع، كما كتب ووصف الاصطفافات المؤقتة الناشئة حالياً بشكل دقيق جداً وبتسمية جاءت في مكانها تماماً، إنها مؤقتة فلا بد للشعب في نهاية المطاف من أن يحدد الشكل المناسب للاصطفافات المطلوبة والكفيلة بتحقيق مطالبه كاملة دون الركوب عليها على طريقة رجل الأمن المندس، ودون أن يخوض الاحتجاجات بعقلية «العشائر»..

ما وصفه الأستاذ محمد سعيد حمادة في لقاء قاسيون معه من رفض المتظاهرين السلميين للعناصر المسلحة – ممن أقاموا أجهزة مخابرات تسمح لنفسها بالتعذيب والضرب لأسباب سياسية بالطريقة نفسها التي يدعون الثورة ضدها – وحمايتهم – أقصد المتظاهرين السلميين – للمباني العامة ومنها المتحف الوطني في المرة من هؤلاء المسلحين الغريباء، وما كتبه زهير مشعان عن

القضاء

سيد الوطن!

◀ المحامي محمد عصام زغلول

مرّ يوم جديد في قصر العدل يختلف عن أمثاله – فيما أحسب – في جزئية إحياء الحقيقة الغائبة، والمتمثلة في هيمنة القضاء، وسلطته، واستقلاله، وإنصافه! فلکم حدثتکم عن كرامات المواقيف المهدورة، ولكم كتبت لكم عن فرط الإساءة التي يتعرض لها مواطنو قصر العدل الكريمون!!

ثم كان صباحٌ معتاد، وكانت حافلات المواقيف تتوافد تترى، قاصدة بوابة القصر المهيّب، وكنت هناك – مرة جديدة وبحظ جديد – فقد رأيتهم ولم يروني، لأنهم كانوا.. عيونهم معصوبة، وأيديهم معكوفة، ورؤوسهم مخصوفة! يساقون كما تساق الإبل الضالة، ويضربون كما تضرب الخيل المتمردة، ويسمعون من الكلمات ما تأبى أن تسمعه العبدة فضلاً عن الحرة!

وما لبث أن أطل رئيس النيابة الموقرة بدمشق بهيبته المعتادة بعد عدة شكايات، عن هذا المنظر المؤذي الذي بدأ يتكرر يومياً، وكان سوءه قد بدا يتبدى للبعض طبيعياً، فما كان من الرئيس إلا أن استجلب رئيس الدورية معنفًا، فكان جواب الأخير أنه يتبع الأوامر!

عنصر الأمن إنما يتبع أوامر ضباطه، فهو لم يتعلم أن رئيس الضابطة العدلية إنما هو القاضي، ودون أن يعي أن النائب العام إنما تتبع له وتعاونوه وتآتمر بأمره.. قاداته الأمنيون الذين وجهوا له الأوامر!

مضى العنصر إلى حال سبيله، لكنه ما لبث أن أعاد الكرة في اليوم التالي، محضراً من المواطنين – المجرمين بنظره – مالا تقبل حضارة في العالم أن تفعل بأعدائها لا بمواطنيها شبيه ذلك!

هنا احتدم الموقف واشتدت العزائم بين القاضي وعناصر الأمن. الأخيرون الذين يعتبرون ذواتهم أرباب هذا الوطن، والأول الذي يمثل بعلمه وثقله ومكانته وعمله.. القانون والسيادة والعدالة!

صدقوا أو لا.. كان ذلك هو الانتصار الأول الذي أراه بعيني، في صراع الحق والباطل، والذي تغلب فيه الحق، فقد أمر رئيس النيابة العامة بتوقيف العناصر المخالفة للقانون، والمخالفة للأوامر، والمخالفة للتبهيّات، معرضاً بذلك.. بسيادة رجال الأمن على القانون، وفارضاً الحالة السليمة وهي سيادة القانون، وإدارة القضاء، وسلطة الحق!

قال البعض متفاجئاً: إنها هزيمة لقوى الأمن المتعالية منذ سنين طالت، والتي ما عادت ترى أمامها إلا ذواتها، وما عادت تعبأ بمن قد يوجهها أو يأمرها، فهي – دون ريب – الأمر النهائي، وهي السيد الذي لا يداني! وأنى لمثلي أن يعترض! لكن فيما يبدو أن مقالاتي التي اعتادت النقد، وإظهار العيوب، وتوجيه الخطأ للصواب قد تحولت اليوم إلى مقالة تبدي إعجابها، وتتغزل بجمال من تتحدث عنه!

كيف لا؟! والمتغزل به هو من يستحق أن يكون محط إعجاب القاضي والداني، فهو الضمانة الحقيقية، وهو الملجأ الذي يلقي في عتباته المثقلون أحمالهم!

القضاء هو السيد الذي لا سيد فوقه، وهو الأمر الذي لا صوت فوقه، وهو الحق المائل الذي لا باطل فوقه، وهو الأمان الذي لا خوف فوقه!

لا رجال أمن، ولا ضباط، ولا قيادات، ولا سواهم، قد يعلون فوق القانون أو يرققون، فالقضاء صاحب السيادة، هو الكفيل بمحاسبة المخطئ منهم والمسيء.

القضاء.. برجالاته العظماء، وبفقهااته الحكماء، وبعظمائه الرحماء.. لا شك أنه سيسود الوطن عدلاً...

لا أحد فوق القضاء... احترامنا وتقديرنا واستجابتنا وصلواتنا.. للقضاء وسيادته!

لأن القضاء – دون شك – هو سيد الوطن!

■ essamaldean@yahoo.com

الحركة الشعبية.. والأولويات الوطنية



تعميقه وتجذيره، وبالتالي أن يعمل المعنيون به جوهرًا وحقيقة، وكل من موقعه، على شجب الروح الطائفية، ونبذها والتشبث بالروح الوطنية الجامعة لأنها وحدها وسيلة النجاح والشرف في الدفاع عن الوطن والارتباط به.

إن توسع رقعة المظاهرات أفقيًا، وتزايد عدد الشهداء نتيجة الصدامات التي أصبحت طقساً يومياً، وبعد أن سقط عدد كبير من القتلى والجرحى ليصل إلى حدود ١٥٠٠ شهيد – حسب مصادر غير رسمية وغير متطابقة –، كل ذلك أصبح يؤكد ضرورة بدء حوار وطني شفاف وعام وندي وعميق لتجاوز المحنة الوطنية القائمة، خصوصاً مع تعاضل الخشية التي راحت تتسرب إلى صدور الكثيرين من إمكانية أن يقع المخشي منه وطنياً، وهو الاقتتال الداخلي. لو أن نظرة موضوعية نزيهة بعيدة عن الإيمان بالقدرة القمعية، تمكنت في الأسباب العميقة التي أخذت تعلن عن نفسها منذ وقت مبكر، ولاسيما بعد ثورتي تونس ومصر، وأعلنت مبادرة وطنية للإصلاح العام الجذري، لجنبنا ذلك كل الذي يحصل اليوم، لأن بناء الأوطان لا يتم بالقتل والعنف والفوضى أباً كان مصدرها، وإنما الذين يبنون تلك الأوطان هم الأحرار الواعون لمؤامرات الداخل والخارج معاً، والقادرون على مواجهة أي تحد والخروج منها منتصرين للوطن والشعب.

جدير بنا، نحن أبناء هذا الوطن الكبير من أقصاه إلى أقصاه، الصمود في هذه المحنة، ووضع سلم جديد للمهمات والأولويات، سواء على المستوى الوطني أو الطبقى، الذي يتلخص بالنهاية بالنضال على كل الجبهات الوطنية العامة والاقتصادية – الاجتماعية والسياسية والديمقراطية، وفي ذلك تأكيد لكرامة الوطن والمواطن.

ali@kassioun.org

◀ علي نمر

خصّصت «قاسيون» منذ بدء الاحتجاجات الشعبية في سورية، صفحات خاصة لتحليل وقراءة ومتابعة الحراك الجاري، التي كانت تتناول مجمل القضايا المطالبية والشعبية المولدة للحراك الشعبي، والنانجة عنه، والمتمظهرة فيه، باعتبار أن هذا الحراك وضع سورية على «مفترق الطرق» فعلاً.. حيث أخذ هذا العنوان العريض بتصدر صفحة الغلاف الأولى منذ بدء الاحتجاجات، ومن هذا المنطلق، ومن دافع المشاركة مع الرفاق والزملاء الذين أدلوا بدلوهم في هذا المجال، حاولت أن أشارك بهذه المادة المتواضعة التي سأحاول عبرها أن أؤكد أن الوطنية ليست قيمة قديمة بالية يجب الاستغناء عنها، أو أن باستطاعة أحد ما مهما علا شأنه أن يهين شخصاً بوطنيته، أو ينزل به صفة الخيانة متى شاء.. فمن يريد أن يلغي أحداً من الحياة السياسية عليه أن يدرك أولاً أن الدفاع عن كرامة الشعب وحريته في التعبير عن ذاته ليس موقفاً شوفينياً يجب تجنب الوقوع فيه، وأن من يناضل ويعمل من أجل الوطن والتضحية في سبيله إنما يفعل ذلك بالنهاية لحرصه على السيادة الوطنية، لكي يتم تسليم الأمانة للأجيال القادمة وهو ما تعلمناها من ماثرة يوسف العظمة.

ومن هنا فإن مجرد طرح أو إدارة حوار بين القوى والأفكار قضية بالغة الأهمية. وتدل على مدى النضج الذي يميز شعباً أو أية حركة عن غيرها، وبالتالي مدى إمكانية الوصول إلى الديمقراطية الحقيقية لا الزائفة، وفي حال انتهى هذا الحوار، أو اعتبر شكلياً أو من أجل المظاهر فقط، فلا بد أن يوصل ذلك الحالة السياسية إلى مازق، وهذا بالضبط ما حصل خلال العقود الأخيرة، وخاصة عبر استمرار «الحوار الجبهوي» الذي يقوم بين أحزاب تعيش في حالة انزغمار، وحتى بعد دخولها العناية المشددة نتيجة موتها السريري، وصولاً إلى انهيار الصيغة الحوارية التي تكونت بينها وبين الشعب وتراكمت منذ تأسيسها لتولد حالة ملل وقرف سياسي من واقع متخلف بكل المقاييس.

إن التمسك بمبدأ صيغة الحزب الواحد، واعتبار القوى السياسية الأخرى مجرد ديكور، (والمؤسف أن يكون ذلك برضاها)، من شأنه أن يعزل النظام، أي نظام في هذا الكون، ويجعله عرضة للغرق في الأخطاء والترجسية والفساد السياسي، دون أن يكون قادراً على تقويم الأخطاء أو مواجهة الانحرافات، وبالتالي تجديد نفسه المرة تلو الأخرى، وإعادة ارتباطه بال جماهير.. إن حالة مثل هذه لابد أن تؤدي إلى افتقاد الموازين الصحيحة في قراءة الواقع ومعرفة حقيقة مطالب

سورية على مفترق طرق..

تهيئة مناخ الحوار الوطني..

◀ مهند دليقان

وضع الخطاب الرسمي السوري حل الأزمة الراهنة في سلة الحوار، وجعله المنفذ الوحيد نحو سورية جديدة، وهو أمر جيد من حيث المبدأ، ولكن لكي لا تتحول هذه الصيغة إلى تسويق لمشكلة تتفاقم وتكبر يوماً بعد يوم، فإن خطوات عاجلة وحاسمة يجب أن تتخذ لكي تضمن اتجاه الحوار المزمع عقده، وتتلخص هذه الخطوات -على ما أعتقد- بما يلي:

معالجة أزمة الثقة

حتى يقتنع الناس بفاعلية الحوار وجديته، فإنهم لن ينتظروا حتى ينتهي ومن ثم حتى تظهر نتائجه على الأرض. ولهم في ذلك كل الحق فقد عانوا ما عانوه خلال سنوات طويلة من الممارسات الأمنية، التي أفرغت كل محاولات الإصلاح السابقة من مضمونها، وعانوا من تلك الممارسات بشكل خاص في الفترة الأخيرة خلال احتجاجاتهم التي جاءت سلمية في كثير من المناطق، ورغم ذلك، تم التعامل معها بالعنف المادي الملموس على التوازي مع عنف سياسي تمثل قبل كل شيء بتقديم الإعلام الرسمي لرأي الأجهزة الأمنية في المظاهرات وفي المتظاهرين محمولاً على أسنة أناس يتصلون أو تؤخذ منهم التصريحات ويصفون المتظاهرين بالخونة والعلماء والمخربين في الوقت نفسه الذي تحدث فيه رئيس الجمهورية عن مشروعية مطالب المتظاهرين، لذا فإن الحديث عن الحوار لا يمكن أن يستوي دون التراجع عن لهجة التخوين والإقصاء، ودون محاسبة علنية وسريعة لرموز التخريب الحقيقية والتي ثبت تورطها في إدماء الحركة الشعبية، يضاف إلى ذلك ضرورة محاسبة الحكومة السابقة وفي المقدمة الفريق الاقتصادي، وعلى الأقل الحجز على ملكيات شخوصها ومنعهم من السفر إلى حين البت في أمرهم، بذلك فإن الناس سيتوجهون - حسب ما أعتقد - بكل رضى ومسؤولية إلى طاولة حوار وطني يتقنون أنها مستديرة حقاً..

احتضان الحركة الشعبية

كل حوار هو صراع، والفرق أن الحوار هو أكثر أنواع الصراع



لعبد الحليم خدام وأمثاله، كل وطني في جهاز الدولة يريد مصلحة سورية يجب أن يدافع عن استمرار الحركة الشعبية وعن سلميتها وآلا يألو جهداً في مساعدتها على تنظيم نفسها وفرز قياداتها الحقيقية لأنها، أي الحركة الشعبية، الضامن الأساسي لمستقبل سورية، وفي هذا السياق يجب كف يد الأجهزة الأمنية نهائياً عن التعامل مع الحركة بأي شكل كان، وإعطاء الجيش هذه الصلاحية مع مهمة واضحة هي حماية المظاهرات من المسلحين المتسلقين عليها من داخلها إن وجدوا، ومن تدخل الأجهزة الأمنية وأزالها وشبيحتها .. بهذا فقط وليس بغيره يمكن للحوار أن يكون وطنياً حقاً، ويمكن أن يكون منفذاً وخلصاً وباباً نحو مستقبل مشرق لسورية..

■

بين المعارضة والنظام.. واقع الشعب السوري

عماد بيضون

ما انفكت القنوات الإعلامية الغربية والناطقة بالعربية تجاهم النظام السوري وتلومه على كل ما جرى ويجري في سورية، فالنظام وحده - حسب رأيها وجماعها - هو من يتحمل المسؤولية عن مقتل وإصابة المدنيين والعسكريين والشرطة وقوات الأمن في الحراك، في حين تعتبر أن جميع الآخرين، في الداخل والخارج بريئون تماماً!

وإذا كنا لا ننفي المسؤولية المباشرة لبعض الجهات في النظام في قتل معظم المدنيين، لكن هل من الصواب رفع المسؤولية كلياً عن الجهات الأخرى، وعلى رأسها بعض الخلايا التخريبية داخل وخارج النظام التي ثبت بالأدلة والكثير من القرائن أنها تحاول الفتك بالبلاد.

دأبت بعض القنوات الإعلامية الرسمية والناطقة بالعربية على أخذ المواقف من هنا ومن هناك، فظهرت وجوه جديدة تنطق بالخطابين اللذين باتا الآن معروفين للجميع، خطاب النظام المعروف بمختلف جوانبه تقريباً، وخطاب المعارضة الخارجية مع بعض امتداداتها الداخلية، والتي يثير الخطاب الإعلامي، وغياب البرنامج السياسي المعلن لجزء منها، تساؤلات تتعلق بوطنيتها، هذا فضلاً عن وضوح ارتباط الجزء الأكبر منها بأجندات خارجية، بناءً على موقعها من الصراع مع الإمبريالية والعدو الصهيوني.

يستتفر النظام السوري في الداخل ويبدو بحالة من التوتر وعدم الاستقرار، ويوحى في بعض ما انتهى إليه خطابه العام أنه بصدد إعادة النظر بالسياسات الليبرالية التي اكتشف متأخراً أنها ذات أثر مدمر للاقتصاد السوري وللحالة المعيشية، والمضي إلى سياسات يقول عنها إنها إصلاحية، لكنها حتى الآن ارتجالية ذات طابع غير مدروس، فالإكتفاء ببعض القرارات والمراسيم، التي تركز على التخفيف من المفاعيل المباشرة للتعقيدات التي خلفتها المعالجات الأمنية المزمنة والوحيدة الجانب

للأزمات الاجتماعية، قديماً وحديثاً، لا يمكن أن يكون فعالاً.

تلتقط المعارضة الخارجية هذه المعالجات الأمنية المنشورة بمقاطع الفيديو ذات الأثر الكبير على شعور المواطن السوري، لتسخين أرضية الحراك الجماهيري عبر قنواتها الإعلامية، لأخذ الحراك الجماهيري إلى حالة الفوضى.

يقول النظام السوري إنه ممثل لأغلبية الشعب السوري وأن جل سياساته الاقتصادية والاجتماعية (برنامج العام) وإصلاحاته السياسية بخدمة الشعب السوري، وإنه يريد أن يوصل السوريين إلى مستوى أعلى من الثمن والاستقرار خلال فترات متوسطة على حد تعبيره. إلا أنه هندس في السنوات الست السابقة على يد المهندس العطري الاقتصاد السوري على مقاس المصالح الخارجية، وقدمت هذه المصالح إلى القيادة السورية والشعب السوري على أنها وصفة إصلاحية، وجرى الالتزام بجزء كبير منها فكانت النتائج كارثية، إذ ارتفعت معدلات التضخم والبطالة والفقر وانخفض مستوى التعليم والصحة وخصص جزء هام منها . وتتبع المعارضة الخارجية نفس الأسلوب حيث تحمل هذه المعارضة وصفات المصالح الخارجية، فيحسب صحيفة «واشنطن بوست» قامت حركة العدالة والمساواة السورية وقتانها «بردى» الناطقة بالعربية بقبض مبلغ ستة ملايين دولار من الإدارة الأمريكية، وتلتزم المعارضة الخارجية باحترام المصالح الغربية، فمثلاً عندما نسي العرعور وظيفته التي كُلف بها وزّل لسانه بالحديث عن أمريكا، صار مقدم الحلقة يغمز ويلمزه بالتوقف. تدعي المعارضة الخارجية أنها خائفة على حقوق الشعب السوري المهدورة، إلا أننا لم نسمع منها ولو كلمة واحدة عندما رفعت حكومة العطري الدعم عن المازوت وحين حررت أسعار السماد وضربت الزراعة، وهجرت الفلاحين وأسروهم من المنطقة الشرقية نحو المدينة، لتزداد أحزمة الفقر والبطالة والعشوائيات. أليس هذا هدرا لحقوق الشعب السوري في البقاء في أرضه؟ لم نسمع ولو كلمة واحدة حين فتحت الحدود للبضائع التركية والصينية وضربت

الصناعة المحلية، أليس هذا هدراً لكرامة الشعب السوري؟ كما لم نسمع كلمة واحدة عن قضية الجولان السوري المحتل منذ ٤٤ عاماً، وكان الحرية لا تتضمن تحرير الأرض والسيادة الكاملة، أليست هذه إهانة للشعب السوري. إذاً في الشق الاقتصادي -الاجتماعي وعلى مستوى خدمة المصالح الخارجية في هذا المجال نرى تشابهاً كبيراً بين قسم من النظام وقسم من المعارضة، فالثنائية نظام - معارضة ليست صحيحة إذا أخذت كتمثيلين بسيطين متعاكسين تماماً.

ومع كل ما رأيناه وما سمعناه لم نسمع أحداً يسأل الشعب السوري ماذا يريد؟ فمعظم من التقتهم القنوات الإعلامية من الداخل ومن الخارج، ومن التقاهم رئيس الجمهورية، لا يمثلون إلا أنفسهم أو أنهم من الذين أفسدوا في البلاد، أو غير المرغوبين شعبياً.

إنّ شعار «الحرية» بمعانيه الفضفاضة، يكون تقدماً وطنياً عندما يحمل بوضوح المضمون الذي يحقق مصلحة الأغلبية الساحقة المستغلة من البشرية، ألا وهم الكادحون المنتجون، وبهذا المعنى بالتحديد لا يمكن إلا أن يشمل ضمناً الحرية من الظلم والاستعباد والاستغلال، والحرية من عصا الجلال الغليظة، وسيف الرقيب الحاد . إلا أن هذا الشعار لا يكفي وحده حتى يشكل تغيراً نوعياً في الساحة السورية.

ونتيجة للتسخين الخارجي والداخلي حمل السوريون شعاراً أكبر من حالتهم الجماهيرية وهو «إسقاط النظام». هذا الشعار لا يريح الكثير من السوريين الذين يخافون تكرار النموذج العراقي، نموذج الفوضى اللااخلاقية، أو النموذج الليبي، وخاصة بعد اجتماع أنطاليا للمعارضة السورية، والذي يذكر السوريين بنفس الاجتماع للمعارضة العراقية في أنطاليا عام ٢٠٠٢. ولذلك أعتقد أنّ الوضع الحالي يرتب علينا تحمل مسؤوليات وطنية عالية في صياغة نموذج وطني للتغيير بناء على متطلبات الشعب في الحرية والعدالة الاجتماعية، وصياغة شعارات واضحة وحاسمة تقوم على هذا الأساس.

■

خارطة الخوف

والجراحة..

◀ نور أبو فراج

لعبت بعض وسائل الإعلام في الأحداث التي تمر فيها البلاد دور المدرّس الذي يمسك بيده دفترًا للعلامات ودرجات السلوك. ويضع تقديراته حول حجم النشاط وانتشاره في محافظات البلاد التي أصبحت فجأة كيانات منفصلة لا جامع بينها..

هكذا شعر سكان بعض المدن والمحافظات كما لو أنهم طلبة أغفلوا كتابة وظيفتهم أو حفظ دروسهم، تتملكهم مشاعر الخجل مع ظهور خريطة بلادهم دون أن يروا الإشارة الحمراء تضيء بجانب اسم محافظتهم أسبوعاً بعد آخر.

هذا الشكل من التغطية الإخبارية (والذي ركز على تصدير التظاهر كالشكل الأوحّد للحراك والتغيير)، خلق نوعاً من الضغط على بعض الشرائح المنتمية إلى محافظات لمّا يتغير فيها المناخ العام بعد، لدرجة تدفع بأغلبية السكان فيها إلى التعبير عن مطالبهم في الشارع.

وفي المقابل عانت هذه المحافظات (وخصوصاً الصغيرة منها، والتي تتميز بنسج اجتماعي ضيق أقرب إلى البيئة الريفية منه إلى البيئة الاجتماعية المدنية)، عانت من سيطرة قبضة أمنية وقفت عائقاً أمام تشكل أية بادرة لحراك منظم وسليم يحدث تغيراً في الوعي العام، من خلال سياسة قمع المظاهرات قبل بدايتها، وعمليات القتل والضرب والاعتقالات وتلفيق التهم المختلفة للمتظاهرين.. ومن أخطر أشكال الحلول الأمنية التي تم اتباعها، هو العمل على ضرب أبناء المحافظة الواحدة أو المدينة الواحدة بعضهم ببعض، وذلك من خلال تجنيد مجموعات كبيرة ممن هم معروفون ومشهورون بسوء السمعة والسجل الإجرامي والأخلاقي المرفوض اجتماعياً، ودفعهم لضرب المتظاهرين وإهانتهم تحت حماية بعض، أو أحد الأجهزة الأمنية..

هذه السياسات راكمت حاجز الخوف لدى المواطنين، وأدخلتهم في ما يشبه لعبة القط والفأر مع أجهزة الأمن، إذ أصبح الهاجس لدى البعض العمل على إنجاح التظاهر وخلق أشكال جديدة من التعبير عن الرأي تحقق درجة أكبر من الحماية للمشاركين فيها وتسقط عنهم تهمة «الجلوس في المنزل» أو «الصمت العام» المتمثل بغياب تلك الدائرة الحمراء الصغيرة على الخريطة.

وهكذا ظهرت المظاهرات الطيارة والاعتصامات داخل المنازل (*) وغيرها من المظاهر التي عكست عناد الشعب السوري وإصراره على التمسك بحقه في التعبير عن رأيه، والرغبة في المشاركة في الفعل الوطني بأشكال سلمية تؤمن له أكبر درجة ممكنة من الحماية. ركزت هذه الأنشطة بطبيعتها على البعد الإعلامي الذي تحول إلى شهادة حسن السلوك يسعى الكل لكسبها من خلال توثيق هذه الأنشطة ونشرها على صفحات الإنترنت والقنوات الفضائية، إلا أنها في الوقت نفسه ساهمت - دون أن يدري أصحابها - في تبسيط واقع الحراك من خلال تحويله إلى حروب إعلامية وتحول التظاهر إلى غاية بدلاً من وسيلة.

فمقاطع الفيديو التي صورت تلك الأنشطة كرسّت المزيد من الخوف نتيجة الطابع السري والمغلق الذي تمت فيه تلك الفعاليات، بدل دفع الناس اتجاه المزيد من الشجاعة في التعبير عن الرأي صراحةً وتحمل التبعات التي تنتج عن ذلك.

إضافة إلى أن واقع الأحداث والتضييق الأمني الشديد جعل لبعض الأنشطة طابعاً يخالف مبادئ ومعتقدات الأفراد الذين شاركوا فيها والدور الهام الذي يلعبونه في حياة مجتمعهم، فالتساء مثلاً في الاعتصامات المنزلية، عمدن إلى إخفاء ملامح وجوههم بالكامل لتخرج كلماتهن وبياناتهن مكتومة ضعيفة من غير أفواه، وهي صورة تتناقض مع حقيقة واقع المجتمعات السورية بشكل عام، والدور الحيوي الذي تلعبه المرأة فيها . وهنا يحق لنا طرح السؤال التالي: كيف يمكن للممارسات الأمنية المستمرة وما تخلقه من حالة الخوف هذه أن تكون ضامناً للإصلاح والتغيير والحوار الوطني؟ كيف يمكن أن يتم الحوار بين أفراد لا وجوه لهم ولا ملامح؟ ومن المستفيد من إلغاء الأطياف المتنوعة والغنية في الشارع السوري واختصاره للونين الأبيض والأسود فقط؟

* الاعتصامات داخل المنازل: هو شكل جديد من الاحتجاج جرى في إحدى المحافظات، حيث تجتمع مجموعة من النسوة المحتجات في أحد البيوت وهن شبه منقيات لكي لا تُعرف هوياتهن. (وهذا يخالف اللباس التقليدي والمعاصر للمرأة في هذه المحافظة)، ويعبر عن احتجاجهن من خلال الهتافات والأناشيد الوطنية..

نحن.. والصراع الطبقي

◀ محمد الجندي

تكاد الأدبيات السياسية في هذه الأيام تخلو من أية إشارة للصراع الطبقي. وقد يتحدث إنسان أو آخر، عن أهمية أفكار ماركس، أو الأفكار الماركسية، أو الماركسية - اللينينية، أو عن الاشتراكية العلمية، ولكن لا يتطرق إلى الصراع الطبقي كأداة تحليل للأحداث الجارية في زمننا.

لقد خاطب ماركس البروليتاريا الصناعية، واعتبرها هي صانعة المستقبل للإنسان، وهذا صحيح، فهي التي صنعت العلم والتكنولوجيا وغيرت حياة الإنسان جذرياً، ومستمرة في تغييرها. هي لم تتسلم إدارة المجتمع، وهذا خلل تاريخي كبير، ولكن هي التي تبني الحضارة ولولاها لبقى العالم في ظلام دامس، وهي أيضاً تصنع الثورة على المدى التاريخي، وعدم قدرتها حتى الآن على تسلم إدارة المجتمع لا يعني أن مهمتها قد انتهت: إنها مستمرة، وما دامت الحياة في الكوكب مستمرة بصرف النظر عن أية تطورات سياسية. وهذا شيء، وكون الصراع الطبقي هو المحرك للتاريخ شيء آخر. فالصراع الطبقي وجد قبل البروليتاريا الصناعية، وأدت جدليته إلى التطور التدريجي للمجتمع. فكيف جرى ذلك؟

تطور المجتمع العبودي في اتجاهين: الأول هو تطور خدمة العبيد للأسياد، لتتحول على مدى زمني طويل إلى القنانة والحرفة، حيث القن هو عبد للأرض، ويعمل فيها لحساب سيده، والمولى عبد للمهنة، وينتج من أجل السيد، والاتجاه الثاني هو الصراع الخفي والمعلن بين العبيد والأسياد، فيسرق العبد سيده، أو يغدر به، ويعاقب بالموت في أغلب الأحيان، أو بالجلد والتعذيب، وقد يثور العبيد جماعة على مثال ثورة الزنج، ثورة الزط في التاريخ العربي، وثورة الفلاحين في مناطق عديدة من العالم؛ وتنتهي تلك الثورات عموماً، إما بالفشل، أو بالخضوع لنظام عبودي جديد، لأن «زعماء» الثورات يصبحون أسياداً في حال النجاح، وقد يكونون أشد استعباداً لأتباعهم من الأسياد القدامى. أيضاً في الصراع بين الأسياد يستخدم المتصارعون أتباعهم، ومن خلاله يحصل تدمير مشترك للطرفين، ولكن كثيراً ما يحصل بعض الأتباع على امتيازات نسبية لقاء خدماتهم.

بهذه الآلية وجد الأحرار وأنصاف الأحرار في الأنظمة القبلية والإقطاعية؛ ووجدت أيضاً التشكيلات الأسرية، التي ما تزال علاقات العبودية فيها إلى اليوم. مع تطور الأنظمة العبودية إلى فجر الحضارات الأولى تطلع الأسياد إلى الامتلاك الواسع للأرض وللشعر، وعبر ذلك نشأت الإمارات، والممالك والإمبراطوريات. والنظام فيها جميعاً لم يكن مجرد نظام للحكم، وإنما هو في الوقت نفسه نظام للامتلاك. الأمير يمتلك إمارته، والملك مملكته، والإمبراطور إمبراطوريته، بشراً وأرضاً، ليست المسألة هنا مجرد استبداد كما قد يخطر للكثيرين، وإنما هي امتلاك: حق الحياة والموت بالنسبة للبشر، وحق الحيازة بالنسبة للأرض ومختلف الثروات.

بالطريقة نفسها، القبيلة ملك لسيدها (الشيخ)، والعائلة، والشكل الأصغر للقبيلة، ملك للأب. مع التطور إلى المرحلة الإقطاعية انحسر التملك تدريجياً إلى نظام أو شبه نظام للحكم: وجدت برلمانات استشارية في البداية، ثم برلمانات ذات سلطات كبيرة أو صغيرة تواجه الملك.

ثمة التباس كبير في هذا المجال ينتج عن طرح الديمقراطية اليونانية كديمقراطية، وطرح مجالس



قديمة مثل مجلس الشيوخ الروماني كبرلمانات. النظام اليوناني القديم هو عبودي، والديمقراطية فيه تمثل وضعاً توازنياً بين أرياب العائلات الأثنية. وموجود مثله في حال التوازن القبلي في كل مكان. والشيء نفسه بالنسبة للمجالس من نوع مجلس الشيوخ الروماني. ومع التطور إلى المرحلة الرأسمالية، تطلعت هذه منذ بداية غزو القارة الأمريكية إلى امتلاك العالم. وكان الاستعمار في القرن التاسع عشر تنفيذاً لذلك التطلع، والاستعمار ينطوي على الغزو القديم، وعلى شيء آخر هو البناء الجديد للمجتمعات لقد ارتكب الاستعمار مختلف الجرائم ضد الإنسان وضد الشعوب، ونهب مختلف أنواع الثروات، ولكن أيضاً بنى مجتمعات نصف حديثة وصارت تؤلف دولاً فيما بعد، إما ذات نظام برلماني، أو ذات نظام ملكي ـ دستوري. أيضاً قام الاستعمار ولمصلحته بشق الطرق، وفتح المدارس الحديثة، وقام بالمسح الجغرافي والطوبوغرافي لمختلف بقاع العالم، ونهب الآثار، ولكنه درسها، ودرس التاريخ القديم من خلالها؛ ولولاه كان المكان والزمان ليسا سوى جملة من الأساطير. أيضاً تصريف المنتجات الصناعية أنتجت وعياً إلى هذا الحد أو ذاك في المستعمرات.

صراع الاستعمار مع السكان الأصليين في كل مكان هو في إطار الصراع الطبقي، وهذا الصراع فرز في المستعمرات مؤيدين للاستعمار مستفيدين منه، ومناوئين له بسبب الأضرار، التي ألحقها بهم.

الصراع في المستعمرات ضد الاستعمار هو صراع طبقي، فالتشكيلات الإثنية أو القبلية، تداس امتيازاتها، وأحياناً وجودها (مثل السكان الأصليين في القارة الأمريكية أو الأفقيانوسية)، فتصطدم تلك التشكيلات مع الغازي الجديد؛ وهذا الاصطدام قد يوصف فيما بعد بالوطني، غير أنه في حينه قبلي أكثر منه وطنياً. مثلاً صراع عبد القادر الجزائري مع فرنسا في القرن التاسع عشر كان قبلياً، ولو انتصر، بقيت الجزائر جزيرة مظلمة، النضال الوطني نشأ فيما بعد، بعدما تعلم الجزائريون معنى التنظيم الحزبي والسياسي، وبنوا حزب الشعب، ثم جبهة



التحرير الوطني، وجيش التحرير، إلخ. النضال حينئذ صار وطنياً، وأدى إلى بناء دولة حديثة نسبياً مستقلة. يمكن تعميم ذلك على مختلف الصراعات، التي جرت في القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، فقد كانت عموماً مواجهات قبلية مع الغازي الاستعماري، وليس المقصود هنا التقليل من شأنها التاريخي، لأن تطورها أدى عبر مراحل عديدة إلى استقلال المستعمرات.

وهنا ربما يجب القول، إن استقلال البلد ليس هو المهم في ذاته، فاستقلال «اليمن الإمامية»، مثلاً، لعقود طويلة لم يجعلها سوى جزيرة مغلقة بعيدة عن العالم، وعن مجرى التطور ـ الاستقلال يجب أن يترافق بدولة حديثة، أو حديثة نسبياً، ليكون له معنى وطني.

أيضاً هنا صراع طبقي بين قبيلة وأخرى، وطائفة وأخرى وذلك على الامتيازات. القبيلة الموالية للمستعمر تحصل على منافع متعددة، محرومة منها التشكيلات الأخرى غير الموالية.

الحرابن العالميتان، الأولى والثانية في النصف الأول من القرن العشرين كان العامل فيها هو التنافس على المستعمرات، وذلك التنافس لم يعبر عن نفسه بالحروب فقط، وإنما أيضاً اقتصادياً، وكذلك بالوسائل المخابراتية. كانت الإدارتان الحليفتان، فرنسا وانكلترا، تحرض الواحدة التشكيلات الاجتماعية في مستعمرات الأخرى. وظهرت بهذه الآلية صراعات ضد مستعمر هنا لمصلحة مستعمر آخر. وبهذه الآلية طرد النفوذ الاستعماري الفرنسي في سورية، مثلاً، لمصلحة النفوذ البريطاني، ثم طرد هذا لمصلحة النفوذ الأمريكي. في كل ذلك لا يعني مفهوم الصراع الطبقي أن الطبقات تشكل اصطفاً متجانساً، وتتصارع.

الرؤوس هي التي تتصارع، وتجبر وراءها في الصراع المجموعات التي تستطيع ربطها بشكل أو بآخر. إدارات الدول الاستعمارية تتحرك باسم شعوبها، ولكن إلى أية درجة تستطيع ذلك. طبعاً الألعاب الانتخابية

معروفة، وإذا نجحت قيادة هذا التشكيل أو ذاك، فإنها تستفيد من أجهزة الدولة الإدارية والعسكرية القائمة، وتفرض وجودها سواء أوجدت معارضة أم لم توجد ـ المعارضة التي يمكن أن تؤثر هي المدعومة اقتصادياً أو خارجياً، أو دعماً مزدوجاً لذلك يجد المرء إدارات مكروهة شعبياً، ولكن باقية رغم أنف الجميع. والإدارات الاستعمارية تحركت باسم شعوبها، وخاضت حروبها في مختلف بقاع العالم بدعم كتل اقتصادية تستفيد من الاستعمار، من جهة، ومن تلك الحروب، من جهة أخرى. ثمة صراع طبقي داخلي غير معلن، أو قد ينفجر على شكل إضرابات، أو أي نوع من الاحتجاجات، لكن دون جدوى عموماً، فالاستعمار كان والحالة هذه امتداداً لصراع طبقي داخلي في البلد الغازي، وأثار في الوقت نفسه صراعات طبقية متعددة الوجود في المستعمرات.

الثورة البلشفية ١٩١٧ هي ثمرة صراع طبقي دولي، الطرفان فيه هما هي في جانب والرأسمالية الدولية في جانب آخر.

وانتصرت الرأسمالية الدولية، لكن بعد أن حققت الثورة البلشفية اختراقات كبرى اقتصادية وإدارية، وساعدت على حصول اختراقات سياسية على مستوى عالمي، استقلال المستعمرات وانضمامها كدول مستقلة إلى منظمة الأمم المتحدة، هما بعض مظاهر تلك الاختراقات.

وبعد انتصار الرأسمالية الدولية انتقلت من موقع الدفاع عن النفس إلى موقع الهجوم: غزو البلدان، السيطرة على المؤسسات الدولية، انقاص السيادة لدى البلدان الأخرى، الهيمنة النقدية، التي هي في نفس الوقت هيمنة اقتصادية، بناء ترسانة عسكرية خيالية، إلخ.

الإدارة الأمريكية نصبت نفسها قيادة للرأسمالية الدولية وجعلت إدارات البلدان الأخرى في مرتبة أدنى من مرتبة الأتباع، إنها تأمر فينفذ الأمر: تأمر مجلس الأمن، فيطبع، تأمر وكالة الطاقة الدولية فتطبع، تأمر محكمة الجنايات الدولية، فتطبع تأمر منظمات الأمم المتحدة فتطبع عموماً.

إنه عصر للعبودية بطريقة جديدة: الإدارة الأمريكية سيدة العالم.

وكما في العالم القديم كانت الصراعات الكبيرة والصغيرة في ظل العبودية هي صراعات طبقية، كذلك هي الصراعات اليوم. المجازر الإرهابية هي نتيجة التمرد المتخلف على الأوضاع الاجتماعية والمعيشية ففي كل مكان ثمة فقر وجوع ووضع اجتماعي مهين للناس، فيستثمر ذلك في تعبئة من يسميهم دستويسكي بالمذلين والمهانين، في جيوش للإرهاب. وتعبئهم الرأسمالية الدولية، مرة كأداة ضرب للأعداء، ومرة كذريعة للغزو والاحتلال: مرة لضرب النظام الأفغاني، مثلاً، ومرة لغزو أفغانستان أو أي بلد آخر. الصراع الطبقي يبقى محركاً تقدماً للتاريخ حيث انتقل الإنسان من الوحشية إلى العبودية إلى المجتمع المتطور الحالي، وتريد الإدارة الأمريكية أن تقلب التحرك إلى الاتجاه الرجعي المعاكس للتاريخ، ولكنها بذلك تضرب نفسها أيضاً، وتدق مختلف المسامير في نعشها (الأزمات المالية، الأزمات الاجتماعية، الأزمات الدولية، إلخ).

وكلاب الصيد لا تبقى مطيعة، فلا بد من أن تلتفت إلى صاحبها وتعضه.

موضوع الصراع الطبقي طويل ومعقد، ويتمنى المرء أن يتصدى له الأكاديميون في العلوم الإنسانية. أما هذه العجالة، التي قمنا بها، فنعتقد أنها ناقصة جداً وتحتاج الكثير من التوسع والبحث.

■ ■

الحركة الشعبية في مواجهة الرأسمالية

◀ حسين ابراهيم

بات العالم أمام مرحلة تتسم بانفتاح الأفق أمام الحركة الثورية العالمية بعد تراجع دام أربعين عاما تقريباً. وخاصة بعد أن دخلت الرأسمالية في أزمتها الحالية التي تختلف عن سابقتها، بمعقها واستعصاءاتها، وبالتالي في محاولاتها الحثيثة للبحث المستمر عن المخارج، من خلال الحروب وما ينتج عنها من الدمار وبالتالي ما يتطلب من إعادة إعمار لما دمر على نفقات الشعوب. ولاسيما أنّ الأزمة الحالية هي أزمة فيض إنتاج المال والسلاح، وما تشهده منطقتنا من حركات شعبية ذات أسس موضوعية خارجة عن إرادة مختلف الأطراف السياسية الداخلية والخارجية وهي غير معزولة عنهما في سياقات تطورها، وهي موجهة بالعمق إلى الامبريالية العالمية من خلال استهداف نقاط استنادها وبوابات عبورها في الداخل، والمتمثلة بقوى النهب والفساد الكبرى للبرجوازية الكومبرادورية العميلة، ومنظومة الاستبداد الحامية لها، والتي من خلالها وبواسطتها يتم الاستنزاف الكبير، والتي تسعى جاهدة لفتح ميادين واسعة للنهب الإمبريالي في بلدانها، للحصول على نسبة بسيطة جداً لا تتجاوز ١٠_١٥٪ من حجم النهب العام. فمن هذا المنطلق لا يمكن فصل هذه الحركة

الشعبية الناهضة عن النضال العام ضد الرأسمالية «المركزية». (ففي سورية فقط يصل وسطي حصة الفساد إلى ٣٠٪ من الناتج المحلي، والبالغة قيمتها نحو ٩٠٠ مليار ليرة سورية وهي تضاهي إجمالي ما ترصده الدولة في ميزانيتها السنوية طوال السنوات السابقة).

وبالتالي فإن مواجهة التدخل الخارجي ورفضه هي مواجهة لقوى الفساد الكبرى في جهاز الدولة والمجتمع، التي تستمد قوتها أصلاً من تشابك مصالحها مع المراكز الرأسمالية، والتي لا توفر جهداً لتوفير الأجواء وخلق الأوراق وهي تسعى لرفع منسوب الدم وارتكاب مجازر بحق الجماهير، لحرف الحركة الشعبية عن مسارها ودفعها قسرياً في اتجاه إجباري ووحيد، وهو القبول مكرهه بالتدخل الخارجي كمخرج علقم، وكل ذلك خوفاً من العقاب، وبالتالي واهم من يعتقد بأنّ رفع راية النضال ضد الامبريالية والصهيونية تروق لآلة القمع والنهب وتخدم سياستها.

– هذا وبسبب غياب القوى السياسية الواعية والقادرة على تأطير طاقات الجماهير الناهضة وتوجيهها وحثها نحو أهدافها الحقيقية، بدأت قوى سياسية ذات طبيعة تقليدية، مدعومة من قوى خارجية، تستغل المطالبات المشروعة والمحقة للجماهير وتركب موجتها،

انطلاقاً من الواقع الأليم الذي يتطلب إصلاحا فورياً، اقتصاديا –اجتماعيا وسياسيا وديمقراطياً شاملاً وجذرياً، بما يحقق الحرية والعدالة الاجتماعية والتنمية. إنّ هذه القوى، التي تجاوزها عملياً التطور التاريخي، وتجاوز خطايها وتوجهاتها ومشاريعها، هي مكون أساسي من الفضاء القديم وتحاول بدورها ونشاطها أن تعيدنا إلى مراحل ما قبل الدولة الوطنية.

– إن فضاء سياسيا جديداً يتشكل، وينبغي فهمه باتجاهاته وعناصره المختلفة، وإنّ حركة التغيير تجتاح العالم كله وستفتح آفاق رحبة أمام نضالات الشعوب، وإنّ سياسة الاستكبار والاستعلاء وكذلك سياسة تقسيم مناطق النفوذ وإعادة توزيعها، ولّى زمانها ونفّدت صلاحيتها نتيجة للتطور الهائل للقوى المنتجة ولبنية الوعي الاجتماعي، بما فيه التطلع الكبير نحو الحرية والعدالة الاجتماعية. الأمر الذي يتطلب علاقات إنتاجية تتناسب وهذا التطور من جهة، ويتطلب تغييراً في البنى الفوقية ضمن كل مجتمع، وبين المراكز والأطراف من جهة أخرى، فعلى الجميع أن «يفرمت» وعيه ويفعله بنظام تشغيل جديد يتناسب وهذه المعطيات، ليقلع بصورة منتظمة على أساس التطور الواعي الحر وعلى قاعدة التكافؤ والتكامل في إطار المجتمع الواحد وبين المجتمعات المختلفة. ■ ■

ليبيا تتحول إلى حقل تجارب للطائرات الأطلسية

لكن ماكين كرر بخلاف زميله أن «إلقاء قتابل وقتل الأعداء» يشكل في نظره حالة حرب. وقال «سأكون أول من يقر بأن هذا (القرار) بالسماح ليس مثالياً ولن يرضي الجميع»، لافتاً إلى أن القرار كان يمكن أن يتضمن دعوة للرئيس إلى تحديد أهداف واضحة في ليبيا. لكن السناتور الجمهوري اعتبر أن هذا الخيار هو الأفضل وأنه «حان الوقت» للسماح بتحرك أمريكي في ليبيا. وقال أيضاً «اعتقد أن الرئيس قام بالخيار الملائم عبر التدخل لوقف كارثة إنسانية»..!

بموازة ذلك أعربت روسيا عن قلقها العميق لتدهور الوضع الإنساني في ليبيا نتيجة للأحداث الجارية فيها. وقال الكسندر لوكاشيفتش المتحدث باسم الخارجية الروسية إن بلاده قررت تقديم مساعدات إنسانية عاجلة لجميع سكان ليبيا المحتاجين إليها في جميع أنحاء ليبيا.

وفي روما دعا وزير الخارجية الإيطالي فرانكو فراتيني في كلمة ألقاها أمام لجنة في مجلس النواب الإيطالي إلى تعليق فوري للأعمال الحربية ضد ليبيا بهدف إقامة ممرات إنسانية لمساعدة المدنيين.

وتأتى هذه الدعوة بعد سقوط العديد من المدنيين في الأيام القليلة الماضية في عمليات متتالية لحلف الأطلسي ضد ليبيا. غير أن الأمين العام لحلف شمال الأطلسي أندرس فوغ راسموسن أعلن الأربعاء في مفارقة كبرى أن الحلف سيواصل عملياته في ليبيا تقاديا لسقوط«مزيد من المدنيين».

واكد راسموسن في شريط فيديو على موقع الحلف الأطلسي في شبكة الانترنت أن «الحلف سيواصل مهمته لأنه إذا ما توقفنا، يمكن أن يسقط عدد كبير من الضحايا المدنيين»..!

وأضاف «في الأيام الأخيرة قيل إن تحركات الأطلسي أدت إلى خسائر في صفوف المدنيين... أعرب عن أسفي الشديد لأي خسارة بشرية في هذا النزاع.. لكن لا نتسوا أن نظام القذافي هو الذي تسبب في النزاع بإقدامه على التصدي لشعبه وليس الأطلسي.. قوات نظام القذافي هي التي تقتصف المدن بالدبابات والمدفعية الثقيل وليس الأطلسي».

واكد راسموسن أن «نظام القذافي هو الذي يطلق صواريخ من مساجد وملاجئ موجودة على مقربة من حدائق للأطفال وليس الأطلسي».. ولكن المسؤول الغربي لم يذكر ما تعرضه وكالات الأنباء من صور تلتقطها طائرات الأطلسي ذاته خلال قيامها بتدمير مصادر النيران ومحيطها، ليبقى الشعب الليبي بين فكي كماشة القصف، قذافي المصدر، والأطلسي على حد سواء.. ■■



قرارين قرار يسمح بعمل «محدود» في ليبيا على نموذج قرار كيري/ ماكين وقرار آخر ينهي عمليات الوحدات التي لها دور قتالي والإبقاء على وحدات الدعم اللوجستي أو المخابرات. وتبحث كتلة الجمهوريين في مجلس النواب القرارين في يوم إغلاق تحرير هذا العدد، وقد يعرضا على التصويت في مجلس النواب خلال الأيام التالية.

ومن جهة أخرى سيبحث مجلس النواب هذا الأسبوع إجراءات عدة لمنع استعمال أموال من أجل الحرب على ليبيا. وأعرب عدد من النواب عن استيائهم من عدم طلب الرئيس رأي الكونغرس قبل أن يأمر في آذار ببدء عمليات عسكرية ضد نظام العقيد معمر القذافي. وقالت الإدارة في تقرير من ٢٢ صفحة سلمته للنواب إن دور «المهمة» الأمريكية يقتصر على توفير الدعم للحلف الأطلسي وأن الأمر لا يتعلق بأعمال حربية» حددها قانون ١٩٧٢. وأيد كيري هذا الموقف مؤكداً «أننا لم نخض أعمالاً حربية لأن هناك أعمالاً حربية ولأننا ندعم أناساً يخوضون أعمالاً حربية»..!

اليمن خسر مليار دولار بقطاع النفط

هجمات على خط الأنابيب منعا مرارا الفنيين من إصلاح خط الأنابيب. وتنتج الحقول النفطية في مأرب— حيث تعمل شركات دولية— نفطاً خفيفاً عالي الجودة ارتفع الطلب عليه خاصة بعد توقف صادرات ليبيا التي مزقتها العدوان الطلسي الأمريكي عليها. ويواجه اليمن أزمة وقود متزايدة بعد توقف إنتاجه من النفط وإغلاق مصفاته النفطية الرئيسية، فلجأ لشراء مادتي البنزين والديزل من الدول المجاورة كعمان والسعودية. ■■

وأضاف أن الدولة التي يبلغ تعدادها نحو ٢٣

مليون نسمة تعتمد على صادرات النفط لتمويل ما يصل إلى ٧٠٪ من ميزانيتها.

وأدى التفجير إلى قطع إمدادات النفط من مأرب لمرفاً التصدير الرئيسي في رأس عيسى على البحر الأحمر، كما تسبب في توقف المصفاة الرئيسية في عدن.

ولم يتحدد بعد موعد لإصلاح الخط الذي ينقل نحو نصف إنتاج البلاد من النفط البالغ ٢٦٠ ألف برميل يوميا.

وتقول الحكومة إن رجال القبائل الذين شنوا

خسر اليمن إيرادات تقدر بنحو مليار دولار منذ أن أدى تفجير لتوقف خط الأنابيب النفطي الرئيسي في البلاد عن العمل منذ منتصف آذار الماضي وفق ما أفاد مسؤول يمني كبير. وألقت الحكومة باللوم في تفجير خط الأنابيب الواقع في محافظة مأرب وسط البلاد على رجال من القبائل يدعمون احتجاجات شعبية تسعى للإطاحة بالرئيس علي عبد الله صالح. وأوضح المسؤول أن بلاده تخسر يومياً نحو عشرة ملايين دولار بسبب توقف الإنتاج والصادرات.

إيران بصدد إقالة وزير

خارجيتها بسبب «الواسطة»

أطلق البرلمان الإيراني الثلاثاء إجراء إقالة بحق وزير الخارجية علي أكبر صالحى لأنه عين مقرباً من مدير مكتب الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد نائباً له.

ومذكرة إقالة صالحى التي وقعها ٣٣ نائباً محافظاً تليت رسمياً في البرلمان من قبل نائب في مجلس رئاسة البرلمان كما ينص عليه القانون حسبما جاء في بيان نشر على موقع البرلمان الالكتروني. وبموجب الدستور الإيراني، فإن توقيع ١٠ نواب في مجلس الشورى المؤلف من ٢٩٠ نائباً، ضرورية لبدء إجراءات الإقالة بحق وزير ما. وهذه الخطوة يجب أن تحصل على موافقة لجنة رئاسة البرلمان قبل إرسالها للتصويت.

وأمام الوزير المعني مهلة عشرة أيام للمثول أمام البرلمان للدفاع عن موقفه وطلب تصويت على الثقة مجدداً.

ويأتي إطلاق إجراء الإقالة بعدما عين صالحى مؤخراً محمد شريف مالك زاده، وهو قريب لرحيم اسفنديار مشائي المستشار الرئيسي لمحمود احمدي نجاد، في منصب نائب وزير مكلف شؤون الإدارة والمالية. ومالك زاده كان مسؤولاً كبيراً في المجلس الأعلى للشؤون الإيرانية في الخارج الذي يديره مشائي المتهم من قبل المحافظين بالسعي لتقويض النظام الإسلامي.

ومالك زاده مقرب من مشائي الذي يتعرض حالياً لهجوم عنيف من التيار الديني في النظام الذي يعتبره منذ فترة طويلة ليبرالياً جداً وقومياً جداً ولديه نفوذ كبير لدى احمدي نجاد.

ويتهم المحافظون المتشددون مشائي حالياً بأنه يدير تياراً «منحرفاً» يهدف إلى تقويض مؤسسات الجمهورية الإيرانية، ويطالبون احمدي نجاد بإصرار بإقالته لكن بدون التمكن من حمله على ذلك.

وهو متهم أيضاً بأنه وراء محاولة إقالة وزير الاستخبارات الإيراني حيدر مصلحي من قبل الرئيس في منتصف نيسان والتي أجهضها المرشد الأعلى. وهذه القضية تسببت بأزمة لا سابق لها على رأس السلطة الإيرانية حيث عبر احمدي نجاد عن استيائه عبر انسحابه من الحياة العامة لمدة عشرة أيام.

ودعا نواب محافظون نافذون إلى إطلاق إجراء إقالة صالحى في حال لم يرجع عن قراره وهو ما رفض الوزير القيام به.

وفي مذكرة الإقالة، يقول النواب إن تعيين مالك زاده يتعارض مع المصالح الوطنية.

وبحسب الرسالة، فإن «تعيين شريف مالك زاده نائباً لوزير الخارجية مكلفاً شؤون الإدارة والمالية يهدد مصالح النظام في الخارج»، وانتقدت صالحى لأنه قام بهذا التعيين «دون الأخذ في الاعتبار ماضي» مالك زاده.

وأضافت «هذا الشخص على وشك أن يتم اعتقاله لأن السلطة القضائية تجري تحقيقاً حوله في قضايا مالية وغير مالية».

ونقلت وسائل الإعلام الإيرانية عن النائب النافذ أحمد توكلي قوله إن وزير الاستخبارات «أبلغ صالحى خطياً بأنه يعارض تعيين مالك زاده في منصب نائب وزير الخارجية».

وبحسب نواب في لجنة الأمن الوطني والشؤون الخارجية في البرلمان، فإن صالحى تعهد أنه في حال تبين أن مالك زاده يواجه اتهامات جنائية، فسيتقوم بإقالته.

فزاعة احتلال سيناء يجب أن تتوقف

محمد سيف الدولة

هددت «إسرائيل» بإعادة احتلال سيناء لمجرد أن وزارة الخارجية قررت فتح معبر رفح واتخاذ عدد من القرارات السيادية الأخرى مثل رعاية المصالحة الفلسطينية وإعادة العلاقات مع إيران. وهو ليس موقفاً جديداً أو مفاجئاً، فلقد سبق أن أعلنت «إسرائيل» صراحة على لسان وزير أمنها الداخلي آفي ديختر عام ٢٠٠٨ بأنّها قد انسحبت من سيناء بضمائنات أمريكية بالعودة إليها مرة أخرى إذا حدث انقلاب في السياسة المصرية عليه أو تحالف معه...

ورغم أننا نعلم جيداً أن «إسرائيل» لن تجرّو على هذه الخطوة، لأنها ستجد نفسها لأول مرة في مواجهة حرب تحرير شعبية مليونية، بعد أن كانت في السابق تواجه حاكم فرد يمكن الضغط عليه أو التحالف معه...

كما أنه لا يوجد عاقل يمكن أن يغامر بالاشتباك ضد شعب باكملة في حالة ثورة..

نقول رغم ذلك، فإنه لم يعد مقبولاً أن نعيش يومياً تحت فزاعة دائمة بإعادة احتلال سيناء كلما اتخذنا قراراً لا يرضي أمريكا أو «إسرائيل»..

والخطوة الأولى في اتجاه التحرر من هذه الفزاعة هي في إشراك وتعريف الرأي العام بحقائق ما فرضته علينا اتفاقية السلام مع «إسرائيل» من قيود أمنية وعسكرية في سيناء تحول دون إمكانية الدفاع عنها فيما لو تعرضت لا قدر الله لعدوان مشابه لعدواني ٥٦ و٦٧.

ولذلك سأتناول هذا الموضوع بالتفصيل على محورين، الأول: هو التدابير الأمنية الواردة في الاتفاقية، والثاني هو القوات الأجنبية الموجودة في سيناء:

أولاً. التدابير الأمنية:

وهي ما ورد في الملحق الأول من الاتفاقية (الملحق الأمني)، ولقد وردت به القيود الآتية على حجم وتوزيع القوات المصرية في سيناء:

– تم لأول مرة تحديد خطين حدوديين دوليين بين مصر وفلسطين، وليس خطأ واحداً، الأول يمثل الحدود السياسية الدولية المعروفة وهو الخط الواصل بين مدينتي رفح وطابا، أما خط الحدود الدولي الثاني فهو الخط العسكري أو الأمني وهو الخط الواقع على بعد ٥٨كم شرق قناة السويس والمسمى بالخط (أ).

– ولقد قسمت سيناء من الناحية الأمنية إلى ثلاث شرائح طولية سميت من الغرب إلى الشرق بالمناطق (أ) و(ب) و(ج)

يجري في لبنان..

تنوعت المواقف السياسية في لبنان بين مواقف انتقدت كلام رئيس تكتل «التغيير والإصلاح» النيابي في لبنان النائب العماد ميشال عون حول عدم عودة النائب سعد الدين الحريري إلى البلاد، وبين تلك التي دافعت عن كلام العماد عون في هذا المجال حيث أكدت على أنه كلام في السياسة، بحسب وكالات الأنباء.

فقد رأى عضو كتلة «الكتائب اللبنانية» النيابية النائب إليي ماروني أن العماد عون بات الناطق الإعلامي باسم قوى «٨ آذار». وأضاف أن «من كان منزله من زجاج لا يرشق الناس بالحجارة ونحن مستعدون لفتح كل الملفات ولنرى من أين له هذا،» معتبراً أن «لا حول ولا قوة لرئيس الحكومة نجيب ميقاتي حيث أن أتى به شكل الحكومة ويكتب البيان الوزاري ويردد أنه سينتقم ويعاقب».

بدوره أكد نائب رئيس تيار «المستقبل» في لبنان أنطوان أندراوس أن «كلام العماد عون التحريضي والتهديدي يدلل على ما يتعرض له النائب سعد الحريري من تهديدات أمنية».

من جهته اعتبر عضو كتلة «المستقبل» النائب جان أوغاسابيان أن «مواقف رئيس تكتل التغيير والإصلاح العماد ميشال عون أكدت وجهة نظرها تجاه الحكومة التي جاءت في توقيت سياسي اختاره النظام السوري»، وأشار إلى أن «قوى المعارضة حذرت منذ البداية من ذهاب الحكومة إلى اعتماد السياسية الكيدية».

وقال النائب عما يسمى «الجماعة الإسلامية» في البرلمان اللبناني عماد الحوت إن «إسراع رئيس الحكومة نجيب ميقاتي من أجل إنجاز البيان الوزاري يعود إلى كونه يعاني من بعض الثغرات في حكومته من أهمها فريق النائب ميشال عون ومنهجه الكيدي»، ووصف «موقف ميقاتي من هجوم عون بأنه طبيعي تجاه موقف سياسي متحدر المستوى»، مستبعداً أن «يكون موقف عون لإحراج ميقاتي بل لطبيعية إسفاف عون وانحدار خطابه السياسي».

وفي سياق متصل رأى مفوض الإعلام في «الحزب التقدمي الاشتراكي» رامي الرئيس أن «الأهم من الدخول في سجلالات عقيمة تأمين القوى السياسية خاصة قوى الأكثرية لمناخ سياسي يساعد الحكومة على الإنتاج»، معتبراً أن «بعض المواقف الصادرة عن العماد ميشال عون متسريعة بعض الشيء وتورط الحكومة بالسجلالات».

أما عضو تكتل «التغيير والإصلاح» النيابي في لبنان النائب سليم سلهب فأوضح أن «كلام العماد ميشال عون هو سياسي»، وأضاف «من واجباتنا في السياسة أن نبرهن على أن رئيس الحكومة الأسبق سعد الحريري ترك بيروت ولن يعود رئيساً للحكومة ولا يستدعي الأمر الكثير من ردود الفعل»، نافياً أن «يكون كلام عون يعبر عن كيدية، مشيراً إلى أن لا علاقة للكيدية بالكلام السياسي»، ومشيراً إلى أنه «إذا كان البعض يرى فيه تجريباً فنحن نحترم رأيهم ولكن من المؤكد أنه يدخل ضمن اللعبة السياسية».

وتأتي هذه السجلالات اللبنانية فيما جدد الطيران الإسرائيلي خروقاته الاستفزازية للأجواء اللبنانية ونفذت إحدى طائراته الأربعة تحليقا تجسسياً فوق مناطق الجنوب اللبناني.

وذكر بيان لمديرية التوجيه في قيادة الجيش اللبناني أن طائرة الاستطلاع الإسرائيلية المعادية التي خرقت الأجواء اللبنانية نفذت طيراناً دائرياً فوق مناطق الجنوب اللبناني قبل أن تغادر من فوق بلدة الناقورة باتجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كما تأتي في وقت يواصل فيه جيش الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين المحتلة مناورات عسكرية شاملة تحاكي استعداداته لحماية مستوطنيه ضمن حرب شاملة مع غزة ولبنان وسورية بأن معا.



– إن مراجعة خطة العدوان الإسرائيلي على سيناء في حربي ١٩٥٦ و١٩٦٧، تثير القلق فيما إذا كانت الترتيبات الحالية قادرة على رد عدوان مماثل لا قدر الله.

ثانياً؛ القوات الأجنبية في سيناء:

وهي القوات متعددة الجنسية MFO أو ذوو «القبعات البرتقالية» كما يطلق عليها للتمييز بينها وبين قوات الأمم المتحدة ذوي القبعات الزرقاء. وبهنا هنا التأكيد على الآتي:

– نجحت أمريكا و«إسرائيل» في استبدال الدور الرقابي للأمم المتحدة المنصوص عليه في المعاهدة، بقوات متعددة الجنسية، وقع بشأنها بروتوكول بين مصر و«إسرائيل» في ٢ أغسطس ١٩٨١.

– تتشكل القوة من ١١ دولة تحت قيادة مدنية أمريكية، و٪٤٠ من القوات أمريكية.

– ولا يجوز لمصر بنص المعاهدة أن تطالب بانسحاب هذه القوات من أراضيها إلا بعد الموافقة الجماعية للأعضاء الدائمين بمجلس الأمن.

– وتقوم القوة بمراقبة مصر، أما «إسرائيل» فتتم مراقبتها بعناصر مدنية، ومن هنا جاء اسمها «القوات متعددة الجنسية والمراقبون»MFO

– مقر قيادة القوة في روما ولها مقرين إقليميين في القاهرة وتل أبيب.

– المدير الأمريكي الحالي ديفيد ساترفيلد ومدة خدمته أربع سنوات بدأها في أول يوليو ٢٠٠٩. وقيل ذلك شغل منصب

الدول العربية تسحق حقوق العاملين تشييع جنازة الحقوق النقابية في العالم

العربي يختلف من بلد إلى آخر، بين الوضع المعقد جداً والصعب تقييمه وتحليله، مثل اليمن وسورية مقابل بلدان مثل تونس ومصر حيث هناك

«فرص حقيقية لتحقيق المزيد من الديمقراطية لأن يحصل العاملون على تمثيل (النقابي) حقيقي، وهو الذي يشعرون بضرورته»، وذكر بأن تونس تشهد بالفعل نشاطاً نقابياً عظيماً، لعب دوراً محورياً في «ثورة الياسمين» ويواصل تأدية هذا الدور في تطوير الهياكل الجديدة والانتخابات القادمة. وفي المقابل، كانت في مصر نقابة مقربة جداً من الحكومة ومفقودة المصادقية تماماً، وإن كانت هناك تنظيمات نقابية مستقلة، تنمو بسرعة مع تطور حركة النقابات المستقلة، وفقاً للمسؤول في اتحاد النقابات الدولي.

ويعرب اتحاد النقابات الدولي في تقريره عن قلقه المتنامي بشأن الوضع العالمي. فلا تزال أزمة العمالة قائمة نتيجة الانكماش الاقتصادي العالمي، وتتركز في جميع المناطق بسبب عدم قيام أصحاب القرار بإجراء التغييرات اللازمة

وعمامة، شهد العالم تراجعاً مطرداً للحقوق النقابية والمفاوضة الجماعية بين ممثلي العاملين وأرباب العمل، وهما ضمن العناصر الأساسية لحماية حقوق العاملين. كما يتناول التقرير، الصادر يوم ٨ الجاري، الاقتصادات الأكثر ثراء في العالم وخصوصاً الولايات المتحدة حيث «تكثفت» الاعتداءات على حقوق التنظيم والمفاوضة الجماعية بصورة خاصة في عام ٢٠١٠.

ويمضي التقرير لوصف وتحليل «التغييرات الهائلة» الجارية في المنطقة العربية إثر الثورات الشعبية للدفاع عن الحقوق الديمقراطية. وفضح ظاهرة الحرمان من الحقوق الأساسية في العمل المسيطرة في الشرق الأوسط، وفضل حكومات المنطقة في القيام بواجباتها لضمان العمل اللائق للملايين من الأهالي وخاصة الشباب، فيما تحظر المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، جنباً إلى جنب مع بورما، النقابات حظراً كاملاً.

وصرح الكندي ستيفن بنديكت مدير حقوق الإنسان والعمال بالاتحاد الدولي، أن الوضع النقابي في الإقليم

إسرائيل» تقرر بناء جدار في الجولان المحتل

في الأمم المتحدة على الاعتراف بالدولة الفلسطينية. وكان جيش الاحتلال قد أطلق النار على مئات من المتظاهرين الذين حاولوا عبور خط وقف إطلاق النار مع «إسرائيل» في هضبة الجولان السورية المحتلة إحياء لذكرى حرب ١٩٦٧، مما أدى إلى استشهاد ٢٣ شخصاً وإصابة عشرات آخرين.

● **الألمانية بتصرف**

أمتار ويمتد على طول ٤كلم بالقرب من بلدة مجدل شمس وتحديداً تل الصيحات أو تل الصراخ، وهي المنطقة التي يتبادل فيها أهالي الجولان المحتل الحديث عبر مكبرات الصوت مع أقربائهم داخل الأراضي السورية.

وبحسب المصدر الصهيوني، أصدر رئيس هيئة الأركان لجيش الاحتلال أمراً بإنهاء العمل في الجدار قبل أيلول المقبل، أي قبل التصويت

قررت حكومة الاحتلال بناء جدار على حدود الجولان السوري الذي تحتله منذ العام ١٩٦٧ بحجة منع الفلسطينيين من اختراق الحدود والوصول إلى بلدة مجدل شمس.

ونسبت وكالة الأنباء الألمانية إلى نظيرتها الفلسطينية «وفا» ما مفاده أن القناة الثانية في تلفزيون الاحتلال كشفت الأحد أن الجدار- الذي سيبدأ العمل به قريباً- سيبلغ ارتفاعه ٨

تركيا البراغماتية: غزة إلى الذاكرة وعودة إلى أروقة تل أبيب



من أروقة اجتماع في أبو ظبي بتاريخ ١١/٦/٢٠٠٩.. بدون تعليق!... (الصورة لرويترز نُشرت في السفير اللبنانية)

نتانياهو يهنئ اردوغان..

هنا رئيس حكومة العدو بنيامين نتانياهو الثلاثاء رئيس الحكومة التركية رجب طيب اردوغان بفوز حزبه في الانتخابات التشريعية التي شهدتها تركيا مؤخراً ودعا إلى «مصالحة بين البلدين».	مع الحكومة التركية الجديدة حول كل الموضوعات التي تعني بلدينا مع الأمل بإعادة روح الصداقة المستمرة منذ أجيال وإعادة بناء تعاوننا..	خمسین في المئة من الأصوات و٣٢٦ نائباً من أصل ٥٥٠. وبالتوازي أعلنت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية أن «إسرائيل وتركيا تجريان مفاوضات سرية في محاولة لإيجاد مخرج للأزمة الدبلوماسية» بينهما....
وقال نتانياهو «نحن مسرورون بالعمل	الحاكم في تركيا بزعامة اردوغان فاز في الانتخابات التشريعية بنحو	

عهدها، أمر يفرض على الذاكرة استحضار كلمات الرئيس التركي عبد الله غول بعد حادثة أسطول الحرية: العلاقة مع «إسرائيل» لن تعود أبداً كما كانت!

بناء علاقات جيدة مع تركيا رغبة إسرائيلية

يرى الخبير في الشؤون الإسرائيلية عباس إسماعيل أن الموقف التركي المؤيد للمعارضة في سورية خلال الأحداث التي تشهدها مؤخراً، إضافة إلى النقد الموجه من قبل المسؤولين الأتراك لأداء الرئيس بشار الأسد، شكل نوعاً من الإشارات الإيجابية في أوساط الحكومة الإسرائيلية. وفي اتصال مع موقع المنار، أضاف إسماعيل أن «إعادة تموضع تركيا والتغيير الحاصل في سياستها الخارجية أدى إلى دفع تل أبيب لإعادة النظر في العلاقة المتأزمة». ويؤكد إسماعيل أن كيان العدو يعلق آمالاً على عودة العلاقات مع أنقرة إلى طبيعتها «بسبب المصالح الاقتصادية والسياسية المتبادلة». ويلفت إسماعيل إلى أن «إسرائيل» حرصت على «عدم صب الزيت على النار بعدم تصعيد الخطاب باتجاه تركيا في الآونة الأخيرة».

تركيا تريد طمأنة الغرب: لست دولة إسلامية!

وفي اتصال مع موقع المنار، عزا الناطق السابق باسم قوات اليونيفيل في لبنان تيمور غوكسيل، التركي الجنسية، التغييرات الحاصلة في السياسة الخارجية التركية خصوصاً اتجاه «إسرائيل» إلى ضغط أمريكي وغربي يتهم تركيا الأردوغانية بالأسلمة وبمعاداة «إسرائيل». ولفت غوكسيل إلى أن حزب العدالة والتنمية، الحزب الحاكم في البلاد، يرى في انضمام بلاده إلى الاتحاد الأوروبي أولوية «من الصعب تحقيقها في ظل علاقات متأزمة مع الغرب وتحديدأ مع «إسرائيل»». كما أوضح غوكسيل أن العقيدة الأردوغانية تقوم على علاقات «جيدة ومهذبة مع «إسرائيل» وليس علاقة شديدة القربة». غوكسيل شدد على أن تركيا تريد القول حالياً: أنا لست دولة إسلامية، إنني أستوفي الشروط التي تؤهلني لأصبح عضواً في الإتحاد الأوروبي.

وتسعى أنقرة إلى تجميل ملامح الأسلمة التي اكتسبتها بعد استلام العدالة والتنمية مقاليد السلطة. ويبدو أن رجب طيب أردوغان، الطامح للجلوس على كرسي الرئاسة، يعي تماماً فن السير بين الخطوط الحمراء وتدويرها، فبعد تحطيم معازل أتباع الأتاتورية كالجيش، يستعد لجولة جديدة عنوانها: تركيا دولة قوية!!!

● موقع المنار

درس من النيل والياسمين



ومعزولة وقد تكونت تلك الطغمة عبر عشرات السنوات وأن أسرة مبارك وأسرة بن علي تقفان على رأس تلك الطغمة، ولم يسعف سلطة مبارك ولاء مفاصل الأجهزة الأمنية التي بدأ انهيارها مع الأيام الأولى للثورتين. لقد فشلت كل القوى التي حاولت التخريب الاجتماعي، وفشلت قوى السلفية التي تلاقت مع مفاصل الأجهزة الأمنية في التأسيس للفتن الاجتماعية التي جربوا إحداثها مراراً وتكراراً. إن التغيير في مصر وتونس اعتمد على وحدة وطنية اتسمت بوعي طبقي عام وشامل تركز على الفساد وخطره اقتصادياً وسياسياً وثقافياً وكان مضمون الوعي معرفة أن طغمة مالية تتهب وتنتشر الفساد وانعكس تأثيرها في الانهيار السريع لحزب مبارك، وحزب بن علي في تونس. وكان

◀ سمية علي

يجمع المراقبون على أن بين تركيا و«إسرائيل» مصالح كثيرة ومتشعبة خصوصاً تلك المتعلقة بالمجال العسكري، بما أن «إسرائيل» ترى في تركيا سوقاً مهمة للسلاح والتكنولوجيا العسكرية المتطورة.

اتسمت فترة التسعينيات بالتطور المطرد في العلاقة بين البلدين، حيث تم توقيع عدد من الاتفاقيات العسكرية والتعاون المخبراتي كما سمحت «إسرائيل» للطيارين الأتراك بالتدرب في قواعدها والمشاركة في مناورات مع الولايات المتحدة الأمريكية في البحر المتوسط.

يرى رئيس مركز بيجن- السادات للدراسات الإستراتيجية في كيان العدو أفرايم غنبار، في دراسة نشرها المركز، أن مستقبل العلاقات الإسرائيلية- التركية يتصف بنوع من الضبابية كونه مرتبطاً بعدة أمور كتأثير صعود نفوذ التيارات الإسلامية والقومية في تركيا، والانكساعات السلبية لعدم انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي. وبعيداً عن تحليلات غنبار، كانت حادثة أسطول الحرية التي أدت إلى استشهاد تسعة أتراك بنيران قوات البحرية الإسرائيلية بعد أن كانوا متوجهين لكسر الحصار المفروض على قطاع غزة، كفيلة بإحداث شرخ في العلاقات بين أنقرة وتل أبيب. أبدت الحكومة التركية برئاسة رجب طيب أردوغان استياءها مما قامت به الحليفة الإستراتيجية. حقبة خيل للبعض خلالها أن تركيا دخلت محور المقاومة والممانعة، حتى لحظة بداية الاضطرابات الأمنية في سورية وما تلاها من تسريبات عن محادثات سرية مع تل أبيب.

هنا اختلاف كل شيء، وخرجت الأسئلة من الرؤوس: ما الأسباب الكامنة خلف هذا التغيير في السياسة الخارجية التركية، تحديدأ العلاقة مع تل أبيب؟

الأخبار عن مساعي للقيام بإصلاحات على مستوى العلاقة الدبلوماسية المتعثرة بين تركيا و«إسرائيل»، تحدثت عنها الصحيفة الإسرائيلية «هآرتس» التي نقلت عن مسؤول إسرائيلي كبير رفض الكشف عن اسمه قيام محادثات سرية بين الجانبين بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية. إضافة إلى ذلك برز موقف تركي مفاجئ تمثل بعدم مشاركة السفينة التركية (ما في مرمرة) في أسطول الحرية المتوجه قريباً إلى قطاع غزة. الموقف لقي ترحيباً في الأوساط الإسرائيلية التي وجدت فيه بادرة حسنة من شأنها إعادة العلاقات إلى سابق

◀ جبران الجابر

بين شذى الياسمين التونسي وتدفق مياه النيل وشائع عميقة، وكان أبرز تقاطعات عبق الياسمين وهدير النيل خاصة طبعث ثورتي الشعبين التونسي والمصري.

وعند مراجعة قريبة لا تتعدى مسافتها الزمنية شهوراً معدودة، يقف المرء أمام خاصية ناصعة طبعث هاتين الثورتين، وعبرت عن ذاتها في ان شكل الصراع مع سلطة بن علي في تونس وسلطة مبارك في مصر جات معبرة عن جوهر التناقض، والملايين التي احتشدت في ميدان التحرير في القاهرة وفي ساحات تونس عرفت بصوره عميقة ان مصالح الشعب واحدة في مواجهة سلطة القهر والإذلال والنهب والتبعية لخطط الإمبريالية والصهيونية.

لقد دخل في وعي جموع الكادحين في الدولتين أن نهب الطغمة الفاسدة هو سبب جوع الملايين وفقرهم، وهو سبب البطالة الواسعة المتزايدة دوماً، وأدركت تلك الجموع طرائق تزوير إرادتها وتسلط أجهزة الأمن التي أعدت ودربت على مختلف صنوف التعذيب الجسدي والقهر النفسي.

لقد لعبت التركيبة السكانية دورها في بروز الشكل المنسجم مع المضمون وسدت السبل أمام تلك الأجهزة وفشلت في التأسيس للفتن وتغذية علاقات التخلف كما سدت الدور أمام المرتزقة وتجار السياسة.

لقد برهنت وقائع الثورتين أن الوعي الاعتيادي قد توصل إلى معرفة عميقة هي أن وطنها ومصلحتها تواجهها طغمة مالية محدودة العدد

بن علي وزوجته إلى السجن ٣٥ عاماً غيابياً

قضت محكمة تونسية غيابياً بالسجن ٣٥ عاماً لكل من الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي وزوجته. كما غرمت المحكمة بن علي وزوجته نحو ٦٥.٦ مليون دولار أمريكي بعد إدانتهم بتهم اختلاس المال العام وحيازة كميات كبيرة من الأموال والمجوهرات بصورة غير قانونية. وقد صدر الحكم غيابياً بعد يوم واحد من المداولات. وقال القاضي تحامي الحاي في إن الحكم في القضية الأخرى المتعلق بحيازة غير قانونية لأسلحة ومخدرات وأثار في القصر الجمهوري سوف يصدر في ٣٠ حزيران.

ويحكم بن علي فقط في القضية الأخرى، وتشير تقارير إلى أنه تم ضبط كيلوغرامين في القصر الجمهوري من المخدرات بقيمة ٢٧ مليون دولار. وعلق محامي الدفاع أكرم عزوري على تلك التهمة في مقابلة مع بي بي سي قائلاً «لا تنسوا أنه عثر على المخدرات والنقود في القصر الجمهوري بعد ثلاثة شهور من مغادرة بن علي له، فهذه التهم هي نكتة (...)» ولا تنسوا أيضاً أنني محامي الدفاع عن الرئيس بن علي وقد طلبت من السلطات التونسية السماح لي بالدفاع عنه، ولم أمنح هذا الإذن، وهذه نكتة أخرى». وأضاف عزوري قائلاً «هذا الحكم هو تكملة لحكم سياسي صدر مسبقاً ونفذ، وأنا الآن سعيد أن بإمكان موكلي الذهاب إلى لندن ولن تعترف أي محكمة بالحكم الذي صدر ضده».

وورد في بيان صدر على لسان بن علي في بيروت أن هذه المحاكمة تهدف إلى تحويل الأنظار عن الفشل الذي مني به النظام السياسي الجديد، وطلب من التونسيين في البيان أن لا ينسوا إنجازاته...

وكان بن علي الذي فر من تونس مع زوجته وابنيه إلى السعودية في ١٤ كانون ثاني بعد شهر من اندلاع انتفاضة في بلده قد نفى التهم الموجهة إليه من خلال محاميه الفرنسي أكرم عزوري، ووصفها بأنها «مهزلة مخجلة».

وقال إنه غادر تونس مع عائلته إلى السعودية من أجل سلامة أفراد العائلة، وكان ينوي العودة إلى تونس ولكن الطائرة أقلعت بدونہ... ولم تستجب السعودية لطلب من السلطات التونسية بتسليم بن علي مما سبب إحباطاً للمنتفضين التونسيين في وجه حكمه والذين لا يزالون يصارعون للخلاص من نظامه ككل، باتجاه تحقيق الأهداف الحقيقية لثورتهم.

للوحدة الوطنية. إن ملايين الشعب السوري على تنوعها تجد الأساس المتين لوحدها الوطنية في تحقيق فاعل لاجتثاث رموز الفساد الذين تتباين مشاريعهم وأدوارهم في إحداث التخريب الاجتماعي. ومن نافذة القول إن المبادرة لمباشرة الإصلاح السياسي تعتبر الركن والضرورة الأخرى والملازمة لضرورة اجتثاث مفاصل الفساد والتي من شأنها تحقيق الأساس المتين لإفضال الفتنة وتكسير أنياب الذئاب الامبريالية.

إن الوقائع الموضوعية تدل على أن وقائع الفساد كان لها دور تخريبي للوعي الوطني واستخدمت تلك الوقائع لأغراض لا علاقة لها بمحاربة الفساد، كما أنها شكلت مادة لتشويه حقيقة التناقضات الاجتماعية، وقد شدد من تأثيرها وضع العلاقات السياسية في ظروف اعتماد وتطبيق قانون الطوارئ.

إن الرادع الحقيقي للثوثير الذي تعمل إدارة أوباما وساركوزي على تأجيجه يكمن في المبادرة السياسية التي تدفع بالإصلاح السياسي والذي اصبح المفتاح لكل إصلاح في سائر الميادين. إن وضع الوطن يتطلب البدء المباشر بالمهام الوطنية السياسية كأساس لإفضال المحاولات الأمريكية في تصعيد التوتر الداخلي. إننا في أيام لا تجدي فيها ردود الفعل ولا المعالجة بالاستناد إلى المنطق الشكلي أو الاستسلام لموضوعات فكرية كاذبة، لكنها تتطلب الفعل الذي سيؤثر في الداخل ويقدم إصلاحاً وطنياً يناقض «إصلاحاً» يطلبه أوباما وساركوزي ويشكل جوهره نسف المصالح والتوجهيات الوطنية التي أصبحت سمة لتاريخ سورية. ناهيك عن ابتغائها تبعية تنهي دور الدولة الوطنية الديمقراطية وتفرغها من محتواها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

■ ■

واشنطن: «الشعب يريد الانسحاب من أفغانستان»!..

انخفاضاً في حجم التأييد لأوباما حيث أشار استطلاع لمؤسسة غالوب إلى أن شعبية أوباما تراجعت إلى ٤٦ بالمئة بعد أن بلغت في المتوسط حوالي ٥٠ بالمئة الشهر الماضي. ومن المقرر أن يعلن أوباما قراره فيما يتعلق بسحب القوات الأمريكية من أفغانستان مع تطلعه إلى إعادة انتخابه في عام ٢٠١٢ بينما يسعى مشرعون من الحزبين الجمهوري والديمقراطي إلى تقليص تدخل عسكري أمريكي مكلف ولا يحظى بقبول شعبي.

الآن إعادة القوات الأمريكية المتمركزة في أفغانستان والبالغ عددها ١٠٠ ألف جندي بأسرع ما يمكن مقارنة مع نسبة تأييد بلغت ٤٠ بالمئة قبل عام.

وأظهر الاستطلاع أيضاً أن ٣٩ بالمئة يريدون أن تبقى القوات الأمريكية في أفغانستان حتى يستقر الوضع هناك وذلك انخفاضا من ٥٣ بالمئة عبروا عن رأي مماثل قبل عام.

ويأتي استطلاع مركز بيو بينما تظهر استطلاعات أخرى للرأي

أظهر استطلاع للرأي أن غالبية الأمريكيين الآن يريدون أن تسحب القوات الأمريكية من أفغانستان في أقرب وقت ممكن وهو ما يبرز انحصار التأييد للحرب التي مضى عليها عشر سنوات بينما يستعد الرئيس باراك أوباما لإعلان خطته لخفض القوات الأمريكية في هذا البلد.

وذكرت رويترز أن الاستطلاع الذي أجراه مركز بيو للأبحاث ونشر نتائجه الاثنين أظهر أن ٥٦ بالمئة من الأمريكيين يؤيدون

العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح

السياسات النيوليبرالية في سورية.. ورجال الأعمال الجدد

◀ محمد جمال باروت

١٠/٠٥/٢٠١١

يؤكد الباحث جمال باروت أن عملية الإصلاح المؤسسي في سورية اصطدمت بتطوير شريحة ديناميكية من رجال أعمال جدد يتميزون بقابليتهم للتوعم، وبناء تحالفات استراتيجية واندماجية مع فوائض رأس المال الخليجي والسوري المغترب والأجنبي، وبالتالي فإن عملية الإصلاح تقلصت إلى عملية تحرير أشبه ما تكون بطريقة «المكسكة» حيث يظهر في صلبها رجال الأعمال الجدد الذين سيكيفون السياسة الاقتصادية- الاجتماعية تبعاً لمصالحهم الخاصة. وأنتج الأمر أخطر الظواهر التي تمثل أحد أهم جذور مرحلة «قوس الأزمات» التي دخلت سورية فيها.

سوق المهرين في دمشق، منظر من الشارع

المنافسة الاحتكارية، من فلسفة «الملعب المنبسط» إلى نظام احتكار القلة

ارتبطت عملية اختزال الإصلاح المؤسسي الذي عبّرت عنه الخطّة الخمسية العاشرة التي هدفت إلى تحرير ليبرالي للاقتصاد، بتضايف الإرادة السياسية لاستعجال قطف ثمار النمو العام في المنطقة، وجذبها إلى الفضاء الاستثماري السوري، مع تطوير شريحة ديناميكية من رجال أعمال جدد يتميزون بقابليتهم للتوعم، وبناء تحالفات استراتيجية واندماجية مع فوائض رأس المال الخليجي والسوري المغترب والأجنبي بعدة عوامل موضوعية خارجية وداخلية. وقد ارتبطت العوامل الموضوعية الخارجية بعاملين أساسيين هما: الأول: ارتفاع حجم الفوائض الخليجية التي كانت تبحث عن مواضع للاستثمار، وحثّها القيادة السورية على تسريع وتيرة تحرير الاقتصاد السوري وتطوير البيئة الاستثمارية في سورية. فارتفعت هذه الفوائض بعد الاحتلال الأنجلو-أميركي للعراق في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ وبعد ارتفاع سعر برميل النفط وصادرات الدول النفطية العربية من الهيدروكربونات، ثم ارتفعت نتيجة ذلك عائدات الصادرات النفطية العربية من ١٩٥ مليار دولار في العام ٢٠٠٤ إلى ٢٨١ مليار دولار في العام ٢٠٠٥، مسجلةً بذلك معدّل نموّ بلغ ٤٤٪، على الرغم من تباطؤ الطلب العالمي على النفط في العام ٢٠٠٥، والذي تراجع من زيادة سنوية بلغت ٧,٣٪ في العام ٢٠٠٤ إلى ١,٥٪ في العام ٢٠٠٥، وذلك بسبب العلاقة الطردية بين أداء الاقتصاد العالمي والطلب العالمي على النفط.

الثاني: وجود رأس مال سوري كبير في العالم قابل للاستثمار في سورية في حال توافرت بيئة ملائمة للاستثمار. وقدّر حجم هذا الرأسمال بما لا يقلّ عن ١٣٥ مليار دولار، وكان ترتيب سورية الأول خلال سبعينيات القرن العشرين بين الدول العربية في هروب الأموال إلى الخارج التي تجاوزت ديونها في ذلك الوقت. وارتفعت وتيرة هذا الهروب في أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات جراء قيود تحويل العملة في سورية وارتفاع معدل الفائدة في مصارف الدول المجاورة، ولم يجتذب قانون الاستثمار رقم ١٠ في سنة ١٩٩١ إلا قدراً بسيطاً منها خلال فترة الاندفاع الاستثماري [١٩٩١-١٩٩٤] جراء توقف الإصلاحات الاقتصادية.

العوامل الداخلية

أمّا العوامل الداخلية فتمثّلت في ثلاثة عوامل أساسية هي:
١- قابلية استقرار المؤشرات الكلية للاقتصاد الكلي السوري التي يتألّف منها المؤشّر المركّب لمناخ الاستثمار، لجذب الاستثمارات، إذ كان الاطمئنان كبيراً على سلامة هذا الإطار وتوازنه في الأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٧ بما يشير إلى قدرته على استيعاب عملية التحرير، والتحول من مرحلة «الاستقرار النقدي» التي ميزت مرحلة الإصلاح الانتقائي الثاني [١٩٨٧-١٩٩٦] إلى مرحلة سريعة من عملية إعادة الهيكلة؛ فقد كان الاقتصاد الكلي يتميز بعجز موازنة وتضخم منخفضين، ويعتبر انخفاضهما وفق معايير الاتحاد الأوروبي ومنطقة السوق المشتركة لدول الشرق والجنوب الأفريقي [Comisa] والجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا [Eawas] دليلاً على الاستقرار الاقتصادي، كما كانت المديونية الخارجية بسيطة، واستقرار سعر الصرف ضمن تذبذبات محدودة وقابلة للتدخل الفاعل. وكانت الدولة تتمكّن - بسبب عوائد النفط السوري، وما جنته الخزّانة من سياسات الانكماش في الإنفاق العام على مستوى سياسات «الاستقرار النقدي» التي دفعت الفئات الوسطى والفقيرة ثمنه مخزوناً احتياطياً من العملات الأجنبية لتمويل نحو ٢٩ شهراً من المستوردات، أو ٦٥٪ من عرض النقود، أو ٩٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وكان مخزون الاحتياطيات الدولية من أعلى مخازن العملات الصعبة في دول المنطقة العربية، مع أن حجم الاحتياطيات الدولية لا يقيس بالضرورة قابلية الاستدامة عند مستويات كافية، وعدم نضوبه السريع في الأحوال غير المواتية. وكان هذا الإطار الكلي السليم أو المستقر يمنح الشعور بالاطمئنان والثقة بالنفس، مع أنه يخفي خلفه تشوهات وجمودات بنبؤية.

٢- سرّعت الخطوات التي قطعتها سورية في بناء بيئة جاذبة للاستثمارات عبر التعجيل بوضع الإطار التشريعي والسياساتي لبيئة الأعمال من خلال ما عُرف بـ«ثورة المراسيم» التي تميّزت بسما «الطفرة»[تعدت خلال ٢٠٠٠-٢٠٠٥ نحو ١٢٠٠ قانون ومرسوم وقرار إداري] في إطار دمج الاقتصاد السوري بسيرورات الاقتصاد العالي، والاستجابة من طرف واحد لموامة القوانين والتشريعات الوطنية مع



معايير منظمة التجارة العالمية في ظل المقيدات الأورو-أميركية لعملية انضمام سورية إلى منظومة الشراكة الأورو -متوسطة لأهداف سياسية ترتبط بإرغام سورية على الانغماس في السريр الأستراتيجيّ الأميركي الجديد للمنطقة.

٢- سيطرة سورية على مؤشر مخاطر الدولة على الاستثمارات في سورية، وبروز قوة الاقتصاد السوري خلال سنوات [٢٠٠٠-٢٠٠٥] خصوصاً، وسنوات ٢٠٠٧ عموماً، على الرغم من أنها كانت سنوات اضطراب جيو- بوليتيكية في العالم والإقليم رفعت مؤشر مخاطر الدولة على الاستثمارات في سورية. فقد ارتفعت وتيرة الضغوط الخارجية على سورية بعد الاحتلال الأميركي للعراق [٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣]، وتبع ذلك سياسة «احتواء» سورية بالضغط والتطويق واستصدار «العقوبات الأحادية» والقرارات العقابية الدولية، ثم تحويل لبنان، جراء اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، إلى منصة عمليات لإنهاء دور سورية الإقليمي، بل لمحاولة تنظيم انقلاب داخلي ضد الرئيس بشار الأسد بسبب مواصلته السياسة الخارجية السورية في مجال الصراع العربي- الإسرائيلي، ورفضه أداء المهمة «القدرة» بنزع سلاح حزب الله لقاء بقاء سورية عسكرياً في لبنان.

البرلة الاقتصادية

استرشدت سياسات التحرير السورية في مرحلة اختزال الإصلاح إلى تحرير اقتصادوي بحزمة من التقارير والاستشارات الدولية والمحلية لقطف ثمار ارتفاع النمو العام في المنطقة. وفضّلت الحكومة السورية التحرير السريع على التمهيد بل بالتمكين بحجة عدم فوات القطار، إذ أن حزمة التكمين المؤلفة من الإصلاحات المؤسسية والإدارية والمالية وإصلاحات الشركات الحكومية قد تحتاج إلى ما بين ٨ و١٢ سنة لتحقيق نتائج مثمرة في إطار مؤسسي، ولذلك فإن تحقيق هذه الإصلاحات يجب أن يتم بمنظور المستقبل وليس بمنظور الحاضر، بينما قطف الثمار في متناول اليد في ضوء مؤشرات حازمة في هذا الاتجاه.

شكل استقبال هذه الفرصة «المواتية» منطلق ما يمكن أن يطلق عليه «برنامج الإصلاح الاقتصادي». ومع أن الحكومة لم تقرّ قطّ هذا البرنامج بصورة رسمية، فإنها استندت إليه مرجعياً في عمليات التحرير، وسارت سياساتها وترتيباتها وإجراءاتها على هديه. ولا تكمن المشكلة في مبدأ الاسترشاد بتوصيات هؤلاء الخبراء «المجربين» واقتراحاتهم، بقدر ما تكمن في منهجهم ورؤيتهم المشكلة بسبب وصفات «الكتب» الليبرالية الجديدة لحل المشكلات الاقتصادية في البلدان الفقيرة.

وضع هذا البرنامج في سياق احتدام الانقسامات بين وزراء الحكومة السورية في شأن الخطة التي شكّلت «كيس رمل» التباينات والخلافات والانقسامات، وشكلت في وقت واحد «منصة» لدمج الانقسامات التقليدية في أوساط النخب البيروقراطية العليا، وحتى في داخل أقطاب الفريق الاقتصادي الليبرالي نفسه في شأن النفوذ والصلاحيات مع رفض الخطة والتلمص منها. وأفضى ذلك إلى أن القيادة السياسية رفعت شعار «اقتصاد السوق الاجتماعي»، بينما طرح الليبراليون المتطرفون التحرير السريع للتجارة الخارجية باعتبارها بحسب الوصفة الليبرالية المتطرفة هي التي تقود النمو. أما الليبراليون المنفتحون على المقاربات الإصلاحية المؤسسية، فقد تكيفوا في شروط تعقيد لعبة السلطة مع قواعد اللعبة التحريرية الجديدة «المنفلتة» وأدمجوا هذه المقاربات في صلب الخطة.

تمفصلت تأثيرات الاتجاه الليبرالي المفرط في الفريق الاقتصادي الليبرالي أو «المتبلرل» بمن فيه الأقرب إلى مقاربات «وفاق واشنطن الموسع» مع رؤية بعض «رجال الأعمال الجدد» النافذين في السلطة، والذين أخذت شريحتهم تبرز وتبرز في تبنى منظور «ليبرالي» و«اقتصادي» بسيط أو من منظور «ممكّسك» للتنمية بهدف ركوب موجة ارتفاع معدل النمو في الإقليم، ولاسيما في دول الخليج، وقطف ثمارها في اجتذاب



مزيد من الاستثمارات الخليجية والسورية المغتربة، وتحويل سورية من طاردة للاستثمارات إلى جاذبة لها، وتوفير بيئة مغرية للاستثمار وأغراء الربح، وتقديم ضمانات بتعزيز هذه البيئة وتحديثها.

إن هذا البرنامج جعل مشروع الإصلاح المؤسسي سطحيّاً، ومسّخه إلى مشروع تحرير اقتصادوي، افترن فيه التحرير التجاري بهدر التصنيع، إذ ترافق مع عملية اختزال «الإصلاح» إلى «تحرير» مع تجميد كافة أفكار ومقترحات ومشاريع إصلاح القطاع العام الصناعي الذي ألّفت لأجله لجان عدة في فترة [٢٠٠٠-٢٠٠٥] بشكل شبه تام، لدفعه إلى ملاقة مصيره «المحتوم» وهو «الموت السريري» بدلاً من عدم القدرة، لأسباب اجتماعية- سياسية، على «خصخصته المباشرة» أو إعادة هيكلمته وفق أشكال الخصخصة الأخرى التي اقترحها البنك الدولي، وعدم الثقة بإصلاحه في وقت واحد باعتباره «خاسراً»، ويتضخم بالعمالة «الفائضة» والمحدودية الإنتاجية، والمشاكل المزمنة. وهذا ما يفسّر أن «التحرير» في الشروط السورية افترن بهدر التصنيع» لمصلحة تضخيم النشاط الأسرع ريعيةً وعائديةً في قطاع الخدمات الإنتاجية التي قطفت الطبقات القوية ثمارها الكبرى.

رجال الأعمال السوريون.. الامارة والتجارة

اقترن الاندفاع إلى جذب الاستثمارات بتكوين شريحة جديدة من رجال الأعمال السوريين لقيادة التوسع في مجالّ الخدمات الإنتاجية، ولاسيماً قطاعات السياحة والخدمات المالية والمصرفية والنقل الجوي وغيرها من القطاعات ذات المردودية الربحية السريعة، والتي شكّلت المجال الجاذب لتلك الاستثمارات الباحثة عن فرص. كانت هذه هي الموجة الثالثة الكبرى التي شهدها الاقتصاد السوري خلال العقود الأربعة الأخيرة في عملية إعادة تشكيل شرائح رجال الأعمال.

ارتبطت الموجة الأولى بالشريحة الطبقية المؤلفة التحالف غير «المرئي» بين النخبة البيروقراطية المرسملة المستحوذة على جهاز الدولة إما دعي بمصطلح غير دقيق البورجوازية البيروقراطية]. وبين رجال الأعمال العاملين في المقاولات الثانوية للقطاع العام والوسطاء مع الشركات الأجنبية[ما دعي بمصطلح غير دقيق البورجوازية الطفيلية]. وقد حدث ذلك إبان مرحلة النمو السريع في سبعينيات القرن الماضي حين بلغ النمو متوسطاً سنوياً مقداره ١٠,٥٪ طيلة فترة السبعينيات.

ولإعطاء فكرة عن ريعية الفساد الأسود، ودورها في تشكيل هاتين الشريحتين، فقد قدّرت ريعية الفساد نتيجة المعمولات التي تدفعها الشركات الأوروبية في بعض بلدان العالم الثالث بما يتراوح بين ٢ و٥٠٪ من تكاليف التكوين الرأسمالي [المباني والمعدّات] فوق التكلفة الأصلية. ومن بين ممارسات البيروقراطية المرسملة هذه، المفسدة للتنمية، سيطرتها على أراضي الدولة بوضع اليد عليها عبر الاستئجار المحجف وتدوير قسم من الأموال الأجنبية التي تأتي في شكل معونات عينية ونقدية إلى الجيوب الخاصة، والتحكم في خدمات المرافئ، وتنظيم عملية التهريب ولاسيما من لبنان حيث حققت تراكماً رأسمالياً أولياً كبيراً [بلغه كارل ماركس] أو ما يطلق عليه «الربح»، لكنها وظفّته في مشاريع الأثمة والمزارع، وشراء الأراضي والعقارات والمضاربة بها، أو شراكة «الوجاهة/الحماية» مع بعض رجال القطاع الخاص في إطار ديناميات العلاقة الرأبائية. ولم يندمج «ريعها» أو تراكمها الرأسمالي الأولى في السوق إلا في مرحلة تالية في التسعينيات وبعدها من خلال الأبناء والأصهار والأقرباء، وبرز ذلك أكثر ما برز في المطاعم السياحية التي كان يملكها أو يستثمرها أفراد هذه الشريحة، ثم في بعض قطاعات الخدمات الأخرى.

بسبب القيود على تحويل العملة، وطبيعة النظام السياسي ذي الصبغة الريعية التوزيعية، لجأت هذه الشريحة إلى تهريب الربوع الرأسمالية التي راكمتها إلى الخارج، ليصل حجم رأس المال السوري المهزّب إلى نحو ١٢٥ مليار دولار، كان ترتيب سورية الأول خلال سبعينيات القرن المنصرم بين الدول العربية

سورية كلها في ذلك الوقت. وشكّل هؤلاء المهربون، قوام فئة المكتومين الكبار في منظومة فئة المكتومين العامة [وهم من ليست له قيود لدى الدوائر الضريبية، ولا تعرف هذه الدوائر شيئاً عنهم، أو التي تقيهم بموجب ديناميات الفساد خارج القيود]. وكان معظم «وكلاء» الشركات الأجنبية الذين يعملون في سورية، ولا يوثّقون وكالاتهم أصولاً ينتمون إلى هذه الفئة. وتلا ذلك تكوين شريحتين كبيرتين أخريين في الثمانينيات على خلفية الأزمة البنوية التي كان يواجهها الاقتصاد السوري، وخلوّ خزينة الدولة من القطع النادرة، وهما شريحة «الصارفة» بمن فيهم رجال أعمال الخدمات والتحويلات المالية الذين نشطوا في «السوق السوداء» للعملة الأجنبية، وشريحة «المهربين» للمواد السلعية إلى سورية ومهربو المحروقات المدعومة إلى الدول المجاورة. وكشف اصطدام حكومة الكسم في منتصف ثمانينيات القرن المنصرم بشريحة «الصارفة» شبكة العلاقات المافيوزية التي تربط هذه الشريحة بأصحاب النفوذ والسلطة.

أمّا الموجة الثانية لعملية إعادة تكوين شريحة رجال الأعمال، فحدثت خلال سنوات الإصلاح الاقتصادي الانتقائي الثاني في فترة ١٩٨٧-١٩٩٤. وتميّزت هذه الشريحة من الشرائح الخمس السابقة بأن ارتفاع معدّل نموّها ارتبط بالتوسّع في الإنتاج السلعي وصادراته إلى الاتحاد السوفياتي ودول ميزان المدفوعات في إطار برنامج «المقاصة»[مبادلة الديون بصادرات سلعية سورية]. ومن ثمن قيامها بفورتها الاستثمارية خلال سنوات [١٩٩١-١٩٩٤] بعد صدور قانون الاستثمار رقم ١٠. وقد أنعش برنامج الصادرات السورية شرائح القطاع الخاص الصناعي المحصور في المنشآت الصغيرة والمتناهية في الصغر، وأتاح للتراكم الرأسمالي لدى بعض شرائح البيروقراطية المرسملة التي كانت في بعض مواقعها في السلطة أن توظف جزءاً من رؤوس أموالها في بعض الصناعات، وهو نشاط نتج منه لأوّل مرة نشوء بعض الصناعات الكبيرة والمتوسطة، وبروز بعض المستحدثين من رجال الأعمال الصناعيين الذين ستمتيز منتجاتهم بجودتها وقدراتها التنافسية وارتفاع حجم صادراتها، وتشغيل عشرات ورشات الغزل الصغيرة والمتوسطة في ميدان النسيج وتحويل ذلك إلى ملابس جاهزة. وقد شكّل هؤلاء نجوم عالم الأعمال في العشرية الأولى من التسعينيات باستثناء البعض من رؤاد هذه الشريحة الذين سقطوا في إفلاسات نتيجة قصور الكفاءة الإدارية التي تعزى إلى الإدارة العائلية اللاعقلانية، والإنفاق غير المضبوط، وارتفاع الفوائد التي تدفعها للودائع العائلية، أو جراء الإفلاس الاحتيالي.

وقد استحوذ بعض رجال الأعمال الذين ينتمون إلى تلك الشريحة في مرحلة صعودها في التسعينيات على حوض مالي هائل بالمعايير السورية ناجم عن مداخلات قسم من أبناء الفئات الوسطى، وتمثّل ذلك في اجتذاب ودائع عائلية لقاء عائد شهري غير عقلائي يصل إلى ما يتراوح بين ٢٥٪ و٣٠٪ بدعوى استثمارها في مشروعات برّوجون لربحيتها بحسابات وهمية تلبس لبوس الشرعنة «الإسلاموية» لتمييز الرّبح من الفائدة الربوية. ونشطت عمليات «النصب» هذه في مجالات صناعية وتجارية صغيرة ومتوسطة، وفي المضاربة بالأراضي. ونتج من ذلك كله في سنوات ١٩٩٤-١٩٩٦ موجة انهيارات وافلاسات كبرى في صفوف هؤلاء المجازفين أو «المحتالين»، وبروز ما عُرف قانونياً باسم «جامعي الأموال» الذين أنتجتهم ظاهرة رجال الأعمال المفلسين.

الموجة الثالثة من رجال الأعمال

ترتبط الموجة الثالثة لعملية إعادة تشكيل طبقة رجال الأعمال في شريحة قيادية مستحدثة للأعمال هي شريحة رجال الأعمال الجدد، بمرحلة التحول من الإصلاح المؤسسي إلى التحرير الليبرالي الاقتصادي في العشرية الأخيرة. وتتحدر أصول هذه الشريحة - وفق لوائح تأسيس شركتين قابضتين كبريين في سورية هما «الشام» و«السورية» - من أجيال مختلفة من رجال الأعمال. وتضم هذه اللائحة مزيجاً من النخب التي تنتمي «أباً عن جد» إلى عائلات تجارية وصناعية معروفة ورثت عن عائلاتها تراكماً رأسمالياً يميّكها من الاستثمار وتنوع نشاطها ضمن «مجموعات عائلية» وبعض شرائح المقاولين والوكلاء في السبعينيات الذين كوّنوا ثرواتهم من نشاطهم المرتبط بالشريحة البيروقراطية المرسملة. غير أنّ بروز معظم نخب هذه الشريحة وصعودها يعود إلى فترة التحرير الثاني بمعناها الزمني الموسّع [١٩٨٧-١٩٩٦]. ولا سيما بعد الفورة الاستثمارية التي أفضى إليها قانون الاستثمار رقم ١٠ في فترة [١٩٩١-١٩٩٤].

وتختلف عملية إعادة تشكيل فئة «رجال الأعمال الجدد» في العشرية الأخيرة عن عملية تشكيلها في الموجتين السابقتين، في أن هذه العملية قد ارتبطت بتحرير السياسات الليبرالية للمجالات التي كانت الدولة تحتكرها في قطاع الخدمات الإنتاجية، وفتحها أمام استثمار القطاع الخاص، في سياق فتح أي قطاع تحتكره الدولة، ويكون القطاع الخاص قادراً على الاستثمار فيه. وبذلك افترنت عملية إعادة تشكيل هذه الشريحة من شرائح رجال الأعمال بارتفاع معدّل نمو القطاعات الإنتاجية الجديدة. ويتّخذ هذا الأمر نمط الشراكة بين الدولة والشركات الفايضة الكبرى.

مقتطفات من الجزء الثاني

من دراسة تتألف من خمسة أجزاء

■ ■

تأملات طائفية جداً

◀ **ستيركوه ميقرى**

١
لم يكن الماهاتما غاندي محرر الهند من الاستعمار البريطاني رجلا عاديا بل كان استثنائيا بامتياز فقد واجه الرصاص بصدره العاري وحارب الاستعمار الذي استند دائما إلى عنف بغيض باللا عنف حيث قاد مئات الملايين على طريق الحرية بقوة الروحية واللا عنف لا تعنى السلبية والضعف كما يتخيل البعض بل هي كل القوة إذا أمن بها من يستخدمها وكما تقول الماركسية بأن الكلمة تتحول إلى قوة مادية عندما تتملكها الجماهير وحينئذ يمكن للعين أن تقاوم المخز يقول غاندي « في البدء يتجاهلونك، ثم يسخرون منك، ثم يحاربونك، ثم تنتصر».

لقد ناضل الماهاتما غاندي ضد التفرقة الطائفية وبقوة لا مثيل لها وكان ضد انقسام الهند إلى دولتين هندية وإسلامية بل كان يقول عن نفسه بأنه هندوسي وسيخي وبوذي ويهودي ومسيحي ومسلم في أن واحد وذلك حفاظا على الوحدة الوطنية في نضال كل مكونات الشعب الهندي ضد الاستعمار البريطاني والمؤسّف أن هذا الشخص الفريد والذي قاد الهندو للتحرر وقع ضحية الطائفية التي نبذها وناضل ضدها حين اغتاله أحد المتطرفين الهندوس الذين اعتبروا غاندي متساهلا مع المسلمين أكثر مما تسمح به مصلحة الهند .

٢

وطنا يقف الآن أمام منعطف خطير يهدده بوجوده وكيانه ودون توفر البوصلة الوطنية لدى كل مواطن سوري سنجد أنفسنا ضمن أتون حرب لا قبل لأحد أن يتحمل عواقبها التي لا تحمد، ونتأججها الكارثية التي يستحيل التخلص من ذيولها لسنوات أو عقود طويلة إنها الطائفية والتعصب المذهبي هذا الضاري الذي إن شجذ مخالفه فإن الوطن سيكون طريدته وأبناءه سيكونون فطوره وغذاه وعشاه وعلينا دائما حين نتحدث عن قول النبي العربي« اختلاف أمتي رحمة» أن لا ننسى شرطا مدغوما في هذا الاختلاف الرحمة وهو التسامح الديني فإن انقلب إلى ضده الممثل بالتعصب أصبت الرحمة مصيبة بل كارثة هائلة إن حلت حل معها التشرذم والخراب والفتن ونحن بتمسكنا بالتعصب الطائفي البغيض نقف على أعتاب قاب قوسين أو أدنى من هذه الكارثة..

إن التعصب الديني والطائفي الذي ينخر عقائدنا فرق الدين ومزقه إلى أديان بعدد الطوائف المنبثقة عنه بمعنى أن الدين الإسلامي لم يعد دينا بطوائف متعددة بل كل طائفة منه الآن دين يختلف عن الآخر كليا ونحن الآن أمام إسلام سني غير موحد حنفي وشافعي وحنبلي ومالكي وإسلام شيعي وزيدي واثني عشري وإسلام علوي وإسلام إسماعيلي وإسلام درزي وكل هذه الطوائف تتعصب لنفسها ضد الآخرين هذا الإسلام مرشح للتوحد في حالة واحدة كما تبين سابقا هي حالة التسامح بهذه الحالة فقط يصبح الإسلام واحدا ومنبعأ أوحدا

لمذاهبه كلها ويا أيها الناس أيها السوريون دعوا التعصب جانبا وتمسكوا بتسامحكم الذي ساد هذه البلاد قرونا والذي يهدد كيائها وناسها وتذكروا «بأن الدين لله والوطن للجميع».

٣

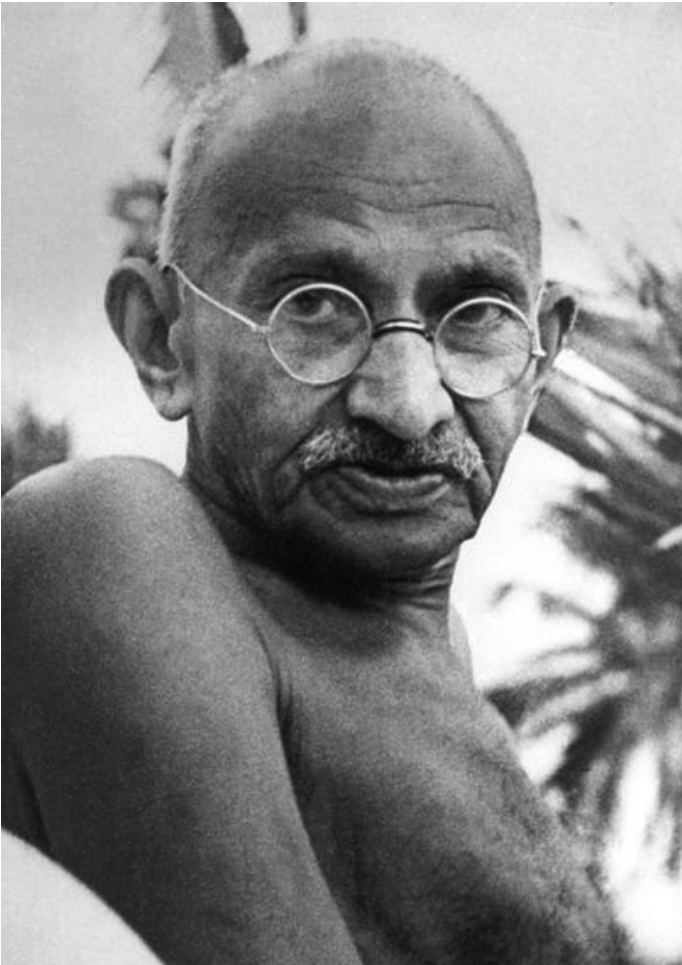
منذ أن وعيت هذه الدنيا وأضحيت أتلمس المحيط الذي أعيش فيه، وأصبحت قادرا على أن أميز بين أهلي وجيراني وأبناء الحي الذين كبرت معهم درست ولعبت وتشاجرت، وكنا نحيا حياة بسيطة لا تعقيد فيها ولا تعصب بل تسامح لا حد له، كان ذلك في أواسط خمسينيات القرن الماضي، كان من بين الأطفال الذين نعيش معهم وتلعب ونلهو سويا ونذهب للمدرسة برفقتهم ويذهبون للعب برفقتنا عدة أطفال من عائلة واحدة كانت تعيش في حينا، ولكن أصولها لم تكن من أصول أبناء الحي وهو حي الأكراد ولم يكن شارع ركن الدين موجودا أصلا بل كان نهر يزيد يشكل الحدود الجنوبية لهذا الحي، وكانت هذه العائلة الوحيدة الغربية عن الحي ولكن التسامح هو الذي مكّنها من العيش بيننا على الرغم من أنها عائلة مسيحية وليست مسلمة، وقد عرفنا مغزى ذلك بعد أن كبرنا وكان الحي في ذلك الوقت منفلقا لا يسمح للغريب في أن يتواجد ويعيش فيه إن لم يكن هناك من يدعمه من أبناء الحي الأصليين، بقيت هذه العائلة تعيش بيننا إلى بداية الثمانينيات، حيث تفجرت مشكلة الإخوان المسلمين الذين لم يألوا جهدا إلا واستخدموه لكي يحرضوا الناس ضد بعضهم، مستخدمين شعاراتهم الطائفية التي تمرق الوحدة الوطنية وتحرض الأخ على أخيه، فجأة هاجرت هذه العائلة بل قل هجرت بسبب هذا الخطاب الطائفي الغريب الذي حل ضيفا بغيضا على معتقداتنا وتسامحنا ووجدتنا الوطنية، والآن وأنا في الستين من عمري أدركت أن عدوا يعيش بيننا وعشش في قلوب البعض غير القادر على قبول الآخرين، ولم يفهم الإسلام على حقيقته وارتبطت مصالحه الطبقية بالأعداء الخارجيين، هذا البعض المتأسلم الموتور المكفر للآخرين وهو متحفز ومتأهب لتججير المساجد ودور العبادة فوق رؤوسنا تحت ستار الجهاد والدفاع عن الدين متأسيا قول بشار بن برد : إذا كنت في كل الأمور معاتبيا صديقك لم تلق الذي لا تعاتبه فعض وحيدا أو صل أخاك فإنه

مقارف ذنبا مرة ومجانبه

نعم لقد هاجرت هذه العائلة حينا، بعد أن عاشت فيه نصف قرن تقريبا مرحب بها وانقطعت أخبارها عنا حتى الآن.

٤

في البداية تحدثت عن عظمة الماهاتما غاندي ونضاله لتحرير الهند من الاستعمار البريطاني عبر تسامحه وسياسة اللاعنف التي سنّها لنضاله، لأسأل وأجيب أيضا على هذا السؤال، وهو ألا يوجد بيننا من يحمل بداخله ما حمله غاندي، لأجيب فورا :نعم.. كم من آلاف الشباب يعيشون بيننا ويحملون



قد يتحول إلى حرب هو لغة العاجز الذي عجز عن استخدام أشكال السياسة الأخرى لتحقيق مآربه في السيطرة وبسط النفوذ، فإن الحرب التي هي استمرار للسياسة عادة ما يتم اللجوء إليها كحل أخير للأزمات بعد استنفاد كل الأشكال الأخرى الممكنة، في إطار سياسة الترفيع والترهيب، ولكن عندما يتم اللجوء إليها في البداية كشكل وحيد للحل فإنه إما دليل عجز فاقع للطرف التي يستخدمها، أو هو استعجال للحل وتقديمه على كل الحلول الأخرى للوصول إلى نتائج مختلفة عن تلك التي يعلنها هذا الطرف، وأما الطرف المقابل الذي يستخدم اللا عنف تجاه العنف الممارس، عليه فإنه لا شك يستخدم لغة العقل التي يمكن في ظروف مواتية أن تصبح سلاحا في وجه من يمارس العنف ضده وعلينا أن لا ننسى بأن «الفقر هو أسوأ أشكال العنف» كما يقول غاندي، وتجارب التاريخ تخبرنا قصصا عديدة عنه ربما من أهمها تمكن الرسول العربي مع قلة من أصحابه على استخدام هذا الشكل من السياسة في بداية دعوته، فاستطاع بعد أن قوي عود الدعوة من هزيمة قريش في عقر دارها، ثم ألم تكن ثورة أكتوبر في بداية انتصارها ثورة بيضاء تقريبا، هنا لابد من القول أن استخدام الحل الأمني كحل وحيد للمشاكل التي نتاج أخرى مضمرة في رأس من يستخدمها، أقلها استمرار التعايش مع هذه المشاكل دون حل جذري لها، بمعنى أن هذه المواجهة التي قد تنتهي مؤقتا بالحل الأمني سيجري تأجيلها إلى زمن ما لتعود وتتفجر ربما أكثر حدية من قبل، لذلك يصبح اللاعنف لكفة للعاقل أكثر تعبيرا وأشمل حالا من العنف المرافق للحل الأمني، حفاظاً على الوطن وحفاظاً على كرامة المواطن.

■ ■

٥

إذا كانت الحرب شكلا من أشكال السياسة أو استمرارا للسياسة بأشكال أخرى، فإن اللاعنف أيضا إحدى أشكالها، ولكن السؤال هو: كيف يمكن للا عنف أن ينتصر على العنف ويهزمه، فإن كان العنف الذي

ربما..!

رسائل قصيرة إلى أصدقاء لا تكفيهم المطوّلات

إلى طارق العربي:

القهر مؤسسة عريقة، شاء قلبك، لحسن الحظّ، أن تكون مديرها .. وشاء حظنا، لحسن القهر، أن تديرها بمنتهى البراعة والإخلاص، وما دمت تضخ سوق حياتنا بهذه القصائد فلنا الفخر حقاً بالصناعة الوطنية ..

يروق لي، للمرة الأولى، الشرب بصحة«المؤسسة العامة للقهر»..

إلى كوليت أبو حسين:

نكون وحيدين حتى ونحن مع الآخر .. نكون وحيدين لأننا نريد أن نكون هذا الآخر، لكنه لا يفعل المثل...!!

إلى زياد خدّاش:

ترجّل قليلاً عن حصان اللغة، وجربّ أن تتمشور على حمار .. جرب فقط...!!

إلى محمد العباس:

لا أزال أكرع تلك البيرة، على تلك الطاولة، مع ذلك الخيار والجَرَ المنكهين بالليمون ..

لا أزال أضيء العتمة بولاعة السجائر .. ففي الغياب، التام الآن، يقول لي اللهب الضئيل إنك لا تزال هنا، حتى وأنت هناك، حتّى وأنت مشغولٌ في الكتابة عن نصوص أستغرب الطاقة التي تدفعك أصلاً لقراءتها ..

لا أزال في الغياب، في المكان الغائب أجري طقس البيرة لأغيّب بحثاً عن لحظة منادمة قديمة لا أريد لها أن تغيب ..

إلى أيمن حسونة:

كلّه مسجّل عندنا :

١. صادقتنا نحن «فقراء عبس» من باب ولهكَ السياحي بالصعلكة ..

٢. شربتَ خمرنا على مضض فأنت معتاد على النبيذ الفرنسي، ومنمتجات «جونني وُوكِر» الذي تترجمه ترجمة شعبية لاسترضاء روحنا القاعية:«يوحنا الماشي»..

٣. ركبت تلك الحافلة المملأى بروائح الجوارب فأغلقت أنفك دون أن تنتبه إلينا ونحن نسجل ضدك الملاحظة التالية:نفسه تعاف رائحة الشعب!!

كلّه مسجّل .. فأين المفرّ؟؟

إلى أسامة ديوب:

تزوِّج كل زملاء دفعتنا، وباستثنائنا أنا وأنت صاروا آباءً سعداء ..

بقيت تواصل شرب المته ولعب الورق والضحك طوال اليوم، قائلاً للأهل والأصدقاء إنك لن تتزوِّج إلا حين تعثر على امرأة تعشقي شرب المته ولعب الورق والضحك طوال اليوم.. بينما بقيت عازياً لا أحب شرب المته ولا لعب الورق ولا الضحك طوال اليوم..بقيت عازياً أراقب الآخرين الذين حولتهم الأيام ورق لعبٍ ..

إلى زياد الخالدي:

أمي تقول إنك مجنون، وتضحك من تصرفك الأخير ..

أمي تقول إنك طيب، وتضحك من تصرفك الأخير ..

أقول لها إنه مجنون لأنه طيب.. ثم أقول إنه طيب لأنه مجنون .. ونبقى نصرفك مرة في الطيبة ومرة في الجنون .. نبقي ندور حول الفكرة ذاتها، ففكرة أننا نجبك، ولشدّ ما نجبك لا نعرف ماذا نقول...!!

إلى فاطمة موسى:

يوم وعدتك بتأليف قرآن صدقت ..

وحين عدتْ بهيئةً مسلّمة الكدّاب متحلّياً آيات ركيكة رميئُها أمامك .. لم يكن إلا أن ذهبت، ليس لأنها لم تعجّبك، بل لأنك أردت أن تقولي دون أن تقولي: من يحبّ عليه الاعتكاف دهرأ في الغار ليخرج بقرآن، فالقداسة ما كانت لتأتي ارتجالاً...!!

■ **رائد وحش**
raedwahash@gmail.com

عدد مزدوج من مجلة «نثر»

لم تكن يوما سوى ارض تزدحم بالتنوع، فهل سنحاكم بتهمة معاداة الله كما يحاكم النشطاء التحرريون في إيران!! أم نحاكم على شرعة قندهار بتهمة التجديف؟!أم نحاكم غيايبا ونقتل علنا بمسدسات كاتمة للصوت».

الملف الرئيسي جاء بعنوان: «العقل الديني ..خفريات في المحرم». أما باب الحوارات فأتى رافداً للمحور الرئيسي في تقصي الظاهرة الدينية، حيث أجري حوار مع المفكر العراقي رشيد الخيون، وحوار آخر مع الكاتب العراقي محمد عطوان حول الرموز الدينية.

إضافة إلى ملفات أدبية عديدة ونصوص لشعراء وكتاب عراقيين وعرب، إضافة إلى ترجمات أدبية واسعة.

■ ■



العقل والرأي والتعبير ومصادرة الحريات على حد سواء، في محاولة لإجهاض مشروع المجتمع المدني العلماني المنفتح والديمقراطي المتعدد، والعمل على هيمنة جماعات طائفية مغلقة على مصائر بلاد

صدرت مجلة «نثر» الفصلية والمعنية بالشغل الإبداعي، بعدد مزدوج «الثاني والثالث»، وحفل بعدد من الأعمال الفوتوغرافية والتشكيلية لفنانين عالميين وعرب وعراقيين.

كشفت المجلة، تفاصيل منع دخول عددها الأول إلى العراق حيث طبعت في سورية العام الماضي، واستندت لتحقيق نشرته صحيفة الشرق الأوسط أوردت فيه تفاصيل حصلت عليها الجريدة اللندنية بهذا الشأن، وأعلنت «نثر» رفضها لمشروع أسلمة العراق وجعله قندهار بعنوان لا فت «لكم دينكم.. ولنا حرياتنا».

وقالت في كلمتها إن «دوائر ظلامية ورجعية تشن من داخل اطار المؤسسة الحكومية في العراق، حملة جديدة لقمع

غزة تكسر الحصار بمعرضها الأول للكتاب



تجري الاستعدادات حالياً على قدم وساق بمدينة غزة الفلسطينية من أجل إطلاق فعاليات معرض الكتاب الدولي الذي سيفتتح في الخامس من تشرين الأول القادم ويستمر حتى الخامس عشر منه.

ويشهد المعرض مشاركة عربية واسعة ويسعى لتكون شاملة لجميع الناشرين العرب، ومن جانبه أكد مصطفى الصواف مستشار وزير الثقافة أن الاتصالات تتم بشكل حثيث مع الناشرين العرب من أجل حشد أكبر مشاركة عربية في هذا المعرض الذي سيقام على أرض السرايا بمدينة غزة ويعد الأول من نوعه.

يعد معرض الكتاب الذي تستضيفه غزة خطوة أولى في إطار الفعاليات من أجل رفع الحصار الثقافي عن القطاع ودعم وإحياء الثقافة الفلسطينية، وذكر الصواف أنه توجد أهداف سياسية أيضاً وراء المعرض تتجسد في وضع اللبنة الأولى لكسر الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة منذ حوالي خمس سنوات.

■ ■

بين قوسين



الغنوسة الثقافية

◀ خليل صويلح

كنت أعتقد أن هذا الصنف من المثقفين قد انقرض منذ عقدين على الأقل. ذلك المثقف المتعالي دون رصيد مقنع، عدا كتب المراهقة السياسية التي غطاها الغبار، لكن المصادفة التي جمعتني مع مومياء ناطقة، أحييت لدي شكوكاً مؤكدة بوجود مثل تلك الكائنات المتمترسة وراء أفكار قديمة، لا تززع يقينيتها أعتى العواصف. كان لديه أجوبة جاهزة لكل الأسئلة، يستلها من ثلاجة دماغه على الفور، حتى دون أن يفكر بإزاحة الجليد المتراكم عن تلك الأسماك الميتة، أو أن يلقي نظرة عابرة من النافذة، للتأكد من حالة الطقوس في الخارج. انتهت في فورة النقاش إلى علاقة مفاتيح ضخمة، تتدلى من سرواله المهترئ، فأدركت أن الحقيقة كاملة في جيبه، فلكل معضلة، مهما استعصت الإجابة عنها، مفتاحها الخاص. بالطبع أصابني الصداق بعد دقائق، وشردت عن حنفية الكلام التي فتحها (على الآخر)، وتخلّلت مفاتيح معدنية صدئة، بقياسات مختلفة يستعملها كمعكائز لشيوخه الفكرية. يكفي أن يضع ساقاً على ساق، لتأتيك الإجابة من ثلاجة الثمانيات، وأحياناً من مطلع القرن العشرين. هناك توقف صاحبنا مطمئناً إلى أن صفير القطارات لا ينطلق إلا بإشارة من أصبعه، وأن الشمس لن تشرق إلا بعد أن يزبح ستارة نافذته التي تطل على زقاق شعبي، اتهم قاطنيه بأنهم رعا، وأن «الدروس» التي كان يمنحها لهم مجاناً في سهراته الثقافية، ذهبت هباءً، وأن لا أمل يرتجى من هؤلاء الدهماء، فوصل إلى نتيجة لا غبار عليها «ينبغي إبادتهم». قالها باطمئنان من يتناول حبة نغنع لتغيير طعم فمه من رائحة كريهة. فوبيا الإسلامية عتلة أخرى استند إليها صاحبنا في إسكات خصومه، بمقدمات شعبية مستهلكة، فأدركت وقتها، بأن للسلفية آباء يساريون أيضاً، لا يلقون شكيمة عن سلفي اليمن، فكلاهما يطلق لحبته، وإن اختلفا في طريقة تمسيطها، ذلك أن هذا «المثقف» يعتقد جازماً أن الأفكار الخلافة، توقفت عند جيله فقط، وكل من أتى بعده «غلمان» لا يفقهون شيئاً في السياسة، وهذا مثال آخر على الغنوسة الثقافية!

■ khaliil.s@scs-net.org

دعارة، مخدرات، شذوذ جنسي ؟ فضائح النظام المصري السابق مع الفنانين



حبيب العادلي

السيدات عاريات أثناء معاشرتهن جنسياً بدون علمهن وأمرت المحكمة بإعدام الصور والشرائط المضبوطة. كما كشفت إحدى الصحف تحقيقاً قديماً لصفوت الشريف رئيس مجلس الشورى المنحل، وهو يعترف أنه جند عدداً كبيراً من الفنانين في أعمال مخلة بالأداب مع عدد كبير من الشخصيات العامة العربية والأجنبية أثناء عمله في جهاز المخابرات المصرية. واعترف الشريف بأنه كان يستخدم أيضاً المترجمين في إتمام هذه العمليات لينتحلوا صفة الأجنبي مثل ما حدث مع الممثلة الراحلة سعاد حسني، التي تردد منذ وفاتها بأنه تم تجنيدها، وذلك لأن هناك فنانين كن يفضلون ممارسة البغاء مع العرب وأخريات مع الأجانب. كما تردد أن الفنانة زينة اتهمت بشكل واضح وصريح وزارة الداخلية في عهد الوزير الأسبق حبيب العادلي بتلفيق تهمة الاتجار في مخدر الكوكايين لشقيقتها باسمين التي حصلت على البراءة في أولى جلسات نظر القضية خلال شهر آب الماضي. وأكدت زينة إن شقيقتها تم القبض عليها ظلماً وعدواناً حيث قالت: «شقيقتي كانت ضحية فساد ضابط أراد الانتقام من أسرتي جراء خلافات ومنازعات بينه وبينها».

■ ■



الراقصة دينا

القضية مؤكدة أنها ترفض على الإطلاق إعادة الحديث في هذا الأمر، وأشارت إلى فتح القضية لن يعيد كرامتها التي سلبت وقتها، ولن يعيد لها الأيام التي قضتها داخل جدران السجن. وتردد أيضاً أن سوزان مبارك زوجة الرئيس المصري السابق كانت وراء فضيحة الراقصة دينا مع رجل الأعمال الشهير حسام أبو الفتوح، وذلك بعدما أعلن أنه يعاني كثيراً من تضيق جمال مبارك عليه كي يحصل على نسبة ٥٠٪ من شركاته وتحدث عن معاناته مع عائلة مبارك وسمع الحاضرون صوته وهو يقول «أنا زهقت من مبارك وأولاد مبارك وزوجة مبارك». ووصلت تلك الكلمات إلى سوزان مبارك عن طريق أحد الحضور وخاصة أنها كانت لا تتحمل أي كلام ضد جمال بالتحديد لذلك قررت الانتقام منه وكلفت أحد رجال النظام السابق بذلك وبالفعل تم ترتيب الفضيحة عن طريق تسريب «السي دي» الشهير الذي يظهر علاقته الجنسية بدينا وتم توزيعه على باعة الأرضفة لبيع بثلاثة جنيهات. وقد شغلت هذه القضية الرأي العام ولكن أسدلت المحكمة الستار عليها بعدما تنازلت دينا عن اتهامه بتصويرها دون علمها، وقضت المحكمة ببراءته من اتهامه من تصوير بعض

أصبح لا يمر يوم إلا ويطل علينا أحد الفنانين ليكشف لنا مبررات تورطه في إحدى الفضائح والتي غالباً ما تكون إما الاتهام في قضايا الآداب والمخدرات أو الشذوذ الجنسي.

ويعتبر المطرب علي حميدة آخر الفنانين الذين كشفوا حتى الآن ما تعرض من النظام السابق حيث أكد أن وزير الداخلية السابق حبيب العادلي، قام بتلفيق فضيحة ممارسة الشذوذ في الطريق العام؛ بسبب علاقته القوية بالرئيس الليبي معمر القذافي. وأوضح المطرب المصري أن الشرطة قامت بتلفيق قضية فعل فاضح شذوذ جنسي في الطريق العام له مع صبي ميكانيكي، وشدد حميدة على أنه بعد هذه القضية ترك العود من يده، وحمل السلاح «الرشاش»، وقرر العودة إلى مرسى مطروح مرة ثانية، مشيراً إلى أن أهله طلبوا منه عدم الذهاب إلى القاهرة مرة ثانية بعد هذا الاتهام. وأشار حميدة إلى أنه تعرض لحملة شرسة لتشويه صورته، ولإبعاده عن الساحة الفنية بكل الطرق، مشيراً إلى أنه تم سجنه بعد فرض ضرائب عليه تقدر بـ ١٣ مليون جنيه، على رغم أن أجره في شريط «لولاي» الذي حقق مبيعات خيالية كان ١٠ آلاف جنيه فقط. وأشار إلى أنه تم احتجازه في السجن على ذمة قضية الضرائب، وأنه خرج بعدما دفع غرامة قدرها ١٠ آلاف جنيه، موضحاً أنه بعدما باع شقته بالقاهرة والسيارات الخاصة به، حتى يسدّد الضرائب بعدما قام محاميه بالتفاوض عليها.

كما تم كشف المستور في قضية الدعارة الشهيرة التي اتهمت فيها الفنانين حنان ترك ووفاء عامر عام ١٩٩٧. حيث تبين أنه تم تلفيق القضية لهما حتى يتم إلقاء الرأي العام عن الحادث الإرهابي الذي وقع في مدينة الأقصر وكشف عن قصور جسيم في عمل الأجهزة الأمنية. وبالفعل انشغل الجمهور بشبكة الدعارة وتناسوا حادث الأقصر والقصور الأمني وظلت التهمة تطارد الفنانين حتى جاءت ثورة ٢٥ يناير، وعادت القضية للظهور مرة أخرى مع ظهور معلومات تبرئتهما، وكانت القضية قد لفقت عندما أرسلت وزارة الداخلية عام ١٩٩٧ أحد مرشديها ليلعب دور مستورد ملابس كبير، وأجرى اتصالاً بحنان ترك ووفاء عامر لعرض الملابس العالمية عليهما، وعندما ذهبتا لتجربة الملابس، فوجئتا بشرطة الآداب تلقي القبض عليهما، واستدعت الداخلية الصحفيين والمصورين التابعين لها للتشهير بالفنانين على صفحات الجرائد.

كما كشفت الفنانة عائدة رياض أن هناك عدداً من رجال النظام السابق وراء تلفيق قضية الدعارة التي تورطت فيها قبل سنوات، ورغم ذلك رفضت إعادة فتح التحقيق في

يوم في القدس

◀ مهند عمر

ثورة المعلومات والاتصالات التي نعيشها متأخرين كعادتنا في كل شيء، سمحت لي ولمدة يوم كامل أن أدخل أحد بيوت القدس عبر كاميرا «المسنجر» وأعيش مع عائلة مقدسية تفاصيل حياتها اليومية، بدءاً بفنجان القهوة ولقافة التبغ وصولاً إلى مراجعة دروس الفتاة الصغيرة استعداداً لامتحانات مادة التربية الوطنية.

الحالة كانت شبه جنونية، فما كان لي أن أحلم حتى أنني سأزور مدينة القدس في ذاك اليوم، وأن أعيش مع العائلة المقدسية صوتاً وصورة، متحدياً كل حواجز الاحتلال، وهارياً من كل تفاصيل حياتي اليومية لأعيش تفاصيل حياتهم، وأشارهم فرحهم وحزنهم وغضبهم، لأسمع للكنة المقدسية المميزة تتساقط على مسمعي كال مطر، ولأعرف الكثير عن مناهج التعليم الفلسطينية في القدس والمهددة بالانقراض، لتعلمني طفلة من القدس لم تتجاوز الثامنة من عمرها أن نابلس تصنع الصابون وأن الخليل تشتهر بزراعة العنب وصناعة الدبس.

أجمل ما عايشته خلال تسليي إلى بيت هذه العائلة خلصة عن عيون جنود العدو



وشرطته، وحتى حرس حدوده الذي قتلنا في الجولان، هو التحضيرات لعرس الأخ الأصغر، فقد أمسى المنزل بعد ظهر ذاك اليوم كخلية النحل الجميع يعمل على الاستعدادات للعرس الذي كان لي نصيب فيه عبر انتقاء الأغاني لهذه المناسبة

العائلية، لعائلة يربطني بها كبل إنترنت وتاريخ وجغرافيا ونكبة ووطن مقطوع الأوصال، كانت الطفلة تتراقص أمام الكاميرا لتريني لون طلاء أظافرها وخصال شعرها الملونة، وتطالبني بعدم التخلف عن العرس في براءة تجاوزت الاحتلال والبنادق،

وكسرت حواجز لم تستطع الدول العربية مجتمعة كسرها.

الأم تستمر بتعاطي لفافات التبغ الواحدة تلو الأخرى رغم كل السعال الديكي الذي يوقظ الجيران في كل صباح، حاولت بمختلف الوسائل تنيها عن التدخين وبعد سجال طويل حرصاً على صحتها أصرت على أن «ما حدا بموت ناقص عمر»، فابتسمت وعدت أطيل النظر في عينيها اللتين تشعان تحدياً وإصراراً غريباً على الحياة والبقاء.

طفل صغير لم يتجاوز الخامسة من العمر يصبح أريد عشرة، وعند سؤالي جاء الجواب مؤلماً صاعقاً: «إنه يريد عشرة شكيل».. شعرت بغربة للحظات وأنا داخل وطني، ولكن ابتسامة محبوبتي لمياء جاءت لتعيدني طفلاً عابثاً يطالب بمصروفه اليومي دون أن يغوص عميقاً في معاني العملة وأهمية الاقتصاد السياسي. ولكن للأسف فإن زيارتي انتهت، فالיום مر سريعاً ودعت أهلي في القدس حازماً أمتعتي مغلقاً كمبيوترتي المحمول، لأعود إلى دمشق لاجئاً من جديد بانتظار أن تحملني الريح مرة أخرى لأطوف في أزقة مدينة أحببتها وأحبنتني، ولكنني بكل صراحة بت اليوم أخشى أن يتهمني بعض المغالين بالتطبيع بعد أن زرت القدس عبر الانترنت وهي تحت الاحتلال.

■ ■

حملة شبابية تطالب بشهادة للشهيدة شريتح



أطلق مجموعة من شباب «فيس بوك» صفحة للشهيدة الفلسطينية إيناس شريتح، لمطالبة جامعة دمشق بشهادة تخرج فخرية باسم الشهيدة، إذ كانت على وشك التخرج في كلية الآداب - قسم اللغة الانكليزية. ويجري عمل مطلقو الصفحة على نشر دعوتهم، خصوصاً بين طلاب جامعة دمشق، ليكر كل المعجبين بعد فترة بمثابة موقعين على عريضة سترفع لعميد كلية الآداب، أو حتى رئاسة الجامعة، من أجل منح إيناس شهادة تخرج فخرية. يذكر أن شريتح من شهداء إحياء ذكرى النكسة، وقد روت بدمها حدود مجدل شمس، وهي تهتف للعودة وفلسطين.